

التقرير الاقتصادي والمالي

2020

"... إن تجديد النموذج التنموي الوطني، ليس غاية في حد ذاته. وإنما هو مدخل للمرحلة الجديدة، التي نريد، بعون الله وتوفيقه، أن نقود المغرب لدخولها... وهي مرحلة واعدة، لأن ما يزخر به المغرب من طاقات ومؤهلات، تسمح لنا بتحقيق أكثر مما أنجزناه. ونحن بالفعل، قادرون على ذلك..."

مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد
السادس بمناسبة عيد العرش
29 يوليوز 2019

1	مقدمة عامة
3	الجزء الأول: التطورات الراهنة في المحيط الدولي والإقليمي للمغرب
3	1. الاقتصاد العالمي: الإنجازات الأخيرة والآفاق
3	1.1. تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي خلال سنة 2019
6	2.1. تراجع نمو التجارة العالمية
7	3.1. انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم
9	4.1. توقع انتعاش الاقتصاد العالمي ابتداء من سنة 2020 بفضل نشاط الاقتصادات الناشئة
9	5.1. استمرار الشكوك بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية
10	2. موقع المغرب في العولمة: تحليل أداء الصادرات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر
10	1.2. تعزيز أداء العرض التصديري المغربي
16	2.2. انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب
18	3. تنمية الشراكات الخارجية وتنويعها
18	1.3. تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المغرب وشركائه الأوروبيين
19	2.3. ارتفاع ملموس للتبادل التجاري بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية
19	3.3. تطور مستمر للتجارة البينية للمغرب وتركيا
20	4.3. تعزيز علاقات التعاون بين المغرب وشركائه الأفارقة
21	الجزء الثاني : نحو تجديد النموذج التنموي الوطني: تعزيز المكتسبات وتفعيل رافعات جديدة
21	1. منحى إيجابي للاقتصاد الوطني
21	1.1. نمو مضطرب إجمالاً لكنه موسوم بضعف خلق فرص الشغل
22	2.1. نمو اقتصادي مدعوم أساساً بالطلب الداخلي
23	3.1. تعزيز استدامة الأسس الماكرو اقتصادية
24	2. ضرورة إعطاء دينامية جديدة للاستراتيجيات القطاعية من أجل تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني
24	1.2. نحو تحقيق تنمية فلاحيّة أكثر تنافسية وشمولية واستدامة
25	2.2. البحث عن فرص جديدة للنمو واستغلال مؤهلات قطاع الصيد البحري
27	3.2. استشراف آفاق جديدة لمسلسل التصنيع
29	4.2. تعزيز ريادة قطاع الفوسفات ومشتقاته على المستوى العالمي والقاري
30	5.2. سياسة السكن بين ضرورة الحفاظ على المكتسبات وتغيير نموذج التصميم والتنفيذ
31	6.2. استثمارات مهيكلية في مجال البنيات التحتية للنقل واللوجستيك من أجل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب
32	7.2. الاتصالات: إصلاحات كبرى في خدمة التحول الرقمي للمغرب
34	8.2. قطاع ترحيل الخدمات: إنجازات واعدة مع ضرورة تعبئة بدائل جديدة للنمو
35	9.2. قطاع السياحة: عقدين من الإصلاحات وجب تعزيزها في ظل آفاق جديدة واعدة
36	3. الدور المحوري للقطاع المالي في تمويل الاقتصاد
36	1.3. تحسن مستمر لظروف التمويل في ظل سياسة نقدية توسعية
37	2.3. قطاع استثمار الأسهم: ارتفاع القدرات التمويلية، مدعومة بإدماج صناديق استثمار جديدة (الاستثمار في الابتكار)
38	3.3. تطورات متقلبة لسوق الأوراق المالية
39	4.3. مساهمة ملموسة لقطاع التأمين في تعبئة الادخار طويل الأجل
39	4. مجالات ترابية يجب إعادة تأهيلها لتصبح رافعات حقيقية للتنمية
39	1.4. ماهي المنافذ التي يجب استكشافها مجالياً للارتقاء إلى مستوى أعلى للنمو؟

41	2.4.المسار الزمني للمنظومة الإنتاجية للجهات.....
44	3.4. تقارب متباين بين الجهات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.....
46	5. إنجازات مهمة في المجال الاجتماعي مع استمرار الفوارق الاجتماعية.....
47	1.5.إنجازات مهمة في مجال محاربة الفقر مع استمرار بعض الفوارق.....
48	2.5. نحو أفق جديد لتعزيز سياسات التشغيل النشيطة.....
52	3.5. مواصلة تنزيل إصلاح منظومة التربية والتكوين.....
55	4.5. قطاع الصحة: أهم الإنجازات والتحديات.....
61	5.5.تكتيف الإجراءات العمومية من أجل تطوير الحماية الاجتماعية: نحو سياسة اجتماعية موحدة.....
64	6. التنمية المستدامة: خيار استراتيجي.....
64	1.6. تحديات مناخية وبيئية واسعة النطاق.....
65	2.6. ... ضرورة ابتكار حلول عميقة على المدى الطويل.....
67	3.6. جهود تتجاوز المستوى الوطني للانخراط في إطار قاري.....
67	4.6. تحديات كبيرة أمام بلادنا للانخراط في مسار التنمية على أسس متينة ومستدامة.....
68	7. تعزيز الحكامة: إجراء فعال لأداء عمومي فعال وناجع.....
68	1.7. إصلاح العدالة.....
69	2.7. إصلاح الإدارة العمومية.....
71	الجزء الثالث : اختيارات ميزانية في خدمة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.....
71	1. تطورات المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة.....
72	1.1. تحليل تطور الموارد.....
75	2.1.نفقات الدولة.....
79	3.1.تطور دين الخزينة.....
81	2. التطور البنوي للمالية المحلية.....
82	1.2. موارد الجماعات الترابية.....
82	2.2. نفقات الجماعات الترابية.....
83	3.2. رصيد الميزانية.....
83	3. إصلاح المالية العمومية لدعم الاستدامة والنجاعة والمحاسبة.....
83	1.3. مواصلة تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.....
84	2.3. الإصلاح الجبائي.....
86	4. مشروع قانون المالية لسنة 2020.....
86	1.4. السياق الماكرو اقتصادي لمشروع قانون المالية لسنة 2020.....
91	2.4. الأهداف الرئيسية لمشروع قانون المالية 2020.....
94	3.4. توقعات مداخيل ونفقات الدولة برسم سنة 2020.....
97	خاتمة عامة.....
98	ملحقات إحصائية.....

لائحة الرسوم البيانية

- 4..... مبيان 1 : نمو الناتج الداخلي الخام 2017-2019
- 4..... مبيان 2 : نمو الناتج الداخلي الخام لمنطقة الأورو 2017-2019
- 5..... مبيان 3 : نمو الناتج الداخلي الخام في البلدان الناشئة، 2017-2019
- 5..... مبيان 4 : نمو الناتج الداخلي الخام في البلدان الناشئة والنامية 2017-2019
- 6..... مبيان 5 : مؤشر مساهمة التجارة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي على المستوى العالمي بالنقاط
- 6..... مبيان 6 : المساهمة في نمو حجم التجارة العالمية حسب الدول، بالنقاط
- 7..... مبيان 7 : حصة السلع الأكثر تداولاً على مستوى التجارة العالمية سنة 2017
- 8..... مبيان 8 : تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم والقارات سنة 2018 (مليار دولار)
- 8..... مبيان 9 : الدول العشر الأوائل المستثمرة والدول العشر الأوائل المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم
- 9..... مبيان 10 : نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%، 2017-2020
- 11..... مبيان 11 : تطور الميزان التجاري المغربي
- 11..... مبيان 12 : تطور حصة المغرب في السوق العالمية
- 12..... مبيان 13 : تحليل تطور حصة المغرب في السوق العالمية خلال السنوات السبع الماضية
- 12..... مبيان 14 : تطور مؤشر تنوع الأسواق التصديرية بالمغرب
- 13..... مبيان 15 : تطور حصص الصادرات المغربية حسب الشركاء الرئيسيين
- 15..... مبيان 16 : تطور حصص الصادرات المغربية حسب المنتجات الرئيسية
- 15..... مبيان 17 : متوسط مساهمات الهوامش المكثفة والموسعة في تطور الصادرات المغربية
- 16..... مبيان 18 : حصة الدول العشر الأوائل المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإفريقي
- 17..... مبيان 19 : التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب
- 19..... مبيان 20 : تطور استثمارات البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية في المغرب
- 23..... مبيان 21 : مساهمات في تطور معدل التغطية
- 37..... مبيان 22 : تطور مستوى السيولة البنكية (مليار الدراهم)
- 40..... مبيان 23 : مساهمة ودينامية الجهات خلال الفترة 2001-2017
- 42..... مبيان 24 : إسقاط الجهات على المستوى التركيبي
- 43..... مبيان 25 : الناتج الداخلي الخام للفرد بالدرهم حسب الجهات (2001-2017)
- 47..... مبيان 26 : تطور معدل الفقر بين 2012 و2017
- 48..... مبيان 27 : تطور مؤشر جيني ما بين 2012 و2017
- 49..... مبيان 28 : تطور معدل البطالة بين 2000 و2018
- 49..... مبيان 29 : إحداث مناصب الشغل حسب الأنشطة الاقتصادية بين 2001 و2017
- 50..... مبيان 30 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "إدماج" خلال الفترة 2006-2018
- 50..... مبيان 31 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "تحفيز" منذ إنطلاقه
- 51..... مبيان 32 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "تأهيل" منذ إنطلاقه
- 51..... مبيان 33 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "دعم التشغيل الذاتي" 2007-2018
- 55..... مبيان 34 : تطور معدل التمدرس للفترة 18-22 سنة بالتعليم العالي
- 56..... مبيان 35 : تطور عدد الأطباء بالقطاعات العام والخاص 2000-2018
- 57..... مبيان 36 : تطور البنات التحتية الصحية 2000-2018
- 58..... مبيان 37 : تطور معدل وفيات الأمهات حسب وسط الإقامة 1997-2018
- 59..... مبيان 38 : تطور معدل وفيات الأطفال 1997-2018
- 60..... مبيان 39 : تطور عدد المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض حسب القطاع
- 72..... مبيان 40 : تطور رصيد الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام
- 72..... مبيان 41 : تطور المداخيل الجبائية
- 74..... مبيان 42 : تطور بنية المداخيل الجبائية
- 76..... مبيان 43 : تطور معدل تغطية النفقات بالمداخيل
- 76..... مبيان 44 : تطور الرصيد العادي
- 78..... مبيان 45 : تطور نفقات المقاصة ورصيد الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام
- 80..... مبيان 46 : تطور دين الخزينة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
- 80..... مبيان 47 : تطور العوامل المساهمة في دينامية دين الخزينة
- 81..... مبيان 48 : معدل الدين (السلم على اليسار) والرصيد الأولي والرصيد الأولي المطلوب لتحقيق استقرار معدل الدين
- 88..... مبيان 49 : تطور الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب (%)
- 89..... مبيان 50 : مساهمة عناصر الطلب في نمو الناتج الداخلي الخام (بالنقط)

مقدمة عامة

يتم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020 في سياق دولي موسوم بتراجع النمو الاقتصادي العالمي، وإن كان بحدّة متباينة من منطقة إلى أخرى. فقد ساهم تفاقم التقلبات الاقتصادية والمالية والجيوسياسية بشكل عام في خلق مناخ اقتصادي أقل دينامية، وخاصة في الدول المتقدمة. كما يتوقع أن تعرف المبادلات التجارية الدولية وتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود دينامية أقل مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك بسبب تباطؤ الناتج الداخلي الخام العالمي وتعدد المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم التحسن الطفيف في النشاط الاقتصادي العالمي استنادا لتوقعات سنة 2020، إلا أن قوة الانتعاش الاقتصادي المتوقع ما زالت محفوفة بالتقلبات، إذ يميل ميزان المخاطر نحو مزيد من ركود النمو، خاصة في بعض الاقتصادات الكبرى المؤثرة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وألمانيا.

وبالإضافة إلى الإكراهات التي ميزت تطورات غير مشجعة للمحيط الدولي مقارنة مع ما كان عليه في السابق، يواجه المغرب اليوم تحديا كبيرا يتمثل في تحقيق قفزة نوعية في مسار التنمية الشاملة. ونظرا لطبيعته الهيكلية، فإن ورش إعادة بناء النموذج التنموي الوطني الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، سيتطلب إرساء جيل جديد من الإصلاحات مبني على مقاربة شاملة ومتكاملة، وفي إطار رؤية طموحة هدفها الأسمى تمكين بلادنا من تبوء مكانة متميزة بين الأمم المزدهرة.

وقد شدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطاب عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2019، على ضرورة تعبئة طاقات جميع القوى الحية في البلاد لمواجهة رهان الاقلاع الاقتصادي والنجاعة المؤسساتية. ولتحقيق هذه الغاية، أكد صاحب الجلالة أن « الرهان هو إعادة بناء اقتصاد قوي وتنافسي، من خلال مواصلة تحفيز المبادرة الخاصة، وإطلاق برامج جديدة من الاستثمار المنتج، وخلق المزيد من فرص الشغل ».

ومن جهة أخرى، فقد تم تحديد الأهداف ذات الأولوية وفقا للتوجيهات الملكية السامية واستنادا إلى المبادئ التوجيهية للرسالة التأطيرية المتعلقة بمشروع قانون المالية لسنة 2020، وذلك من أجل جعلها نقاط ارتباط للعمل الحكومي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف هذه الأولويات بشكل خاص إلى تحفيز القطاعات الاجتماعية على تجاوز التباينات

الفئوية والمجالية، وإلى ضخ دينامية قوية في الاستثمار الخاص من خلال دعم متجدد للمقاولات الصغرى والمتوسطة لتوسيع نطاق خلق الثروة وفرص الشغل. كما منحت نفس الأهمية إلى بعض أورش الإصلاح الكبرى المقترنة بنظام الحكامة الاقتصادية والترايبية والمتماشية مع تفعيل الجهوية المتقدمة، فضلا عن السياسة الميزانانية والجبائية لتعزيز فعالية ونجاعة الآليات التي تتبناها السلطات العمومية في هذا المجال.

كما تتوافق كافة التدابير المتوخاة مع متطلبات النموذج التنموي الوطني الجديد والتي تعتبر من بين الشروط الضرورية في اتجاه بلورته والشروع في العمل به.

ولإلقاء نظرة شاملة ودقيقة على كل الاشكاليات المطروحة سابقا، فإن التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2020 سيستعرض ثلاثة أجزاء مترابطة فيما بينها.

يناقش الجزء الأول التطورات الأخيرة للظرفية الاقتصادية والمالية الدولية، وذلك من منظور الفرص والتحديات التي يثيرها هذا السياق فيما يخص تنافسية العرض التصديري المغربي وجاذبية الاقتصاد الوطني لرؤوس الأموال الأجنبية.

أما الجزء الثاني من التقرير، فسيستطرق لتحليل معمق للمسار الاجمالي والقطاعي للاقتصاد المغربي على مدى العشرين سنة الأخيرة. كما يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على المكتسبات التي سيتم تعزيزها، وكذا أوجه القصور الملحة التي تحد من آفاق التنمية في البلاد مع توضيح بعض أدوات العمل للتعامل معها.

وفيما يخص الجزء الثالث من التقرير، فسيقوم بسرد الخيارات الميزانانية التي تم تحديدها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020 وفقا للتوقعات المالية المنجزة وأخذا بعين الاعتبار لتطور الاقتصاد الوطني وتأثير التدابير المتخذة. كما يعرض أيضا هذا الجزء الآفاق الاقتصادية والمالية على المدى المتوسط، تطبيقا للمقتضيات الجديدة للقانون التنظيمي لقانون المالية.

الجزء الأول: التطورات الراهنة في المحيط الدولي والإقليمي للمغرب

بعد نمو اقتصادي جيد استمر قرابة سنتين، سجل الاقتصاد العالمي تباطؤًا ملحوظًا منذ النصف الثاني من سنة 2018. ويعزى هذا التباطؤ إلى النتائج التي سجلتها الدول التي تعتبر محركًا للنمو الاقتصادي العالمي، كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والصين. وكانت منطقة الأورو الأكثر تضررًا من هذه الوضعية نتيجة اعتمادها الكبير على سلسلة القيم العالمية. وتظل الاقتصاديات الناشئة في مجملها تسجل معدلات نمو قوية، مع اختلاف في النشاط بين دول هذه المجموعة.

وانعكست نتائج هذا التباطؤ بشكل ملموس على تطور المبادلات التجارية والاستثمارات، حيث سجلت معدلات أقل مما كانت عليه من قبل. فبعد نمو قوي بنسبة 4,7% سنة 2017، تراجع نمو حجم المبادلات التجارية إلى 3% فقط سنة 2018، فيما انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بنسبة 13% سنة 2018 لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ الأزمة المالية الدولية سنة 2008.

وتظل هذه الوضعية ظرفية، حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي انطلاقًا من سنة 2020 ليسجل 3,4% بعد 3,0% سنة 2019، نتيجة ارتفاع نمو البلدان الناشئة والنامية.

ومع ذلك، تظل هذه التوقعات رهينة بالعديد من المخاطر والشكوك التي قد تحد من نشاط الاقتصاد العالمي. يتعلق الأمر بالتوتر التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتساعد التوترات الجيوسياسية في مناطق إنتاج المواد الأولية الطاقية بالإضافة إلى المخاوف السياسية المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق.

وفي سياق دولي يتسم بتطورات غير مستقرة، يظهر الاقتصاد المغربي نوعًا من الصمود، حيث سجلت الصادرات المغربية دينامية ملحوظة، مدعومة خصوصًا بالمهن العالمية للمغرب. كما ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو المملكة بنسبة 36% لتصل إلى 3,6 مليار دولار. وتعزى هذه الإنجازات الإيجابية إلى الإصلاحات التي باشرها المغرب من أجل تطوير وتحديث آلية الإنتاج، وتعزيز تنافسيتها وكذا الجهود المبذولة على مستوى تنويع الشراكات الخارجية مع أهم الفاعلين الدوليين.

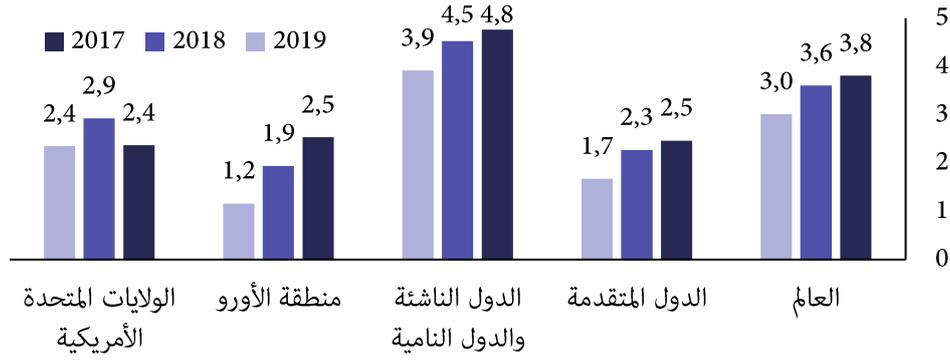
1. الاقتصاد العالمي: الإنجازات الأخيرة والآفاق

1.1. تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي خلال سنة 2019

بعد سنتين من النمو المتسارع، فقد الاقتصاد العالمي زخمه خلال النصف الثاني من سنة 2018، مما أدى إلى انخفاض طفيف لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام العالمي إلى 3,6% بعد 3,8% سنة 2017. ووفقًا لآخر توقعات صندوق النقد الدولي¹، ينتظر أن يتراجع النمو العالمي خلال سنة 2019 ليبلغ 3%.

وسيشمل هذا الانخفاض، وإن كان بمستويات مختلفة حسب الدول والمناطق، الاقتصادات المتقدمة (1,7% سنة 2019 بعد 2,3% سنة 2018 و2,5% سنة 2017) والاقتصادات الناشئة والنامية (3,9% سنة 2019 بعد 4,5% سنة 2018 و4,8% سنة 2017). ويعزى هذا التطور إلى المخاطر ذات الطابع المالي والتجاري والجيوسياسي.

¹ آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019.



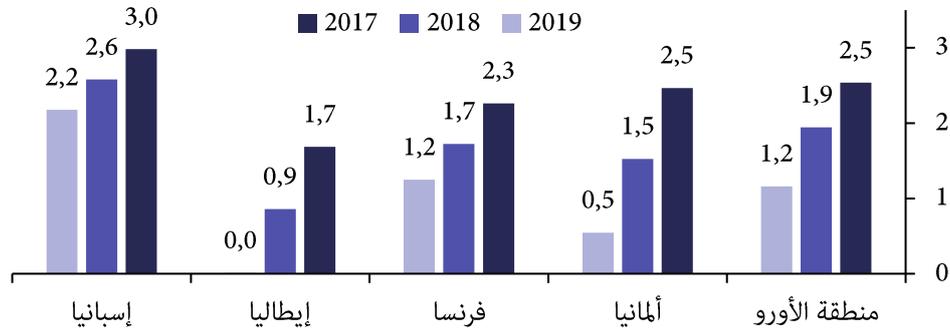
المصدر : صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019

مبيان 1 : نمو الناتج الداخلي الخام 2017-2019

وتظل منطقة الأورو الأكثر تضررا من هذه الوضعية، حيث يتوقع أن يسجل اقتصاد المنطقة معدلات نمو ضعيفة ستصل إلى 1,2% سنة 2019 مقابل 1,9% سنة 2018 و2,5% سنة 2017. ويرتبط هذا التباطؤ بتراجع النشاط الاقتصادي في ألمانيا، المحرك الرئيسي للنمو في المنطقة، وإيطاليا مقرونا بتباطؤ النمو في فرنسا وإسبانيا.

ففي فرنسا، ينتظر أن يظل النمو معتدلا ليصل إلى 1,2% سنة 2019 بعد 1,7% سنة 2018. فقد سمحت التدابير المعتمدة لدعم القدرة الشرائية وتحسين مناخ الاستثمار للاقتصاد الفرنسي أن يظهر مقاومة أفضل مقارنة بباقي اقتصاديات المنطقة.

وفي إسبانيا، سيستمر النمو بوتيرة معتدلة ليصل إلى 2,2% سنة 2019 بعد 2,6% سنة 2018 و3% سنة 2017. ومع ذلك، تبقى نسبة نمو إسبانيا أعلى من متوسط منطقة الأورو. وستشكل قوة الطلب الداخلي، لا سيما استهلاك الأسر، المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. ويظل الاقتصاد الإسباني يستفيد من الإصلاحات الهيكلية التي عززت تحسين تنافسية عرضه التصديري.

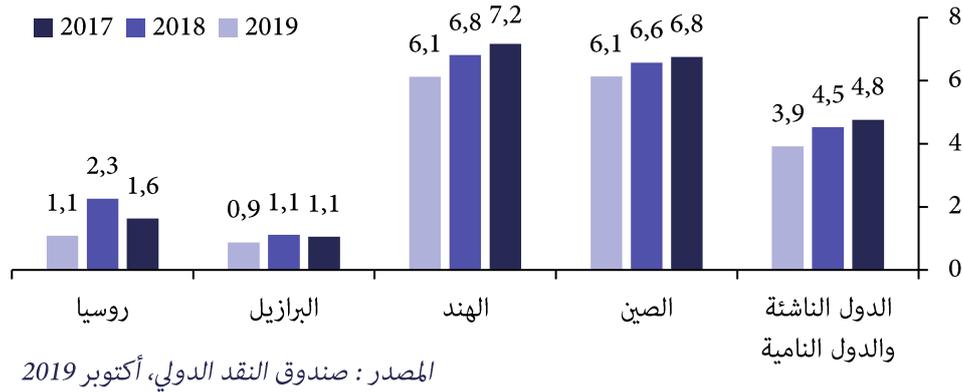


المصدر : صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019

مبيان 2 : نمو الناتج الداخلي الخام لمنطقة الأورو 2017-2019

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يظل النشاط الاقتصادي جيدا خلال الفصل الأول من السنة الجارية، مستفيدا من دينامية الصادرات وتحسن ظروف سوق الشغل. إلا أن ظهور مؤشرات تباطؤ الاقتصاد تدريجيا، دفعت المجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى تخفيض سعر الفائدة الرئيسي. وفي ظل هذه الظروف، سيسجل الناتج الداخلي الخام الأمريكي تراجعا طفيفا في وتيرة نموه الذي سيستقر في 2,4% سنة 2019 مقابل 2,9% سنة 2018.

وستسجل الاقتصادات الناشئة والنامية انخفاضا طفيفا في نشاطها لتعود إلى مستويات نمو معتدلة، حيث ستسجل 3,9% سنة 2019 مقابل 4,5% سنة 2018 و4,8% سنة 2017. لكن وتيرة النمو هذه لا تعكس المستويات المتباينة للنمو الاقتصادي بين البلدان والمناطق.



مبيان 3 : نمو الناتج الداخلي الخام في البلدان الناشئة، 2017-2019

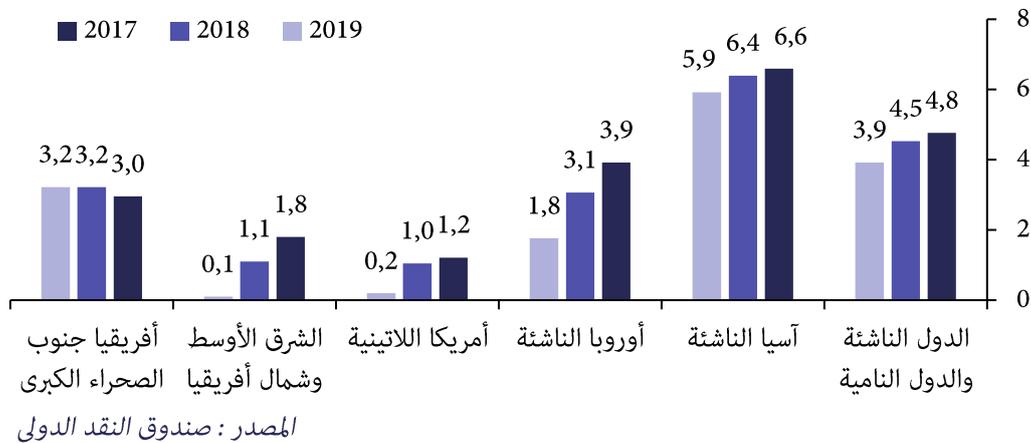
من المتوقع أن يظل نمو الاقتصادات الآسيوية الناشئة قوياً (5,9% سنة 2019 بعد 6,4% سنة 2018). وسيواكب تباطؤ الاقتصاد الصيني (6,1% سنة 2019 بعد 6,6% سنة 2018) تراجعاً في وتيرة نمو بعض بلدان المنطقة كـالهند (6,1% سنة 2019 مقابل 6,8% سنة 2018).

ويعزى اعتدال نمو الاقتصاد الصيني إلى تدابير الاستقرار الاقتصادي التي تبنتها السلطات العمومية في هذا البلد بهدف الحد من اتساع الاختلالات الداخلية التي تزيد من حدتها الديون المفرطة للمقاولات العمومية. كما يعزى هذا الاعتدال في النشاط الاقتصادي إلى التأثير السلبي لارتفاع التعريفات الجمركية الذي اعتمده الولايات المتحدة تجاه وارداتها من الصين. وسيواصل الاقتصاد الهندي توسعه السريع، مدفوعاً بالاستثمار الخاص وتحسين استهلاك الأسر في سياق يتسم باعتدال مستوى التضخم.

ورغم خروج الاقتصاد البرازيلي من الأزمة، ظل النشاط الاقتصادي ضعيفاً وبطيئاً. فبعد انتعاش بنسبة 1,1% سنة 2018، من المرتقب أن ينخفض النمو إلى 0,9% سنة 2019. وتبقى آفاق الاقتصاد البرازيلي رهينة برفع بعض التحديات المرتبطة بالاضطرابات السياسية وكذلك الشكوك حول نجاعة بعض الإصلاحات الهيكلية، كإصلاح التقاعد.

وفي روسيا، سيتأثر النشاط الاقتصادي جراء تقلبات أسواق المواد الأولية وتراجع الصادرات نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي، حيث يتوقع أن يسجل النمو 1,1% سنة 2019 بعد 2,3% سنة 2018.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تظل الوضعية الاقتصادية متدهورة على العموم، نتيجة استمرار الهشاشة الاقتصادية والسياسية والأمنية. وبشكل عام، سيسجل النمو الاقتصادي للمنطقة نسبة 0,1% سنة 2019 بعد 1,1% سنة 2018. وتخفي هذه الوضعية تفاوتات مهمة داخل المنطقة.



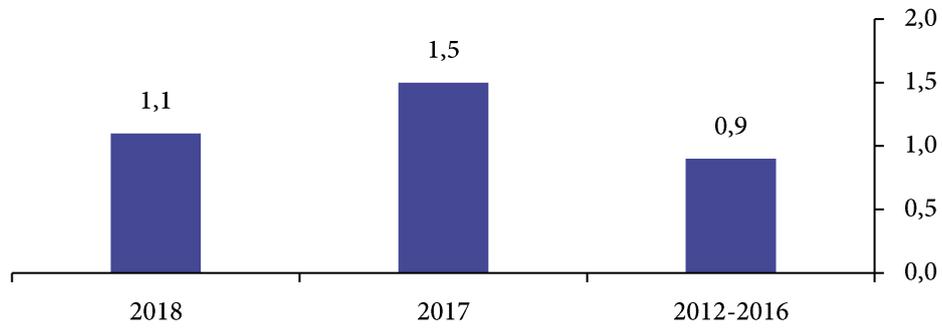
مبيان 4 : نمو الناتج الداخلي الخام في البلدان الناشئة والنامية 2017-2019

وسيستمر الانتعاش الاقتصادي تدريجياً في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يتوقع أن يصل النمو إلى 3,2% سنة 2019 وهي نفس النسبة المسجلة خلال 2018. وعلى العموم، سيظل النمو منخفضاً نسبياً في البلدان المصدرة للنفط مقارنة مع البلدان المستوردة. وباستثناء جنوب إفريقيا التي سيظل نموها الاقتصادي ضعيفاً (0,7% سنة 2019 بعد 0,8% سنة 2018)، سيظل النشاط الاقتصادي ملائماً في العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء.

2.1. تراجع نمو التجارة العالمية

بعد نمو قوي بلغ 4,6% خلال سنة 2017، حققت التجارة العالمية ارتفاعاً بنسبة 3% سنة 2018 حسب منظمة التجارة العالمية. ويعزى هذا التباطؤ إلى اضطراب صادرات قطاع السيارات في ألمانيا بالإضافة إلى تصاعد التوتر التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

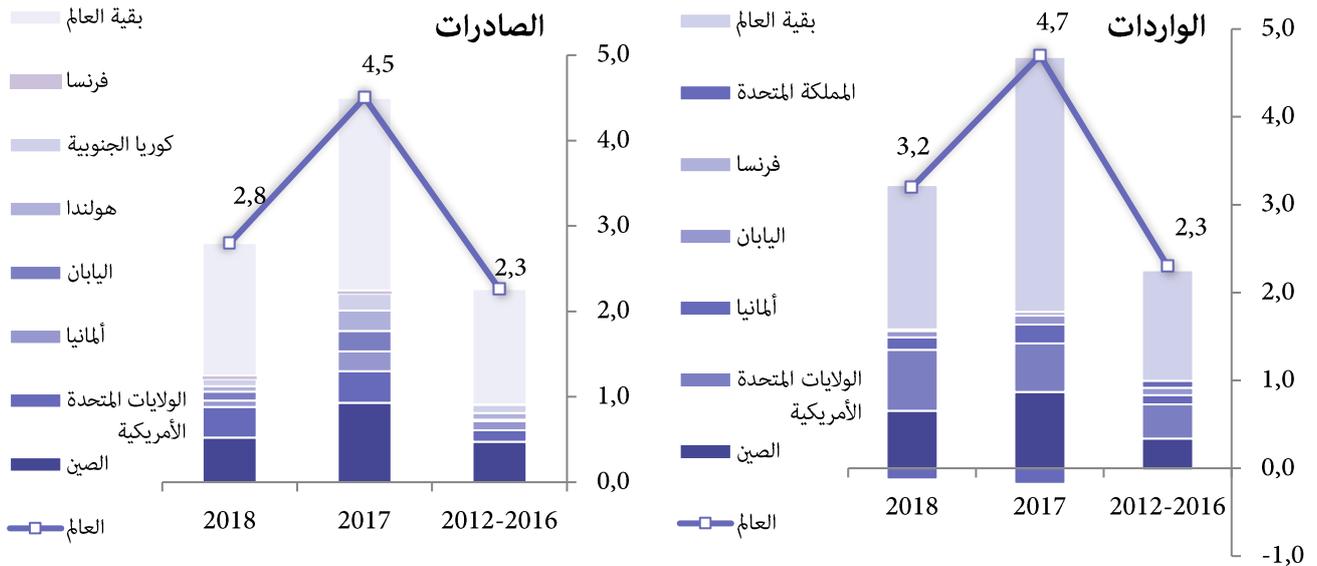
وقد انعكس هذا التباطؤ على مؤشر مساهمة التجارة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي حيث انخفض إلى 1,1 نقطة بعد أن ناهز 1,5 نقطة خلال سنة 2017 (2,0 نقط في بداية العقد الأول من الألفية بعد أن فاق ذلك المستوى خلال التسعينيات).



المصدر: معطيات منظمة التجارة العالمية، حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 5: مؤشر مساهمة التجارة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي على المستوى العالمي بالنقاط

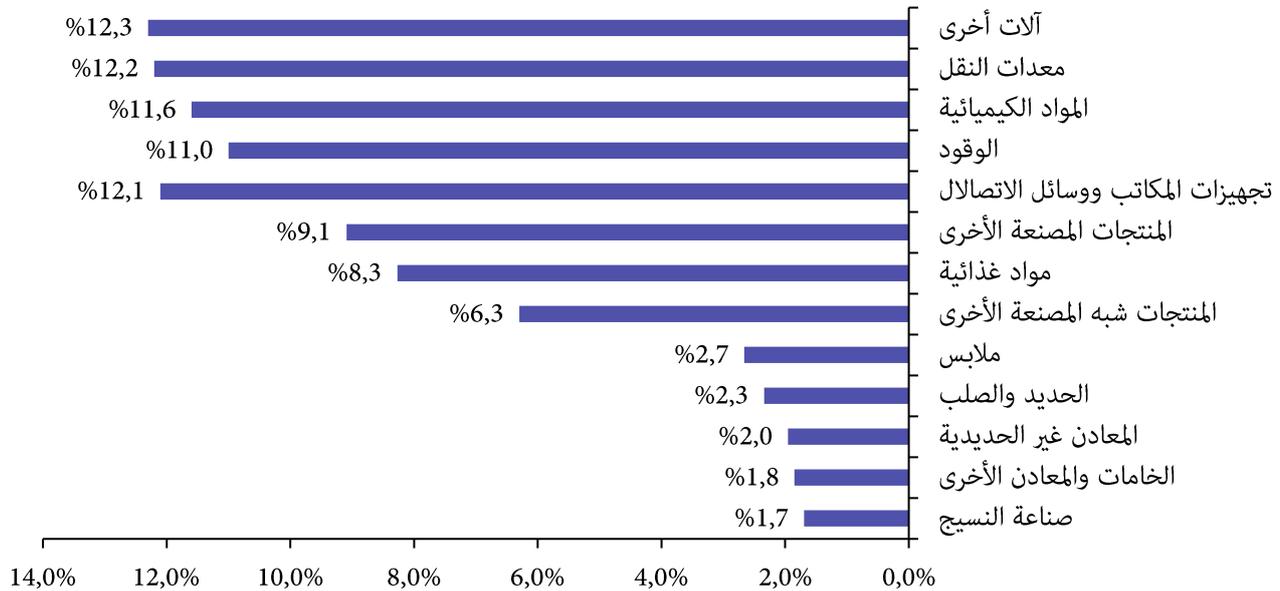
وفيما يخص مساهمة الدول في نمو حجم التجارة العالمية خلال سنة 2018، احتلت الصين مرتبة الصدارة بالنسبة للصادرات والثانية فيما يخص الواردات، بحصة بلغت 19% و20% على التوالي. كما شكلت الولايات المتحدة 13% من إجمالي الزيادة في الصادرات و22% من ارتفاع الواردات، تليها ألمانيا بنسبتي 3% و4% على التوالي.



المصدر: معطيات منظمة التجارة العالمية

مبيان 6: المساهمة في نمو حجم التجارة العالمية حسب الدول، بالنقاط

كما سجلت قيمة التجارة العالمية للسلع نمواً بنسبة 10% خلال سنة 2018 لتناهز 19,5 تريليون دولار، في ظل التأثير المزدوج لتطور حجم المبادلات والأسعار، خاصة سعر النفط الذي ارتفع بحوالي 20%. وتمثل الآلات الأخرى ومعدات النقل وتجهيز المكاتب والاتصالات والمواد الكيماوية 48% من قيمة الصادرات وذلك حسب أحدث المعطيات المتوفرة لسنة 2017.



المصدر: معطيات منظمة التجارة العالمية

مبيان 7: حصة السلع الأكثر تداولاً على مستوى التجارة العالمية سنة 2017

وللسنة الثانية على التوالي، حققت الصادرات العالمية للخدمات التجارية نمواً قويا خلال سنة 2018، حيث ارتفعت بنسبة 8% لتبلغ 5,8 تريليون دولار، بفضل الواردات الآسيوية. ويعزى هذا النمو إلى الواردات الآسيوية خاصة منها الصينية والتي سجلت زيادة بنسبة 12%.

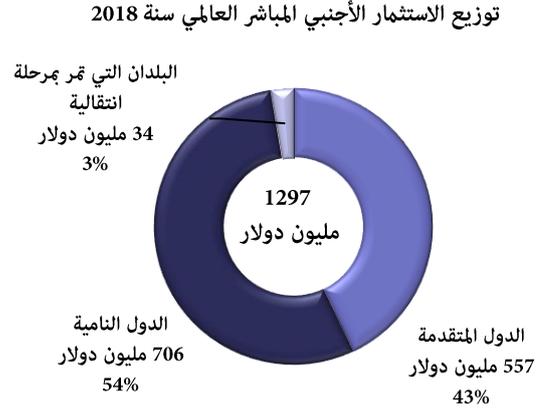
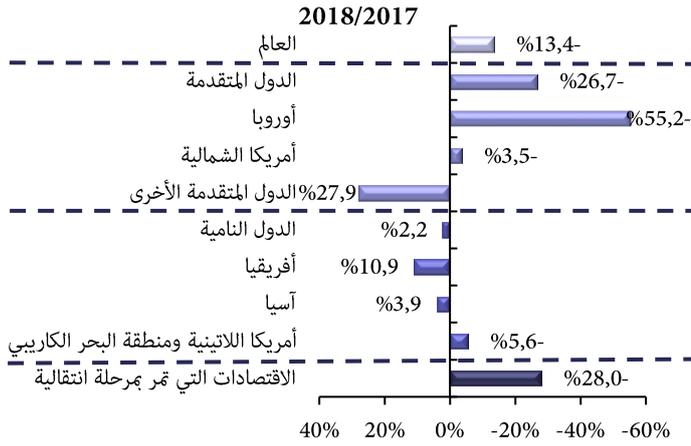
وتتوقع منظمة التجارة العالمية، خلال سنة 2019، أن يتراوح النمو بين 1,3% و4%، وذلك على اعتبار التقلبات المفاجئة على المدى القريب للاقتصاد العالمي وكذا ضعف الرؤية حول التوترات التجارية.

3.1 انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

أثرت آفاق النمو العالمي غير الواعدة، مقرونة بضعف دينامية التجارة العالمية، بشكل كبير على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع أنحاء العالم، حيث انخفضت هذه الاستثمارات بنسبة 13% سنة 2018، لتسجل ما يعادل 1300 مليار دولار²، وهو أدنى مستوى لها منذ الأزمة المالية الدولية لسنة 2008.

ويعزى هذا الانخفاض، للسنة الثالثة على التوالي، إلى قيام الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات باسترجاع إيراداتها من الخارج على نطاق واسع، لتستفيد من الإصلاحات الضريبية التي اعتمدها السلطات الأمريكية سنة 2017.

² تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، 2019.



المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

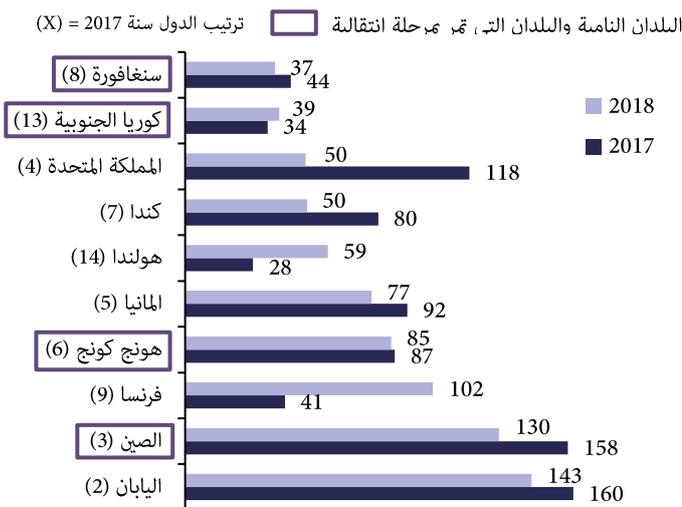
بيان 8 : تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم والقارات سنة 2018 (مليار دولار)

وتعتبر الدول المتقدمة هي الأكثر تأثراً بهذا التراجع، حيث انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إليها بنسبة 26,7% لتسجل 557 مليار دولار. وكان هذا الانخفاض أكثر حدة في أوروبا، حيث تقلصت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها إلى النصف، لتسجل 172 مليار دولار.

وبالمقابل، عرفت اقتصادات الدول النامية بعض الصمود، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إليها بنسبة 2% لتبلغ 706 مليار دولار، أي ما يعادل 54% من مجموع التدفقات العالمية. وتظل آسيا القطب الرئيسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (512 مليار دولار)، تليها أمريكا اللاتينية (147 مليار دولار). ومن جانبها، شهدت إفريقيا تحسناً في جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي ارتفع بنسبة 11%، ليصل إلى 46 مليار دولار.

وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج، تصدرت اليابان المرتبة الأولى عالمياً، تلتها الصين وفرنسا وهونغ كونغ. وقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من قائمة الدول العشرين الأكثر استثماراً في الخارج، وذلك بسبب قيام شركاتها المتعددة الجنسيات باسترجاع إيرادات استثماراتها.

قائمة الدول العشر الأوائل المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم



قائمة الدول العشر الأوائل المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم



المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

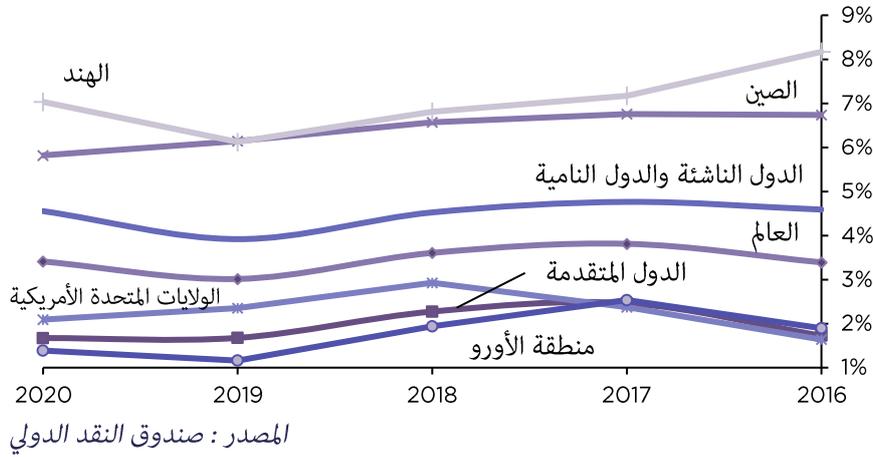
بيان 9 : الدول العشر الأوائل المستثمرة والدول العشر الأوائل المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم

ومن المتوقع أن تزداد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بحوالي 10% سنة 2019، لتبلغ 1500 مليار دولار، وذلك موازاة مع تلاشي آثار الإصلاحات الضريبية الأمريكية. وعلى الرغم من هذا الارتفاع الطفيف، ستظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من متوسط مستواها على مدى السنوات العشر الماضية.

4.1. توقع انتعاش الاقتصاد العالمي ابتداء من سنة 2020 بفضل نشاط الاقتصادات الناشئة

من المتوقع أن يرتفع نمو الاقتصاد العالمي خلال سنة 2020 ليصل إلى 3,4% نتيجة الأداء الجيد لاقتصادات البلدان الناشئة والنامية. وفي المقابل، من المنتظر أن يستقر معدل النمو في الدول المتقدمة في نفس المستوى لسنة 2019 (1,7%) مع تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، من شأن استنفاد تدابير التحفيز المالي أن يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي إلى مستويات أكثر اعتدالاً، ليصل إلى 2,1% سنة 2020. وفي منطقة الأورو، ستظل وتيرة النمو بطيئة (1,4% بعد 1,2% سنة 2019)، لا سيما في ألمانيا (1,2% بعد 0,5% سنة 2019)، في حين يتوقع أن ينخفض النمو في إسبانيا بشكل حاد إلى 1,8% سنة 2020. وفي المقابل، سينمو الاقتصاد الفرنسي بنسبة 1,3% سنة 2020 بعد 1,2% سنة 2019.



مبيان 10 : نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)، 2017-2020

وعلى مستوى البلدان الناشئة والنامية، يتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي قويا ليحقق نمواً بنسبة 4,6% سنة 2020 بعد 3,9% سنة 2019. وينتظر أن تواصل الدول النامية الآسيوية خلال 2020 تسجيل وتيرة نمو مرتفعة نسبياً (6% سنة 2020). وفي الهند، من المتوقع أن ينتقل معدل النمو إلى 7% سنة 2020، بينما سيتباطأ النشاط الاقتصادي في الصين ليصل إلى 5,8% سنة 2020.

وفي البلدان الناشئة الأوروبية، سيؤدي تحسن المناخ العام للاستثمار وارتفاع استهلاك الأسر إلى إعادة انتعاش النشاط الاقتصادي، مما سيساهم في رفع نسبة النمو إلى 2,5% سنة 2020 مقابل 1,8% سنة 2019.

وكذلك في أمريكا اللاتينية، من المتوقع أن يرتفع النمو إلى 1,8% سنة 2020 مقابل 0,2% سنة 2019 خاصة بفضل ارتفاع أسعار المواد الأساسية. كما يتوقع أن تتسارع وتيرة انتعاش النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتسجل 2,7% سنة 2020.

أما بخصوص إفريقيا جنوب الصحراء، من المنتظر أن يستمر الانتعاش الاقتصادي ليسجل نسبة نمو تقدر بـ 3,6% سنة 2020 مقابل 3,2% سنة 2019. ويعزى هذا النمو إلى تحسن التوقعات الاقتصادية، خاصة في نيجيريا وجنوب إفريقيا.

5.1. استمرار الشكوك بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية

لا تزال احتمالات انتعاش النمو الاقتصادي العالمي خلال سنة 2020 تحوم حولها عدة مخاطر وشكوك من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية والمالية. وتعتبر التوترات التجارية المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين، وآثارها على المبادلات التجارية والاستثمار، وإمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق من العوامل الرئيسية التي تهدد نمو الاقتصاد العالمي. كما قد تؤدي

عوامل أخرى إلى تراجع الاقتصاد العالمي، خاصة الوضعية الماكر واقتصادية المقلقة لبعض الدول الناشئة وتفاقم الخطر الجيوسياسي الذي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية.

• تصاعد التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية: ستؤدي مضاعفة التدابير التصعيدية التجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى اضطراب عمل سلاسل القيمة العالمية والتأثير على سلاستها. ويتوقع أن يساهم هذا الوضع في الرفع من الإحساس بالمخاطر مما قد يؤدي إلى زيادة تقلبات الأسواق المالية. فسيناريو الحرب التجارية المحتملة بين هاتين القوتين الاقتصاديتين يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في نمو الناتج الداخلي العالمي بنحو 0,5 نقطة، حسب صندوق النقد الدولي.

• آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق: سيكون لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق مسبق تداعيات سلبية على الطرفين، وكذا على الأسواق المالية الدولية، بالنظر لمكانة بريطانيا في المنظومة المالية الدولية. فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، سيؤدي هذا الانسحاب إلى تراجع الناتج الداخلي الخام للمملكة المتحدة بحوالي 3%، كما سيؤثر على البلدان الأخرى بمستويات متفاوتة.

• تفاقم هشاشة الأسواق الناشئة: تعد زيادة الاختلالات الماكر واقتصادية في بعض الأسواق الناشئة الكبرى مصدر قلق رئيسي لاستقرار السوق المالية الدولية. فارتفاع مستويات المديونية في هذه البلدان، في سياق التخوف الشديد من المخاطر لدى المستثمرين، من شأنه أن يشكل ضغطاً على توازنها المالية الخارجية ويقلص من هامش وصولها إلى سوق السندات الدولية.

• تزايد التوترات الجيوسياسية وتأثيراتها الملموسة على تقلبات أسعار المواد الأولية: إن استمرار عدم الاستقرار في المناطق الرئيسية المنتجة للنفط في الخليج (العقوبات الأمريكية ضد إيران، الحرب في اليمن، الهجمات على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية ...) يضعف إمدادات النفط ويغذي ارتفاع الأسعار. وكدليل على ذلك، ارتفع سعر برميل البرنت (بحساب التغير اليومي) بنسبة 13% ليصل إلى 68,4 دولار في 16 شتنبر 2019.

باختصار، وفي سياق تزايد المخاطر على النمو الاقتصادي العالمي، أصبح هامش التحرك النقدي والمالي محدوداً في معظم الاقتصادات الكبرى لمواجهة التباطؤ المتواصل للنمو. فلم يعد بالإمكان نهج سياسات التحفيز الاقتصادي وأنظمة الحماية الاجتماعية للقطاع الخاص، التي تم اعتمادها بعد الأزمة المالية لسنة 2008 في العديد من البلدان الكبيرة، بشكل كافي وفعال.

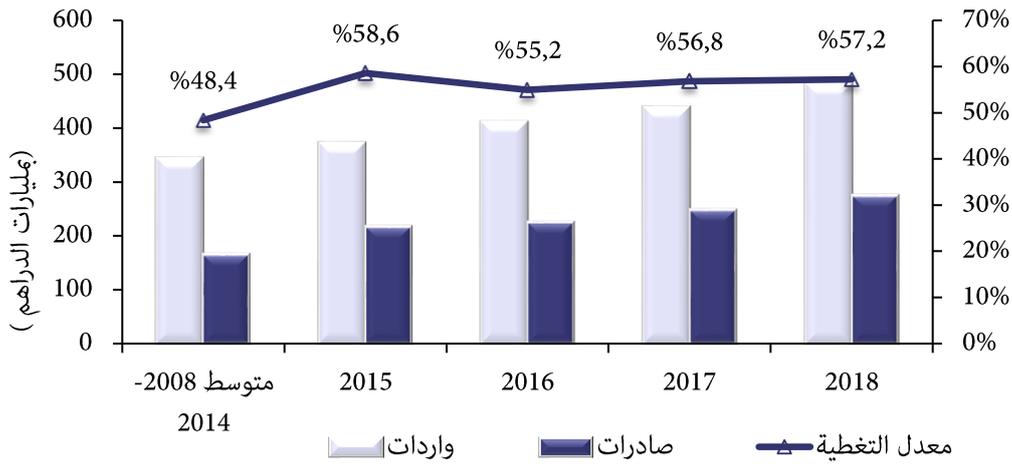
2. تموقع المغرب في العولمة: تحليل أداء الصادرات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من السياق الاقتصادي غير الملائم، سجلت الصادرات المغربية نمواً ملحوظاً، مما أدى إلى تحسن حصة المغرب في السوق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، أثبتت دينامية منظومة الإنتاج الوطني، التي تعززت بفضل تفعيل الاستراتيجيات القطاعية، نجاعتها في مجال تعزيز إدماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية.

وفي نفس الإطار، تحسنت جاذبية المغرب للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ، مما يعكس تقدم البلاد من حيث تطوير مناخ الأعمال وكذا من حيث مجموعة الفرص التي يتيحها الاقتصاد الوطني.

1.2. تعزيز أداء العرض التصديري المغربي

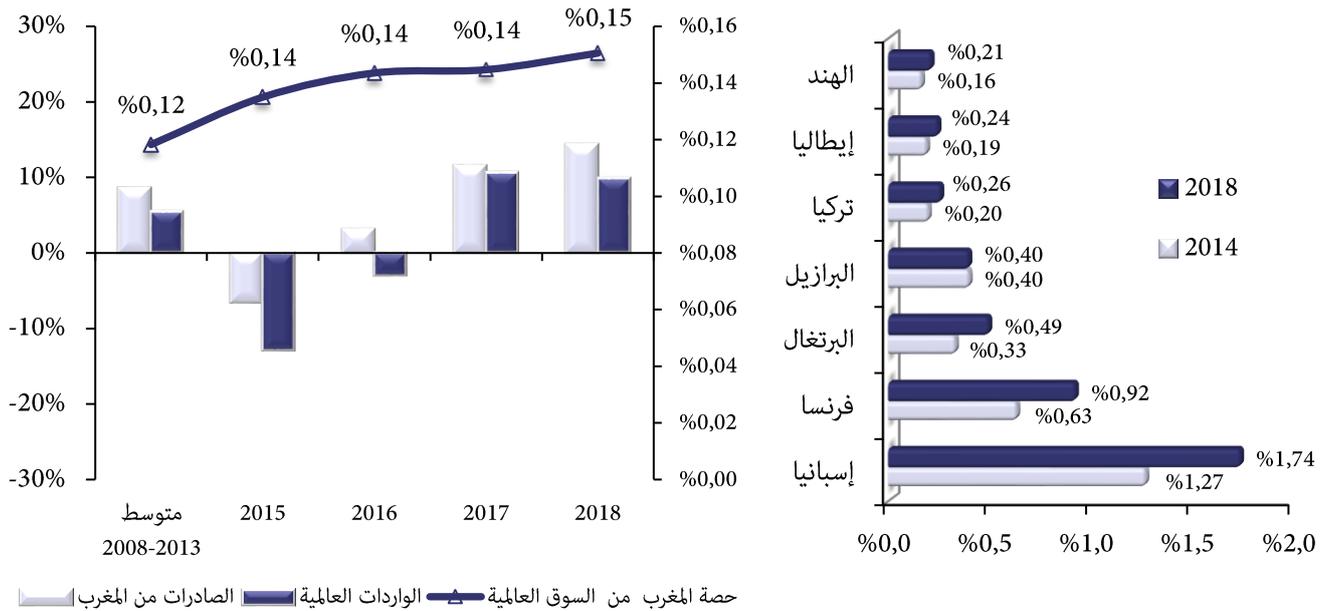
على الرغم من تباطؤ وتيرة نمو التجارة العالمية، واصلت الصادرات المغربية انتعاشها خلال سنة 2018، حيث سجلت زيادة مهمة تقدر بنسبة 10,6% مقابل 10,3% سنة 2017 و4,3% في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2014. ونتيجة لذلك، عرف معدل تغطية الصادرات للواردات تحسناً منذ 2016 حيث بلغ 57,2% سنة 2018.



المصدر: منظمة التجارة العالمية، حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 11: تطور الميزان التجاري المغربي

وبفضل هذا الأداء، عرفت حصة المغرب من السوق العالمية تحسنا لتصل إلى 0,15% سنة 2018، مقابل متوسط سنوي قدره 0,12% خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2014. وقد تعززت حصة المغرب في الأسواق التصديرية التقليدية، أي كل من السوق الإسبانية والفرنسية، حيث انتقلت على التوالي من 1,27% إلى 1,74% ومن 0,63% إلى 0,92% ما بين 2014 و2018.



المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف و منظمة التجارة العالمية

مبيان 12: تطور حصة المغرب في السوق العالمية

إطار 1: تحليل تطور حصة المغرب في السوق العالمية

تمكن طريقة تحليل حصة السوق «Constant Market Share Analysis» من تحديد العوامل التي تكمن وراء المكاسب أو الخسائر في حصة السوق العالمية، وذلك عن طريق تقسيم التطور في حصة السوق إلى مكون أداء الصادرات في السوق العالمية أي القدرة التنافسية للبلاد وإلى مكون هيكلية الذي يأخذ بعين الاعتبار تطور التجارة العالمية من الناحية الجغرافية (تأثير السوق) وكذا إلى مكون يتعلق بالمنتجات (تأثير المنتج). وقد أبرزت هذه المنهجية أن التطور الإيجابي لحصة السوق المغربية (+0,044 نقطة مئوية على مدى السنوات السبع الماضية)، يعزى بالأساس إلى تأثير التنافسية الإيجابي بنسبة +0,54 نقطة مئوية.

ويمكن تفسير تأثير القدرة التنافسية، بشكل عام من جهة، بالقدرة التنافسية السعرية التي تقاس بسعر الصرف الفعلي الحقيقي، ومن جهة أخرى، بالقدرة التنافسية للتكلفة الانتاجية، والتي يتم قياسها من خلال تكلفة وحدة اليد العاملة. وهكذا، فقد تطورت حصة المغرب في السوق

العالمية خلال السنوات الأخيرة، في سياق تميز بتحسّن في القدرة التنافسية للأسعار وكذا انخفاض معدل نمو تكلفة اليد العاملة، بالإضافة إلى تعزيز حصة المنتجات العالية الجودة في الصادرات المغربية.

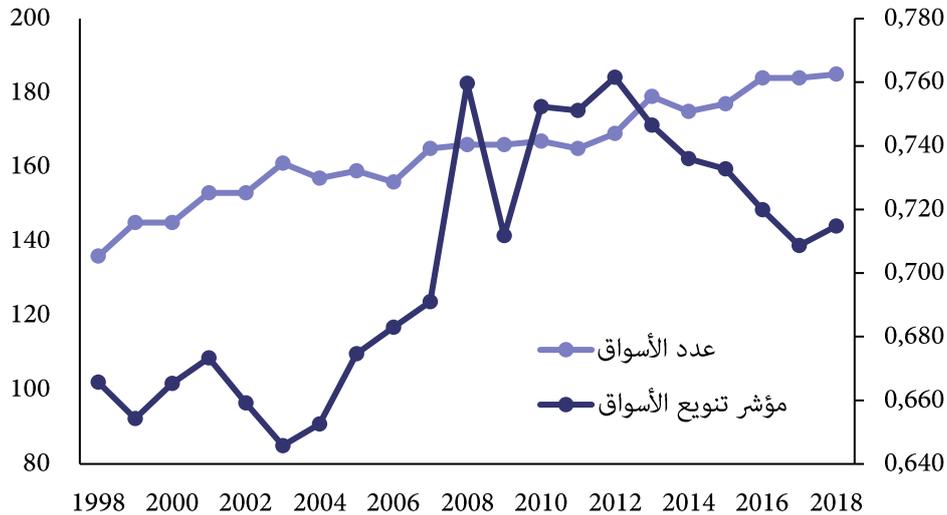


المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات قاعدة المعطيات شليم

مبيان 13 : تحليل تطور حصة المغرب في السوق العالمية خلال السنوات السبع الماضية

ويمكن تفسير المساهمة المعتدلة لتأثير التخصص الجغرافي بعدة عوامل، لا سيما التركيز القوي لصادراتنا على مستوى بعض البلدان (فرنسا وإسبانيا)، على الرغم من التنوع النسبي الملحوظ في السنوات الأخيرة، وكذا ضعف مساهمة البلدان الناشئة التي تعرف نموا كبيرا في الطلب على الواردات، كالصين والهند.

وقد رافق هذا الأداء في التصدير تنوعا على مستوى الأسواق وكذا على مستوى المنتجات، حيث عرف مؤشر التنوع في الأسواق اتجاهها تصاعديا، ليرتفع من 0,66 سنة 2000 إلى 0,71 سنة 2018. كما عرفت عدد الأسواق التصديرية زيادة تقدر بنسبة 1,4% في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2018، حيث انتقل من 149 إلى 185 سوق.



المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

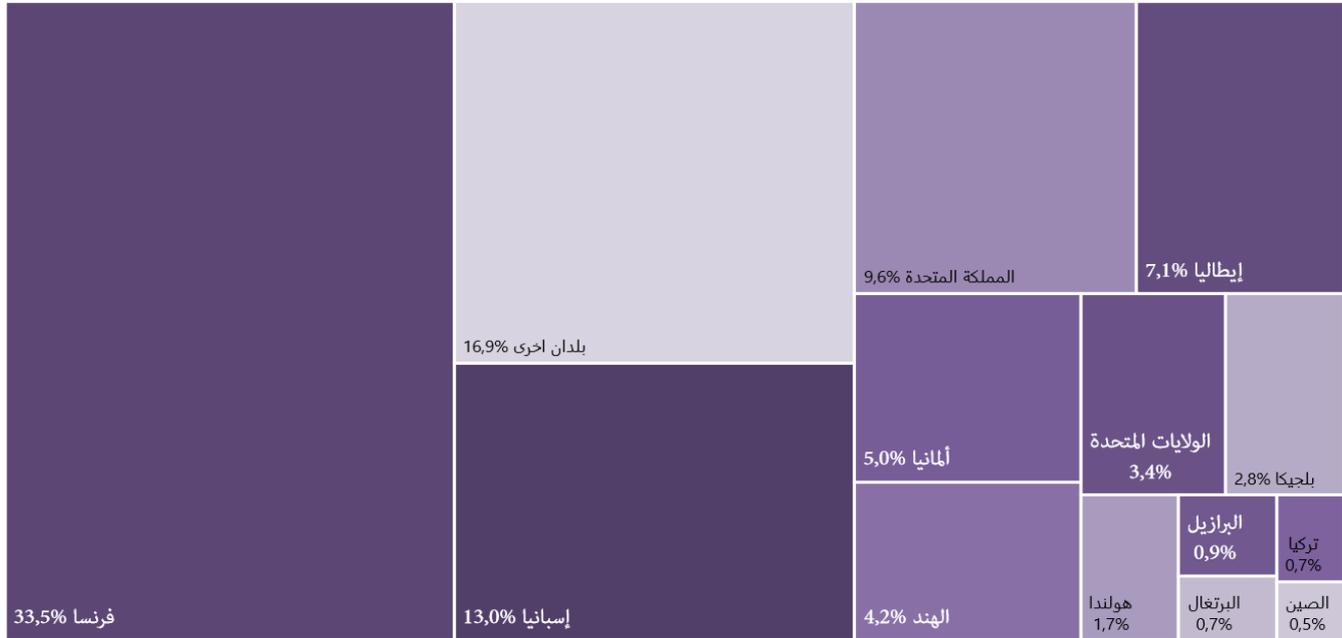
مبيان 14 : تطور مؤشر تنوع الأسواق التصديرية بالمغرب

ويكشف تحليل بنية الصادرات المغربية حسب الوجهة عن تنوع تدريجي في وجهات التصدير. فقد عرفت حصة الاتحاد الأوروبي انخفاضا من 75,8% من إجمالي صادرات المغرب سنة 2000 إلى 66,3% سنة 2018. في حين سجلت الصادرات الموجهة إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي ارتفاعا ملحوظا، لا سيما للبرازيل، التي بلغت حصتها في الصادرات المغربية 2,6% سنة 2018 مقابل 0,9%

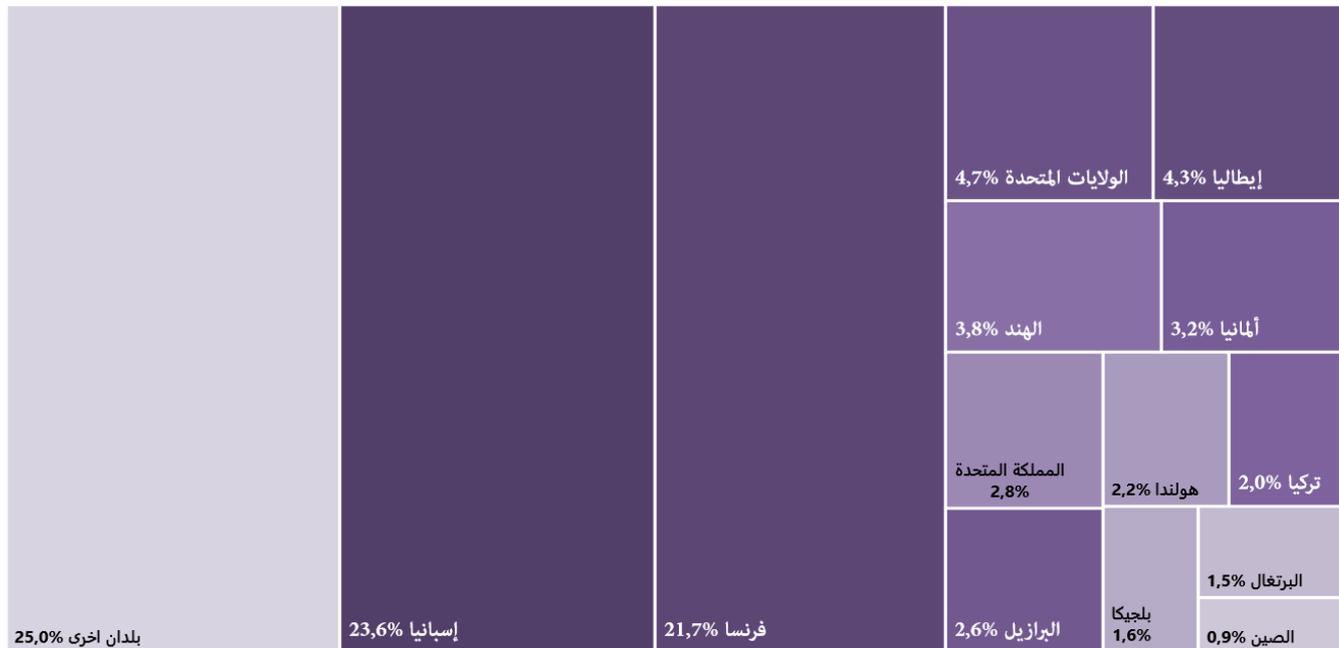
سنة 2000، وكذا الصادرات المغربية نحو أسواق إفريقيا جنوب الصحراء (من 1,8% إلى 6,3%) والسوق التركية (من 0,7% إلى 2%).

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من انخفاض حصص فرنسا وإسبانيا في الصادرات المغربية، إلا أنهما لا تزالان تمثلان الشريكين الرئيسيين للمغرب بحصة 21,7% و 23,6% من الصادرات المغربية، على التوالي سنة 2018، مقابل 33,5% و 13% سنة 2000.

2000



2018



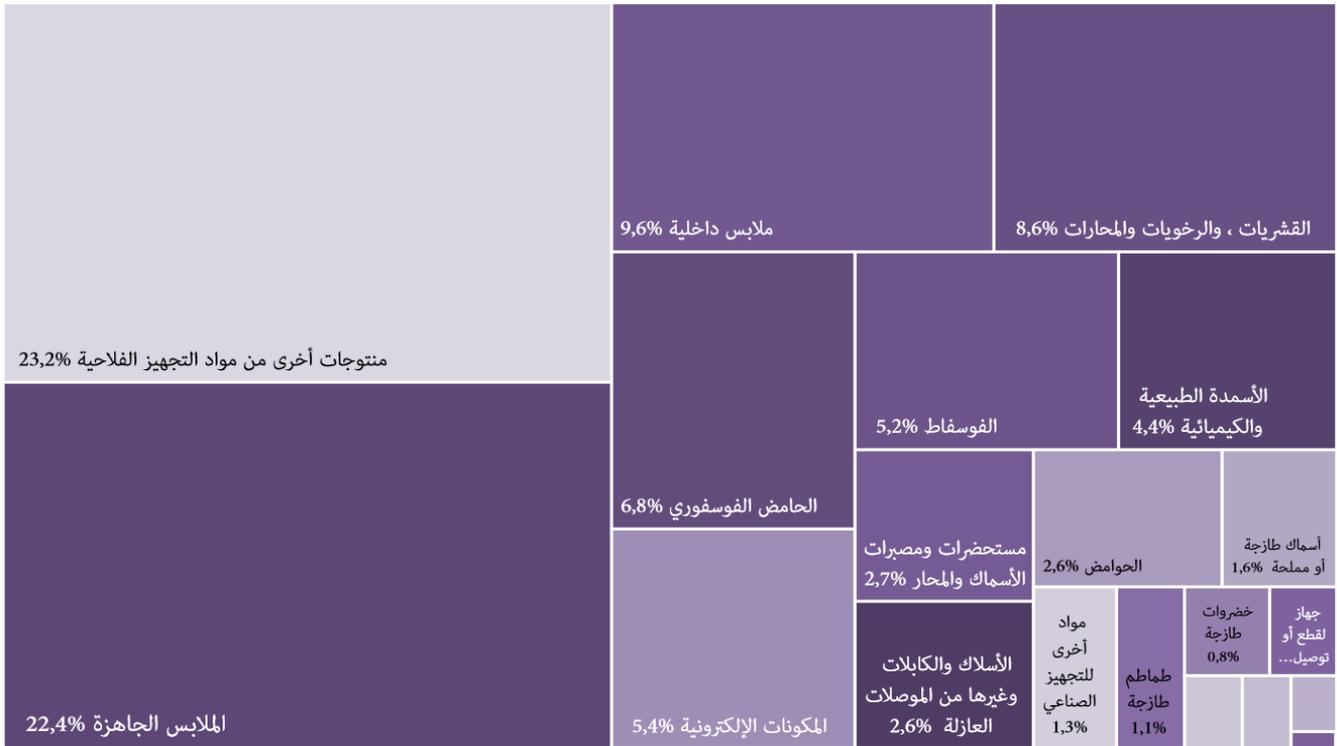
المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

مبيان 15 : تطور حصص الصادرات المغربية حسب الشركاء الرئيسيين

ومن جهة أخرى، بلغ مؤشر تنويع المنتجات 0,864 خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2018. وبذلك ارتفع عدد المنتجات المصدرة بنسبة 1,6% في المتوسط ما بين 2000 و 2018، حيث انتقل من 2.580 منتجا إلى 3.405 منتجا سنة 2018. ويعزى التغير الملحوظ

في بنية الصادرات المغربية لتطور القطاعات الصناعية الناشئة ذات القيمة المضافة العالية (السيارات والكهرباء، ...)، في الوقت الذي تقلصت فيه مساهمة القطاعات التقليدية (الملابس والمنتجات الزراعية).

2000



2018



المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

مبيان 16 : تطور حصص الصادرات المغربية حسب المنتجات الرئيسية

إطار 2 : دينامية الصادرات المغربية: هامش مكثفة وموسعة

بناءً على تحليل دقيق ومفصل للتجارة وفقاً لتصنيف النظام الموحد الدقيق ما بين سنتي 2010 و2018 (أي ما يقدر ب 15500 معاملة كمتوسط سنوي و2780 منتجاً و165 بلد شريك)، تم إعطاء صورة واضحة عن دينامية الصادرات من خلال تقسيمها إلى هامش موسع وهامش مكثف.

ويرمز الهامش المكثف إلى الصادرات التقليدية في الأسواق المعتادة، في حين يشير الهامش الموسع إلى وجود تدفقات تجارية جديدة. ويزداد الهامش الموسع عند التصدير إلى أسواق جديدة، وكذا من خلال الابتكار عن طريق تصدير منتجات جديدة إلى الشركاء التقليديين أو إلى وجهات جديدة.

يبدو أن الهامش المكثف ساهم بشكل كبير في نمو الصادرات المغربية، حيث بلغ متوسط المساهمة حوالي 62% مقابل 38% للهامش الموسع.

يعتبر نمو الصادرات مدعوماً بشكل أساسي بتكثيف مبيعات المنتجات المعتادة في أسواق التصدير التقليدية، بنسبة 127,6%، وتصدير المنتجات المعتادة إلى الأسواق التقليدية والتي لم يتم تصدير هذه المنتجات نحوها من قبل، بما يقرب من 24%.

وقد تم تعويض التأثير الإيجابي للمكونين السابقين بانخفاض و التخلي عن صادرات المنتجات المعتادة في الأسواق القديمة، بنسبة -57,4% و-8,2% على التوالي.

وتبين هذه النتائج أن هناك مكاسب كبيرة يتعين استغلالها من خلال تعزيز القدرة على إطلاق منتجات جديدة، وكذا استهداف أسواق جديدة.

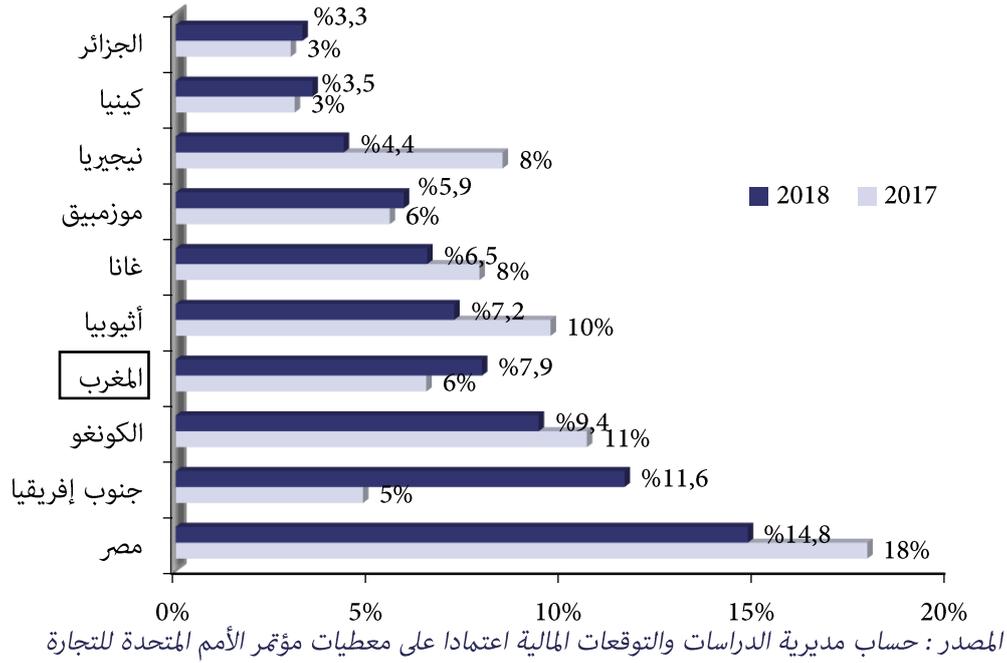
مبيان 17 : متوسط مساهمات الهوامش المكثفة والموسعة في تطور الصادرات المغربية



2.2. انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

استمر المغرب في تعزيز جاذبيته للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بفضل التحسن المتواصل لمناخ الأعمال، وتشديد البنيات التحتية الحديثة التي تعزز الربط الدولي، وكذا ازدهار العديد من القطاعات ذات الجاذبية التي تتوفر على إمكانيات عالية. وعلى خلاف التراجع المسجل في العديد من الدول المتقدمة والناشئة، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المغرب ارتفاعا بنسبة 36%، لتبلغ³ 3,6 مليار دولار سنة 2018.

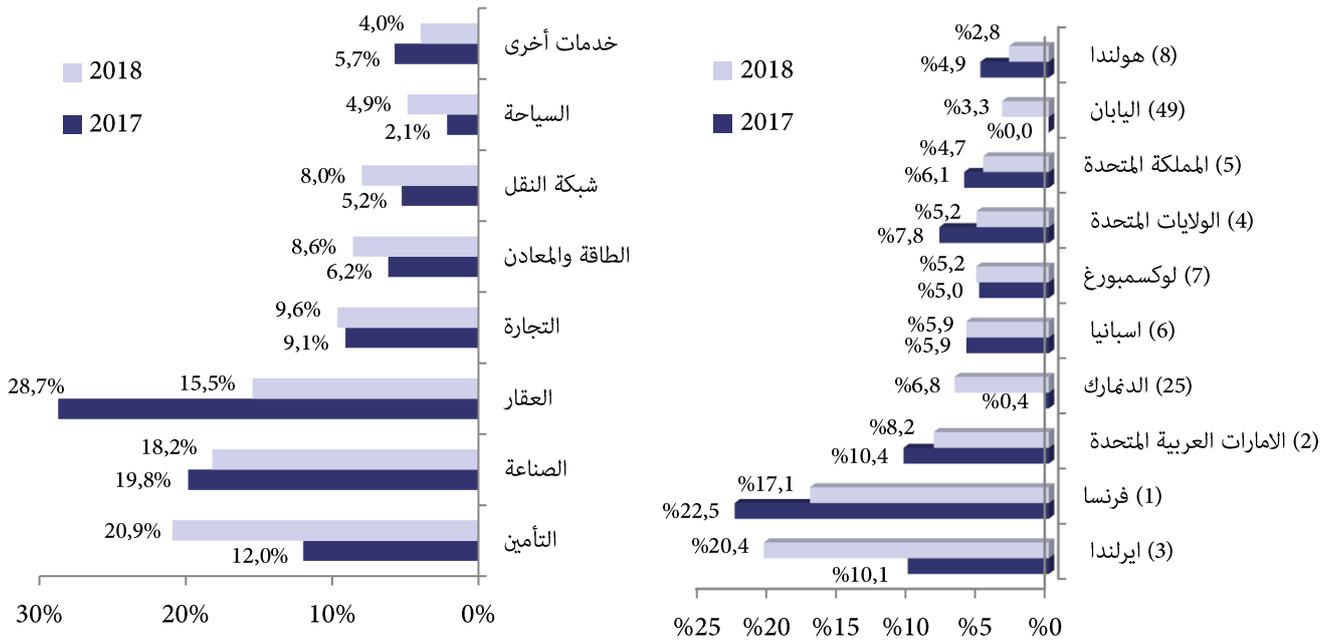
وبفضل هذه النتيجة، عرف تصنيف المغرب من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا على المستوى الإقليمي، ليحتل المرتبة الرابعة في إفريقيا، بعد مصر (6,8 مليار دولار)، وجنوب إفريقيا (5,3 مليار) والكونغو (4,3 مليار).



مبيان 18 : حصة الدول العشر الأوائل المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإفريقي

ويظهر التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المغرب خلال سنة 2018 انتعاشا للاستثمارات الواردة من إيرلندا، التي أصبحت أول مستثمر في المغرب، بحصة 20% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، مقابل 10% سنة 2017. وهكذا تقدمت إيرلندا على فرنسا، التي تراجعت لأول مرة إلى المرتبة الثانية بمساهمة قدرها 17% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو المغرب، مقابل 23% سنة 2017. وتأتي الإمارات العربية المتحدة (8,2%) والدنمارك (7%) وإسبانيا (6%) ضمن قائمة أفضل خمس دول مستثمرة في المغرب.

³ حسب معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)



المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

مبيان 19 : التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

وعلى المستوى القطاعي، شكل قطاعا التأمين والصناعة أكثر القطاعات جاذبية على المستوى الوطني خلال سنة 2018، بحصتي 21% و18,2% على التوالي من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تليهما قطاعات العقار (16%) والتجارة (10%) والطاقة والمعادن (9%) والنقل (8%) والسياحة (5%).

إطار 3 : جاذبية الاقتصاد المغربي حسب التقارير الدولية

في نسخته لسنة 2019، صنف المغرب من طرف تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" *Doing Business* في المرتبة 60 من أصل 190 دولة، متقدما بتسع مراكز مقارنة مع النسخة السابقة. ويحتل المرتبة الثانية من بين 20 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد دولة الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 11 عالمياً). وقد تحسن تصنيف المغرب على مستوى ست مؤشرات: تسوية حالات العسر المالي (المركز 71)، ونقل الملكية (68)، والتجارة عبر الحدود (62)، وتوصيل الكهرباء (59)، وخلق المقاولات (34) ومنح تراخيص البناء (18)، في حين استقر ترتيب المغرب فيما يخص مؤشرات الحصول على القروض ودفع الضرائب وحماية المستثمرين ذوو الأقليات وتنفيذ العقود.

كما صنف المغرب من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي، في تقريره لسنة 2018 حول التنافسية العالمية، في المركز 75 من ضمن 141 دولة، ليعرف ترتيبه تقدماً بمركزين مقارنة مع سنة 2017. وقد أحرزت بلادنا تحسناً على مستوى البنية التحتية والسوق المالية والمؤسسات، في حين يتوجب بذل الجهود لتحسين ترتيب المغرب، خاصة على مستوى مؤشر التعليم.

لم يتغير تصنيف المغرب (75 من بين 141 دولة) حسب تقرير 2019 حول التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مقارنة بالنسخة السابقة. إلا أن الدرجة الإجمالية للمغرب تحسنت بنقطتين، لتسجل 60 نقطة مقابل 58 سنة 2018. وقد أحرزت بلادنا تحسناً على مستوى المؤسسات وسوق السلع ومناخ الأعمال، في حين يتوجب بذل المزيد من الجهود لتحسين ترتيب المغرب، خاصة على مستوى مؤشر الصحة.

وفيما يخص مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة "هيريتاج" (*The Heritage Foundation*)، فقد تحسن المغرب بنقطة واحدة مقارنة مع نسخة سنة 2018، ليحتل المرتبة 75 على المستوى العالمي والمرتبة 6 من بين الدول 14 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد صنف من فئة الدول "الحررة نسبياً"، كما أن الدرجة الإجمالية التي سجلها المغرب (62,9) تعتبر أعلى من متوسط الدرجات المسجلة على المستوى الإقليمي (61,3) والعالمي (60,8). وأحرز المغرب تقدماً في المؤشرات المتعلقة بالمالية العمومية المستدامة (+6,3 نقطة)، وحقوق الملكية (+3,4)، وفعالية القضاء (+2,8)، والنفقات العمومية (+2,2)، والعبء الضريبي (+1,7) وحرية الأعمال (+0,7). بالمقابل، سجل المغرب تراجعاً على مستوى حرية العمل (-2,9)، وحكامه الدولة (-2,1)، والحرية التجارية (-2).

وتجدر الإشارة إلى أن درجات معظم المؤشرات التي سجلها المغرب هي أعلى من المتوسط العالمي، باستثناء حرية العمل والعبء الضريبي وحكامة الدولة.

وبصفة عامة، فإن مختلف التقارير تنوه بالمجهودات المبذولة من طرف المغرب في مجال الاستقرار السياسي والإطار الماكرواقتصادي وانفتاح الاقتصاد والمبادلات التجارية. إلا أن هذا التقدم لا ينفى المجالات التي حددتها هذه التقارير باعتبارها نقاط ضعف بالنسبة للمغرب. وتتجلى أهمها وأكثرها تكراراً في مجال القضاء، وسوق الشغل، والرشوة، والبحث والتطوير، وكذا جودة منظومة التعليم والتكوين المهني.

3. تنمية الشراكات الخارجية وتنويعها

جعل المغرب من الانفتاح على الخارج خياراً استراتيجياً. فبالإضافة إلى مشاركته في النظام التجاري المتعدد الأطراف، نجح بلدنا في تطوير علاقات تعاون وشراكات متعددة ومتنوعة مع كل من البلدان المتقدمة والناشئة والنامية. ويوفر إطار الاتفاقيات التي أبرمها المغرب فرصاً كبيرة لتنويع أسواقه الخارجية، وزيادة جاذبيته لرؤسما الأجنبي، وعند الاقتضاء، تعبئة أموال التعاون لمواكبة أورش الإصلاح المعتمدة.

1.3. تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المغرب وشركائه الأوروبيين

يتواصل تعزيز روابط التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي، من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات المهمة التي جعلت المغرب يحتل مرتبة الشريك الاستثنائي في الجوار الأورو-متوسطي.

وبالنظر إلى مكانة الاتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي رئيسي للمغرب، ارتفعت التجارة البينية للشريكين للسلع بنسبة 7% سنة 2018 لتصل إلى 443,3 مليار درهم (414,7 مليار درهم في 2017). وارتفعت الصادرات المغربية نحو أسواق الاتحاد الأوروبي بمعدل أعلى (10,3%) من وارداتنا من هذه المنطقة (4,6%). وتبقى إسبانيا وفرنسا، وبدرجة أقل إيطاليا، الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب بوصفهم الأسواق الرئيسية لمبيعات المغرب في أوروبا ومصدر إمداد منظومة الإنتاج الوطني.

كما تتجلى مكانة أوروبا أيضاً في أهمية تحويلات المغاربة المقيمين في دول الاتحاد الأوروبي⁴، والتي بلغت 45 مليار درهم سنة 2018، أي ما يمثل 69% من المبلغ الإجمالي لتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج. وتمثل فرنسا 51,1% من تحويلات الاتحاد الأوروبي و35,5% من إجمالي تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج.

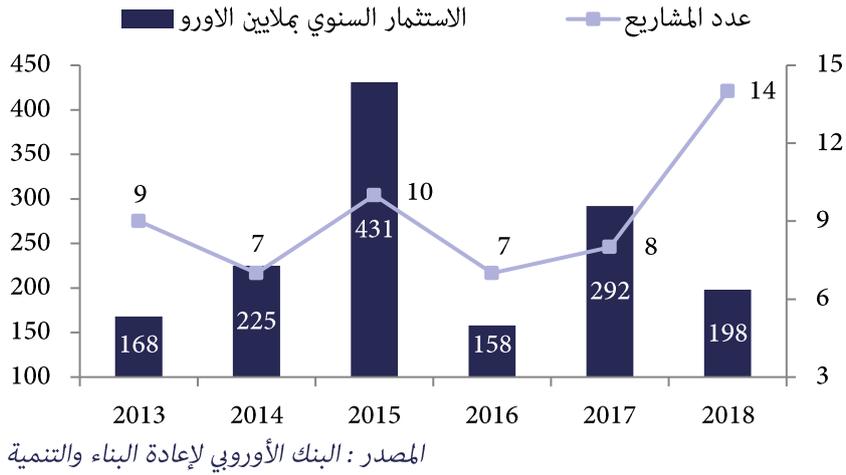
وتلاحظ نفس الدينامية على مستوى عائدات السفر من الاتحاد الأوروبي، والتي بلغت 52,2 مليار درهم سنة 2018 (71% من القيمة الإجمالية) وعلى مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من هذه المنطقة والتي سجلت 33,8 مليار درهم سنة 2018، مرتفعة بنسبة 62% مقارنة مع سنة 2017.

ومن حيث التعاون المالي، يحتل المغرب المرتبة الأولى بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستفيدة من المساعدات المالية للاتحاد الأوروبي.

وبلغت الاعتمادات المخصصة للمغرب في إطار آلية الجوار الأوروبية خلال الفترة 2014-2017، ما يناهز 807,5 مليون أورو. وبلغ حجم الدعم المالي المبرمج لسنة 2018 حوالي 147 مليون أورو، يغطي العديد من المجالات المهيكلة كالتمية المجالية والشباب والحكامة.

وتشمل علاقات التعاون المالي أيضاً دعم البنك الأوروبي للاستثمار الذي ناهزت مساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني 806,2 مليون أورو سنة 2018، مقابل 480 مليون أورو سنة 2017. وفيما يتعلق بالبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، فقد مولت هذه المؤسسة 55 مشروعاً على مستوى القطاع الخاص بما مجموعه 1,47 مليار أورو مع نهاية سنة 2018.

⁴ فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة، هولندا، إيرلندا، السويد والدمارك.



مبيان 20 : تطور استثمارات البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية في المغرب

وفي سياق دينامية الشراكة بين الطرفين، وعلى إثر الاجتماع الرابع عشر لمجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، اتفق الطرفان خلال يونيو 2019 على البحث عن سبل اعتماد شراكة أوروبية-مغربية جديدة للازدهار المشترك. وستمكن هذه الشراكة من تعزيز المفاوضات حول اتفاقية تبادل حر شامل ومععمق على أسس مربحة للجميع مع خلق فضاءات للإلتقائية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن تثمين مكانة المغرب كقنطرة بين القارتين الأوروبية والإفريقية.

2.3. ارتفاع ملموس للتبادل التجاري بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية

شهدت العلاقات التجارية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية زخماً مشجعاً منذ دخول اتفاقية التبادل الحر بين الطرفين حيز التنفيذ في يناير 2006. وخلال سنة 2018، بلغ إجمالي المبادلات التجارية 51,1 مليار درهم، أي بنسبة 6,8% من إجمالي التجارة الخارجية للمغرب. وهكذا، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2018 المورد الرابع للمغرب وزبونه الثالث.

وعلى الرغم من النمو السريع للصادرات المغربية نحو الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الأخيرة، لا تزال التجارة البينية غير متوازنة بالنسبة للمغرب. فقد اتسع العجز التجاري للمملكة بشكل ملحوظ ليبلغ 25,3 مليار درهم سنة 2018 مقابل 20,3 مليار درهم سنة 2017 (7,2 مليار درهم سنة 2006).

وتعكس هذه الوضعية استمرار العديد من المعوقات اللوجستكية والمعمارية التي تحول دون ولوج العرض التصديري المغربي السوق الأمريكية بشكل أفضل. وقد كانت هذه الجوانب موضوع مناقشات معمقة خلال اجتماع الدورة السادسة للجنة المشتركة الخاصة بتتبع اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية خلال يوليو 2019، بهدف توفير الاجابات المناسبة لهذه الإكراهات.

ولا تعوض تدفقات الاستثمارات المباشرة الأمريكية نحو المغرب اختلالات العلاقات التجارية إلا جزئياً. فبعد ارتفاع ملموس خلال العامين الأولين من دخول اتفاقية التبادل الحر حيز التنفيذ، انخفضت هذه التدفقات بشكل كبير خلال السنوات الثلاث الأخيرة. فقد بلغت الاستثمارات الأمريكية المباشرة الموجهة نحو المغرب 2,5 مليار درهم سنة 2018، أي ما يمثل 5,2% فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي حظي بها المغرب خلال هذه السنة.

وبلغت تحويلات المغاربة المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية 3,6 مليار درهم سنة 2018، وهو ما يمثل حصة بنسبة 5,5% من إجمالي تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج. وفي سياق ارتفاع عدد السياح الوافدين من الولايات المتحدة، بلغت عائدات الأسفار 4,2 مليار درهم.

3.3. تطور مستمر للتجارة البينية للمغرب وتركيا

شهدت المبادلات التجارية بين المغرب وتركيا زيادة منتظمة منذ دخول اتفاقية التبادل الحر حيز التطبيق. فقد بلغت المبادلات التجارية بين الشريكين 27 مليار درهم سنة 2018 مقابل 6,6 مليار درهم فقط سنة 2006. وتستفيد تركيا بشكل كبير من هذه

الاتفاقية، حيث ارتفع العجز التجاري للمغرب مع هذا البلد بشكل كبير لينتقل من 4,4 مليار درهم سنة 2006 إلى 16 مليار درهم سنة 2018.

وعلى مستوى الاستثمارات، بلغت الاستثمارات التركية المباشرة نحو المغرب 269 مليون درهم سنة 2018، مقابل 139 مليون درهم سنة 2017 و603 مليون درهم سنة 2016. وتعود هذه الاستثمارات لحوالي 160 شركة تركية تعمل في المغرب في العديد من القطاعات، منها البناء والتجارة بالجملة والتقسيم والنسيج.

4.3. تعزيز علاقات التعاون بين المغرب وشركائه الأفارقة

تعززت روابط الشراكة بين المغرب وإفريقيا بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، وذلك حسب مقارنة رابح-رابح. ويدل على ذلك اتساع نطاق التعاون بين المغرب وبلدان القارة ليشمل العديد من المجالات حسب أولويات تنمية شركائه الأفارقة (البنية التحتية، الرأسمال البشري، الفلاحة، الطاقة ...).

وتعرف المبادلات التجارية دينامية مشجعة من خلال الزيادة المضطردة للتجارة بين الطرفين. فقد بلغت المبادلات التجارية بين المغرب وشركائه الأفارقة خلال سنة 2018 حوالي 40,5 مليار درهم، بزيادة قدرها 8,6% مقارنة مع سنة 2017. ومع ذلك، فإن بنية المبادلات الخارجية للمغرب مع إفريقيا تظل مركزة على عدد محدود من المنتجات، تهيمن عليها أنصاف المواد بالنسبة للصادرات المغربية، في حين تهيمن منتجات الطاقة على الواردات المغربية من إفريقيا.

وحسب الشركاء، فإن الزبناء الأفارقة الرئيسيين للمغرب هم السنغال (بحصة 9,3% من صادراتنا نحو إفريقيا سنة 2018)، وكوت ديفوار (8,3%) وموريتانيا (8,2%) والجزائر (7,4%). أما الموردون الأفارقة الرئيسيين للمغرب فهم الجزائر (بنسبة 37% من الواردات من إفريقيا سنة 2018) ومصر (28,5%) وتونس (12,7%) وجنوب إفريقيا (3,7%) ونيجيريا (1,6%).

ومن حيث دينامية الاستثمار، يعتبر المغرب ثاني أهم مستثمر إفريقي في القارة بعد جنوب إفريقيا. ورغم هيمنة القطاع البنكي وقطاع الاتصالات على الاستثمارات المغربية في إفريقيا، فإن هذه الأخيرة قد تنوعت بشكل ملحوظ لتشمل قطاعات أخرى مثل التأمين والعقار والصناعة.

وبالتوازي مع التنوع القطاعي للاستثمارات المغربية في إفريقيا، من الضروري التأكيد على التوسع التدريجي لتواجد الشركات المغربية في القارة، مع توجيهها للاستثمار في إفريقيا الجنوبية والشرقية.

الجزء الثاني : نحو تجديد النموذج التنموي الوطني: تعزيز المكتسبات وتفعيل رافعات جديدة

منذ بداية العقد 2000، انخرط المغرب في تنفيذ ورش إصلاح كبير على مستوى العديد من المجالات، من أجل إعطاء دفعة جديدة لمساره التنموي. وقد مكنت هذه الإصلاحات، عموماً، من تحقيق نتائج مشجعة وملموسة، لا سيما من خلال انتقال معدلات النمو إلى مستويات أعلى وتعزيز قدرة الإطار الماكرو اقتصادي على الصمود أمام الصدمات الخارجية وتحديث النسيج الإنتاجي الوطني بما فيها القطاعات الاقتصادية الواعدة على المستوى العالمي. وعلى الصعيد الاجتماعي، فقد تم إحراز تقدم كبير في مجال مكافحة الفقر والهشاشة بهدف ترسيخ أسس مجتمع متضامن ومنسجم.

وعلى الرغم من المكاسب المشجعة التي نتجت عن هذه الإصلاحات، فإنها تبقى غير كافية للاستجابة لانتظارات وتطلعات وإمكانات الاقتصاد الوطني. وتبين مختلف الدراسات التي أجريت في هذا المجال، مع اختلافات طفيفة، بأن النموذج التنموي الذي يعتمد عليه المغرب قد استنفذ إمكانياته التنموية. وتندرج آفاق هذا النموذج أكثر في اتجاه الاستمرارية، على عكس التوجه المرغوب فيه، والقادر على تلبية احتياجات المغرب من حيث التسريع من مساره التنموي وتحسين ملموس لموقعه على المستوى الدولي.

وتجعل دعوة جلاله الملك من إعادة تأهيل النموذج التنموي من الأولويات الرئيسية، حيث يشكل تصحيح المسار مناسبة لتوسيع آفاق التنمية الشاملة لبلدنا وتمكينه من التصدي بشكل أفضل للتحديات الناجمة عن التحولات الداخلية الراهنة واستباق التغيرات المتسارعة في محيطه الدولي.

ويتطلب هذا الرهان التنموي الجديد، وفقاً للتوجيهات الملكية السامية، التعبئة الشاملة لكل الإمكانيات التي تزر بها بلادنا. وستعزز هذه التعبئة أسس نمو اقتصادي مستدام وقوي ومدمج. كما أنها ستمكن بلدنا من تعزيز مكانته كقوة اقتصادية إقليمية، قادرة على الاستجابة أكثر للاحتياجات التنموية للبلدان الإفريقية الشريكة وتحقيق الازدهار والاستقرار في دول الجوار وأبعد من ذلك.

ومن أجل الإحاطة بعمق بالجوانب المتعلقة بتجديد النموذج التنموي الوطني كمسألة أساسية، سيركز الجزء الثاني من التقرير الاقتصادي والمالي على التقدم الذي أحرزه المغرب في تنفيذ خياراته الاستراتيجية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما سيركز على تحديد الرافعات اللازمة لمواجهة التحديات المستمرة في هذا المجال بشكل أفضل، بهدف زيادة توسيع آفاق التنمية في بلادنا وتمكينها من ولوج مصاف الدول المتقدمة والمزدهرة، وفقاً لطموحات جلالته الملك.

1. منحى إيجابي للاقتصاد الوطني

على مدى العشرين سنة الماضية، أبان الاقتصاد المغربي عن قدرته على الصمود أمام تقلبات الظرفية الدولية الصعبة، التي تخللتها أزمات هيكلية وبوتيرة عالية. وقد تحسنت وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام بشكل كبير، كما تقلصت حدة تقلبات النمو بدرجة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة. وتعززت هذه الدينامية إلى اعتماد العديد من البرامج والاستراتيجيات القطاعية التي ساهمت في تحديث البنيات الأساسية للبلاد وفي تعزيز تخصص نسيجها الإنتاجي.

ومع ذلك، فإن أداء الاقتصاد المغربي، مهما كان مشجعاً، ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة مواجهة بعض التحديات المهمة من أجل توطيد دعائم اقتصاد حديث وتنافسي. وتشمل هذه التحديات، خصوصاً، تحسين محتوى النمو من فرص الشغل وتنويع مصادر النمو على الصعيد الترابي فضلاً عن الحفاظ على استدامة التوازنات الماكرو اقتصادية.

1.1. نمو مضطرب إجمالاً لكنه موسوم بضعف خلق فرص الشغل

سجل الاقتصاد المغربي زيادة في وتيرة نموه حيث انتقلت من 3,1%، بالأسعار الثابتة، خلال التسعينات إلى حوالي 4,2% في المتوسط السنوي بين 2000 و2018. وفي إطار تسارع عملية خلق الثروة الوطنية، انتعش الناتج الداخلي الخام الفردي، بالأسعار الثابتة، بشكل مهم، من 16.003 درهم سنة 1999 إلى 27.811 درهم سنة 2018.

وقد ساهم التنوع التدريجي لمصادر النمو والذي اعتمد على تحديث القطاعات التقليدية ودعم قطاعات جديدة واعدة من تحسين جودة النمو الاقتصادي المغربي.

وأظهر القطاع الثالث دينامية خاصة، إذ تزايد بمعدل 4,2% مساهما بنسبة 2,1 نقط في نمو القيمة المضافة الوطنية خلال الفترة قيد الدراسة. ومن ناحيته، سجل القطاع الثاني نموا قدره 3,3%، مع مساهمة في النمو الاقتصادي بلغت 0,9 نقطة. وتزايدت القيمة المضافة للقطاع الأول بحوالي 4,4%، مع مساهمة في نمو الناتج الداخلي الخام بلغت 0,6 نقطة.

وعلى الرغم من المنحى الإيجابي لنمو الاقتصاد الوطني، فإن قدرته لا تزال محدودة على إحداث فرص شغل كافية. كما يتسم أداء مختلف القطاعات والصناعات في هذا المجال بالتغير والتقلب. وإجمالاً، سجل العقدان الأخيران زيادة في حصة فرص الشغل المحدثة في قطاع البناء والأشغال العمومية على حساب قطاعات أخرى.

وبذلك، سجل قطاع البناء والأشغال العمومية أسرع نمو من حيث خلق فرص الشغل (3,6% في المتوسط سنويا بين 1999 و2017). وأدى هذا التسارع إلى زيادة حصة التشغيل في هذا القطاع من مجموع فرص الشغل من 6,3% سنة 1999 إلى 9,8% سنة 2017. وموازية مع ذلك، تحسن مستوى التشغيل في قطاع الخدمات بوتيرة مضطربة بحوالي 2,2% سنويا، حيث ساهم في إحداث 77.625 منصب شغل في المتوسط سنويا بين 1999 و2017.

وبدوره شهد القطاع الفلاحي، استقرارا نسبيا في التشغيل⁵، حيث بلغت نسبة التزايد 0,05% في المتوسط، غير أن حصة القطاع من مجموع فرص الشغل المحدثة قد انخفضت بمقدار 8 نقاط، منتقلة من 46% إلى 38% بين 1999 و2017.

وفي سياق هذه التطورات المتباينة في خلق فرص الشغل، وبعد بلوغ أدنى مستوى له سنة 2011 (8,9%) بدأ معدل البطالة في الارتفاع، وذلك على الرغم من أنه لا يزال في مستوى منخفض (9,5% سنة 2018 مقابل 13,4% سنة 2000). ويدعو هذا الاتجاه للقلق أكثر نظرا للانخفاض المستمر لمعدل النشاط، منتقلا من 54,4% سنة 1999 إلى 46% سنة 2018.

2.1 نمو اقتصادي مدعوم أساسا بالطلب الداخلي

تستمر عناصر الطلب الداخلي في الدفع بنمو الاقتصاد الوطني، خصوصا منها استهلاك الأسر، وبنسبة أقل، إجمالي تكوين رأس المال الثابت. ولا تزال نفقات استهلاك الأسر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، حيث تمثل ما يقارب 59% من الناتج الداخلي الخام وتساهم بنسبة 2,4 نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام بين 1999 و2018.

كما ساهم التكوين الخام للرأس المال الثابت بشكل إيجابي، إلى حد ما، في النمو بحوالي 1,2 نقطة خلال نفس الفترة. وهو ما يعكس الدينامية المتواصلة لاستثمارات المقاولات والمؤسسات العمومية وكذا استثمارات ميزانية الدولة.

ومن ناحية أخرى، سجلت التجارة الخارجية الصافية مساهمة سلبية في النمو، بحوالي 0,3 نقطة من نمو الناتج الداخلي الخام، وذلك على الرغم من الزيادة المستمرة في الصادرات بنسبة 6% بين 2000 و2018. ويعكس هذا الوضع حاجة الاقتصاد الوطني القوية إلى الاستيراد حيث بلغت الواردات ثلاثة أضعاف قيمتها مقارنة ببداية سنوات 2000.

إطار 4 : رصيد مبادلات التجارة الخارجية : مساهمة العوامل الهيكلية والظرفية

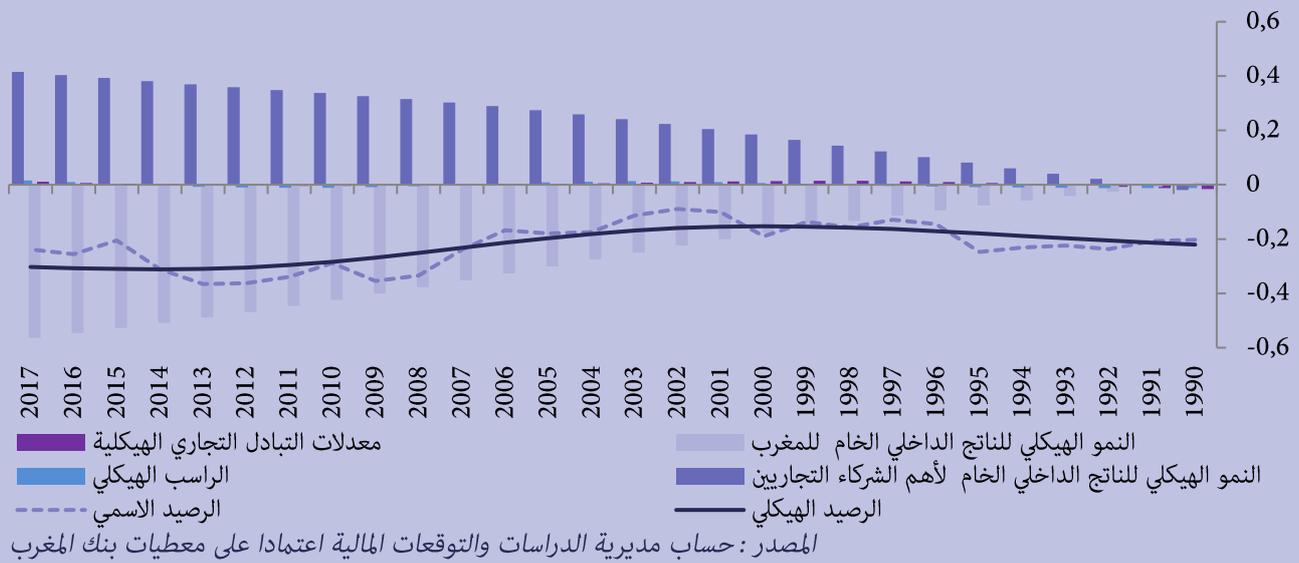
أنجزت مديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية دراسة لتحليل الميزان التجاري للسلع والخدمات المغربية والتي وردت نتائجها المفصلة في دراسة بعنوان: "رصيد مبادلات التجارة الخارجية : مساهمة العوامل الهيكلية والظرفية".

وقد مكنت هذه الدراسة من تحديد العوامل الكامنة وراء تدهور عجز الميزان التجاري للسلع والخدمات، وكذا التحقق مما إذا كانت هذه العوامل ذات طابع هيكلية و / أو ظرفية.

وتكشف النتائج الرئيسية لهذا التحليل أن المكون الهيكلية يمثل الجزء الأكبر من عجز الميزان التجاري المغربي بنسبة 92% سنة 2017، أي ما يعادل 9% من الناتج الداخلي الخام الإسمي.

⁵ السكان النشيطون المشتغلون البالغون من العمر 15 سنة فما فوق.

ويعزى تدهور الميزان الاسمي للسلع والخدمات، المسجل منذ سنة 2007، بشكل أساسي إلى الفارق بين إمكانات النمو في المغرب وبين شركائه الرئيسيين. حيث أن النمو الهيكلي للنتائج الداخلي الخام يعد أكبر في المغرب، مما يؤدي إلى زيادة أسرع في الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية مقارنة بالطلب الأجنبي الموجه نحو المغرب.



مبيان 21 : المساهمات في تطور معدل التغطية الهيكلي

كما تكمن الطبيعة الهيكلية للعجز التجاري أيضا في التأثير المحدود لتقلبات معدلات أسعار المبادلات التجارية على حجم الصادرات المغربية. وهذا يعني أن العوامل المتعلقة بالقدرة التنافسية غير المرتبطة بالتكلفة تعد أكثر أهمية من حيث زيادة العرض القابل للتصدير واكتساب حصص إضافية في السوق.

وأخذا بعين الاعتبار إمكانات الاقتصاد الوطني، يتطلب تقليص هذا العجز اتخاذ تدابير ذات أولوية كبرى. وينبغي، على وجه الخصوص، تعزيز سياسة الانفتاح الخارجي للمغرب من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه السياسة، وتسريع عملية التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي لبناء تركيبة قطاعية ذات تنافسية عالية، وكذا تعميق اندماج المغرب في إفريقيا.

وباختصار، فإن تأمين مسار نمو الاقتصاد الوطني يستوجب تحسنا كبيرا في عائدات الاستثمار وكذا تعبئة الفرص التي تتيحها اتفاقيات التبادل الحر بهدف تنويع الأسواق الخارجية. ويلزم أيضا تعزيز الاندماج الصناعي في بعض القطاعات الواعدة وزيادة قدرتها التنافسية لتخفيف الضغوط التنافسية للاستيراد على النسيج الإنتاجي والحد من استنزافها للنمو الاقتصادي.

3.1 تعزيز استدامة الأسس الماكرو اقتصادية

تمكن المغرب من الحفاظ على استدامة أهم توازناته الماكرو اقتصادية بفضل السياسات السليمة والناجعة، وذلك على الرغم من الاضطرابات التي ميزت المحيط الاقتصادي والمالي الدولي تحت تأثير أزمة سنوات 2008 و2009.

وقد استقر معدل التضخم عند مستوى معتدل بين 2000 و2018، مسجلا نسبة 1,3% كمتوسط سنوي. ولم تشهد الأسعار تغيرات كبيرة، حيث بلغت ذروة التضخم 4,9% سنة 2008.

ومن جانبه، عرف الحساب الجاري لميزان الأداءات تطورات متباينة. فبعدما سج، فائضا على مدى الفترة 2001-2007 ليبلغ ذروته بنحو 4,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2001، تفاقم هذا العجز بشكل حاد مسجلا نسبة 9,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012، وذلك ارتباطا بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على منطقة الأورو.

وقد أدى الاختفاء التدريجي لعوامل الركود التي ميزت المحيط الخارجي (الانتعاش في منطقة الأورو، استقرار أسعار السلع الأساسية، ...) إلى تراجع كبير لعجز الحساب الجاري، الذي بلغ 2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2015. وظل رصيد الحساب الجاري في مستويات مستدامة نسبيا، على الرغم من التقلبات التي حدثت منذ ذلك الحين.

وموازاة مع ذلك، فقد اقتفت الاحتياطات الدولية الصافية نفس منحى تطور رصيد الحساب الجاري وظلت في مستويات مريحة طوال العقدين الماضيين. فبعد الطفرة الكبيرة التي تجاوز فيها حجمها 11 شهرا من الواردات من السلع والخدمات سنة 2003، انخفضت هذه الاحتياطات بشكل سريع لتمثل ما يعادل 4 أشهر من الواردات سنة 2012. وتظهر الاحتياطات الدولية الصافية بعد ذلك بعض التحسن لتغطي ما يزيد عن 5 أشهر من الواردات من السلع والخدمات في نهاية يوليوز 2019 بما يبلغ 232,5 مليار درهم.

2. ضرورة إعطاء دينامية جديدة للاستراتيجيات القطاعية من أجل تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني

1.2. نحو تحقيق تنمية فلاحية أكثر تنافسية وشمولية واستدامة

يحظى القطاع الفلاحي بمكانة محورية في الاقتصاد الوطني بالنظر إلى وزنه في الناتج الداخلي الخام (12%) وبدوره الهام في التشغيل (حوالي 38% من مجموع الشغيلة). وقد شهدت الجهود المبذولة لتعزيز تطوير هذا القطاع نقطة تحول مع اعتماد مخطط المغرب الأخضر سنة 2008، والذي عزز تحديث الفلاحة المغربية ومكن من تسريع التحول التدريجي نحو السلاسل ذات القيمة المضافة العالية والتي أثبتت قدرتها على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

ويشكل قرب الانتهاء من تنفيذ مخطط المغرب الأخضر بحلول سنة 2020 فرصة لإعطاء دفعة جديدة لتنمية القطاع على أسس مبتكرة من خلال تعزيز الإنجازات العديدة المسجلة في هذا المجال واستكشاف رافعات جديدة كفيلة بتقديم حلول بنوية لمعيقات لازالت مستعصية بهذا القطاع الحيوي.

إعادة هيكلة نموذج التنمية الفلاحية المغربي

ممكن إطلاق استراتيجية المغرب الأخضر من دعم تنمية القطاع الفلاحي من خلال تعزيز وزن السلاسل ذات التنافسية العالية (لا سيما الأشجار المثمرة) وتحسين شمولية السياسة الفلاحية. وقد تم تفعيل العديد من الرافعات لتعزيز الانخراط الجماعي حول الرهانات المتعلقة بتنمية هذا القطاع (عقود-برامج لسلاسل القطاع، مخططات فلاحية جهوية) وللرفع من فعالية الإجراءات الإصلاحية التي تقوم بها السلطات العمومية وتكييفها مع خصوصيات الفاعلين المستهدفين (الفلاحة المنتجة على مستوى الدعامات الأولى والفلاحة التضامنية على مستوى الدعامات الثانية).

ولقد تمت مواكبة عمل السلطات العمومية بمجهود استثماري عمومي كبير بلغ، إذا استثنينا الإعانات المقدمة للاستثمار الخاص، ما يقارب 41 مليار درهم، أي حوالي 3,7 مليارات درهم في المتوسط سنوياً خلال العقد الأخير (2008-2018). وتضاعف الجزء المخصص للدعم الفلاحي، الممنوح من خلال صندوق التنمية الفلاحية بين سنتي 2008 و2018، من 1,5 إلى 3,2 مليار درهم في السنة. كما ساعد الدعم العمومي المباشر وغير المباشر في الدفع بالاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي ليبلغ 63 مليار درهم خلال نفس الفترة.

وتتجلى نتائج هذا المجهود بوضوح في تحسن المؤشرات الأساسية للقطاع الفلاحي، كما يتضح ذلك في ارتفاع كثافة الرأسمال⁶ بالقطاع الفلاحي بنحو 95,5% في المتوسط بين الفترتين 2000-2007 و2008-2014. وقد كان لهذا تأثير إيجابي على الطاقة الإنتاجية للعديد من السلاسل ذات الإمكانيات الكبيرة، ولا سيما الزيتون والحوامض واللحوم الحمراء، والتي سجلت معدلات نمو سنوية ناهزت 7,8% و6,3% و4,8% على التوالي خلال الفترة 2008-2018. وقد لوحظت نفس الدينامية على مستوى صادرات الأغذية الفلاحية، وخاصة بالنسبة للمنتجات الخام التي حققت معدلات نمو جد مرتفعة خلال نفس الفترة.

وبالإضافة إلى ذلك، مكنت الجهود المبذولة لتكييف نموذج الإنتاج الفلاحي مع السياق المناخي الفلاحي من تحويل بنية القيمة المضافة الفلاحية. وفي هذا الصدد، تهيمن ثلاثة سلاسل ذات إمكانيات عالية على القيمة المضافة الفلاحية، وهي الأشجار المثمرة

⁶ تشير كثافة الرأسمال إلى نسبة صافي الرأسمال لكل عامل (مصدر قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة العالمية للأغذية والزراعة).

(27,8% في المتوسط خلال الفترة 2007-2018) وتربية الماشية (30,5%) والخضروات (16,6%)، وذلك على حساب سلسلة الحبوب التي تقلصت نسبتها بشكل ملحوظ (14,8%). وقد مكن هذا التحول الهيكلي من تعزيز مناعة القيمة المضافة الفلاحية، مما خفف بشكل ملحوظ من آثار أداء القطاع الفلاحي على الناتج الداخلي الخام مقارنة بالماضي.

ومن حيث تعزيز شمولية السياسة الفلاحية، بذلت جهود كبيرة في إطار تنفيذ الدعامة الثانية من مخطط المغرب الأخضر والمتعلقة بالفلاحة التضامنية. فخلال الفترة 2008-2018، بلغت الاستثمارات التي تم إنجازها في هذا السياق حوالي 18 مليار درهم لصالح 733.112 مستفيد. ومكنت هذه الاستثمارات من خلق ما يقارب 27,7 مليون يوم عمل وما يناهز 11,8 مليار درهم من القيمة المضافة⁷.

رافعات لمواجهة التحديات الهيكلية للتنمية الفلاحية

على الرغم من التطورات الإيجابية المذكورة أعلاه، لا يزال القطاع الفلاحي يواجه تحديات كبرى. وتمثل معالجة هذه التحديات أولوية لتوسيع آفاق هذا القطاع الرئيسي في الاقتصاد الوطني وبناء تنميته على أسس متينة ومستدامة. وتتعلق هذه التحديات، على وجه الخصوص، بترشيد استعمال الموارد المائية في سياق يتسم بتفاقم آثار تغير المناخ، وبالاندماج بين القطاعات وتثمين الإنتاج الفلاحي وكذا بتوازن المبادلات التجارية المرتبطة بالسلع الغذائية وما يستدعيه من ضرورة تكييف العرض القابل للتصدير مع التغيرات التي تشهدها الأسواق العالمية للمنتجات الفلاحية والغذائية.

ومن الواضح أن رفع هذه التحديات المهمة يتطلب اللجوء لرافعات مبتكرة في أفق بلورة الاستراتيجية الفلاحية الجديدة لما بعد سنة 2020. وتهم هذه الرافعات أساسا الأولويات التالية :

- تعزيز استدامة نموذج التنمية الفلاحية بوضع هذا التوجه في صلب السياسة الفلاحية. فبالإضافة إلى اللجوء المكثف لاستخدام التكنولوجيات المقتصدة للماء وتعبئة المياه غير التقليدية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتكييف سياسة تسعير مياه السقي لتعكس ندرة المياه والتكلفة الحقيقية لتعبئتها. ومن أجل ترشيد استهلاك الطاقة الفلاحية، ينبغي اتخاذ إجراءات حازمة لرفع من معدل اعتماد الطاقات المتجددة في القطاع الفلاحي، وذلك من خلال تشجيع وتكثيف استخدام تكنولوجيات الطاقة الشمسية في ضخ المياه.
- تعزيز الاندماج الصناعي للقطاع الفلاحي، من خلال تسريع تنفيذ تدابير العقد-برنامج لقطاع المنتجات الغذائية الفلاحية الموقع سنة 2017. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتخاذ إجراءات شجاعة لدعم تفعيل التجميع الفلاحي، لا سيما في شقه التعاقدية، مع مراعاة ضمان التناسق الأمثل بين العرض الفلاحي وحاجيات قطاع الصناعات الغذائية.
- دعم القدرة التنافسية لصادرات المنتجات الغذائية الفلاحية، من خلال تشجيع إنشاء شبكة من منصات التصدير المندمجة والمتعددة السلاسل والتي تستهدف كل من الأسواق التقليدية في أوروبا وأمريكا الشمالية وكذا بعض الأسواق الواعدة ذات الإمكانيات العالية وخاصة إفريقيا وروسيا.
- دمج السياسة الفلاحية ضمن استراتيجية للتنمية القروية المندمجة، وذلك من خلال مقارنة للتنمية المندمجة بالعالم القروي. ومن الواضح أن هذه المقاربة تستوجب التقائية أكبر للسياسات العمومية (البنية التحتية للنقل، والصناعة الفلاحية، والتعليم، والصحة...) وذلك لتنويع مصادر خلق الثروة وفرص الشغل، مما سيشكل حصنا ضد الفقر والهشاشة اللذان يغذيان الهجرة القروية.

2.2. البحث عن فرص جديدة للنمو واستغلال مؤهلات قطاع الصيد البحري

يكتسي قطاع الصيد البحري أهمية استراتيجية بالنظر لدوره في الأمن الغذائي للبلاد، وكذا مساهمته الإيجابية في القيمة المضافة والتشغيل وفي تعزيز الصادرات الوطنية.

⁷ المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، 2018.

وبفضل السياسات العمومية المعتمدة، شهد القطاع تطورات إيجابية من حيث الحفاظ على الموارد السمكية والنظم الإيكولوجية البحرية، وتعزيز البنية التحتية للتفريغ والتسويق، فضلاً عن تحديث أداة الإنتاج، مما يستوجب توطيد وتعزيز هذا التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في قطاع الصيد البحري وذلك من أجل دعم كل من تنافسية واستدامة القطاع.

تسجيل نتائج إيجابية بفضل مخطط آليوتيس

تم إحراز تقدم كبير في تحقيق الأهداف المحددة لمخطط آليوتيس الذي شهد إنطلاقته سنة 2009، حيث تم تحقيق هدف تغطية 96% من مصائد الأسماك بإجراءات التدبير الرشيد وتعزيز البنية التحتية للصيد والتسويق. ومن حيث القدرة التنافسية، همت الإجراءات المتخذة بشكل خاص تحسين تثمان المنتجات البحرية، ووضع استراتيجية تسويقية لمنتجات القطاع على الصعيد الوطني (حوت بلادي) والعالمي (المأكولات البحرية المغربية Moroccan Sea Food).

كما أتاحت استراتيجية آليوتيس، من خلال الترويج الواسع لتربية الأحياء المائية كاختيار استراتيجي للزيادة في الطاقة الإنتاجية مع تخفيف الضغط على الموارد السمكية القابلة للاستغلال. ومكنت الجهود المبذولة في هذا الصدد من قبل الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية من إطلاق 5 مخططات لتطوير تربية الأحياء المائية وإنشاء 6 مشاريع تربية الأسماك بما في ذلك 4 مشاريع على ساحل البحر الأبيض المتوسط و2 على ساحل المحيط الأطلسي.

وأدت كل هذه الجهود إلى الزيادة في الإنتاج الوطني من الأسماك (1,37 مليون طن سنة 2018 مقابل أقل من مليون طن سنة 2000) وتعزيز الصادرات المغربية من المنتجات السمكية والتي بلغت ما يقارب 21 مليار درهم سنة 2018 بمعدل نمو سنوي ناهز 6% منذ سنة 2000. ومع ذلك، وبالنظر إلى إمكانات الصيد المهمة في المغرب⁸، والتي تتميز بتنوع كبير في الأصناف واحتياطي هائل من الأسماك السطحية، فإن الأثر الاقتصادي لقطاع الصيد البحري لا يزال ضعيفاً، حيث لا تتعدى حصته في الناتج الداخلي الخام 2,5%.

تحديات يجب رفعها لتسريع وتيرة تحول القطاع وتعزيز مساهمته في القيمة المضافة الوطنية

على غرار القطاع الفلاحي، يمثل تحدي تثمان المنتجات البحرية مصدر انشغال أساسي، إذ يتم تصدير جزء كبير من الإنتاج السمكي على شكل مجمد وطازج بدون خضوعه لأي تحويل كبير (+40% من إجمالي حجم الصادرات)، الشيء الذي يمثل موطن قصور كبير من حيث خلق فرص الشغل والقيمة المضافة على المستوى الوطني.

وبالإضافة إلى تثمان المنتجات المصدرة، يعتبر تنوع الأسواق ذا أهمية قصوى للاستفادة بشكل أفضل من الفرص التي توفرها بعض الأسواق ذات الإمكانيات العالية. وحسب تقديرات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة فإنه بحلول سنة 2030، سترتفع واردات إفريقيا من المنتجات السمكية بنسبة 44% تقريباً، مقارنة بنسبة 22% فقط لأوروبا التي تستحوذ حالياً على معظم صادرات المغرب من المنتجات البحرية بنسبة 70% من قيمتها الإجمالية.

وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لجوانب معينة لا تقل أهمية وتتعلق أساساً بجودة السمك الموجه للصناعات التحويلية، وتدبير البنية التحتية للاستقبال والتفريغ وفعالية استراتيجية التسويق. وفي نفس السياق، ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لتنمية سلسلة تربية الأحياء المائية بشكل كبير وذلك للرفع من المزايا الاجتماعية والاقتصادية لهذا النشاط وجعله رافعة للتنمية الجهوية.

ومن جهة أخرى، سيكون من المفيد للمغرب أن يدرج تنمية قطاع الصيد البحري ضمن استراتيجية مندمجة للاقتصاد الأزرق. وستشكل مثل هذه الاستراتيجية فرصة حقيقية لتعزيز التنمية المتجانسة والمندمجة للساحل من خلال التحكم في العوامل الخارجية لمختلف الأنشطة التي من شأنها أن تؤثر سلباً على التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

⁸ يصنف المغرب كأكبر منتج ومصدر للسردين في العالم ويحتل المرتبة 17 على مستوى العالم من حيث الثروة السمكية، وذلك وفقاً لتقرير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة 2017.

3.2. استشراف آفاق جديدة لمسلسل التصنيع

شهد القطاع الصناعي دينامية قوية كثمرة لتنفيذ برنامج الإقلاع الصناعي وبرنامج تسريع التنمية الصناعية (2014-2020). وساهمت هذه الاستراتيجية، التي مكنت من جلب عدة مجموعات صناعية رائدة في مجالات تخصصها، في الرفع من جودة أوجه التخصص الاقتصادي للمغرب وكذا التنوع في اتجاه تطوير قطاعات حيوية واعدة. ويشهد على ذلك، ارتفاع حصة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والمتوسط إلى 55% خلال سنة 2017، أي بتحسّن ناهز 17 نقطة بالمقارنة مع سنة 2007.

وإذا كانت حصيلة هذه الاستراتيجية إيجابية على العموم، فإن التغيرات البنوية التي تشهدها سلاسل القيم الصناعية على المستوى العالمي تستدعي ضرورة تجديد مسلسل التصنيع بناء على قواعد مبتكرة لرفع التحديات في سياق تنافسي حاد.

ترسيخ مكتسبات حقيقية بفضل الدعم العمومي

يحتل القطاع الصناعي المغربي مكانة بارزة في الاقتصاد الوطني، إذ تراوحت حصته ما بين 16% و17% خلال العشريين الأخيرين، متقدما بذلك على قطاعات اقتصادية أساسية كالزراعة والبناء. وخلال هذه الفترة، سجلت القيمة المضافة للصناعة نسبة إيجابية للنمو تقدر بنحو 3% كمتوسط سنوي، ويعزى هذا النمو الإيجابي على وجه الخصوص إلى قطاعي «الميكانيك والتعدين والكهرباء» وكذا «الصناعة الغذائية» اللذان سجلا على التوالي نسبة نمو سنوي بلغت 5% و4%.

وعلى مستوى التشغيل، يحتل القطاع الصناعي المرتبة الثالثة في العدد الإجمالي الصافي لمناصب الشغل المحدثة بالمغرب، وراء قطاعي الزراعة والتجارة. وقد تراجعت حصته من 13% سنة 1999 إلى 10,4% سنة 2016. إلا أن هذا التراجع العام يخفي تطورات متباينة من فرع صناعي لآخر، بحيث تم التخفيف نسبيا من الانخفاض المسجل على مستوى قطاع النسيج والألبسة بالأداء المتميز لقطاعي «الميكانيك والتعدين والكهرباء» و«الصناعة الغذائية».

وخلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2018، تزايدت الصادرات الصناعية بنسبة 7% سنويا في المتوسط، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 8%. وقد ساهم هذا النمو في تفاقم عجز المبادلات الصناعية، حيث انخفض معدل تغطية الصادرات للواردات من 65% إلى 53% ما بين 1998 و2018.

وإجمالا، فقد تمكن القطاع الصناعي من تحقيق هذا النمو بفضل الدعم الهام للدولة على مستوى التمويل والتكوين وتوفير العقار.

فعلى مستوى التمويل، استفاد القطاع من ارتفاع مهم للدعم العمومي، خاصة على شكل منح للاستثمار مرصودة من طرف صندوق التنمية والاستثمار الصناعي حيث بلغت 7,242 مليار درهم خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2018.

وبالنسبة للعقار والبنية التحتية، فقد تم إنشاء عدة مناطق ومحطات صناعية مندمجة خلال العشرين سنة الأخيرة، موزعة على كافة التراب الوطني، حيث تخضع خمسة منها لنظام منطقة التصدير الحرة.

أما بخصوص التكوين، فبالإضافة إلى العرض المتنوع للتكوين والذي يوفره مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، تستفيد المقاولات العاملة في إطار منظومات صناعية من آلية تحفيزية للتكوين. كما تم في الآونة الأخيرة إحداث مجموعة من معاهد التكوين يشرف عليها المهنيون أنفسهم قصد تحقيق معادلة أفضل بين العرض والطلب على الموارد البشرية.

إطار 5 : النمو السريع لبعض المهن العالمية تأكيد على التحول الهيكلي للقطاع الصناعي الوطني

اتسم العقد الأول من الألفية الثالثة ببداية التحول الهيكلي للقطاع الصناعي. فبينما عرف قطاع النسيج والجلد تراجعا في حصته في القيمة المضافة للصناعة من 19% إلى 12% ما بين 1998 و2018، ارتفعت، في المقابل، حصة قطاع الميكانيك والتعدين والكهرباء من 16% إلى 26% خلال نفس الفترة، لتحتل الرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة الغذائية.

ويعزى هذا التطور، خصوصا، إلى النمو الذي شهدته مهن السيارات وأجزاء الطائرات، حيث أصبح قطاع السيارات قاطرة للصناعة المغربية منذ انطلاقة مشروع مجموعة رونو لتجميع السيارات ذات التكلفة المنخفضة تحت علامة داسيا. وقد ارتفع حجم صادرات هذا القطاع من 42,7 مليار درهم إلى 72,35 مليار درهم ما بين سنتي 2014 و2018، مسجلا نسبة نمو مهمة بلغت 14% سنويا. وهو ما مكن من الرفع من حصة صادرات قطاع السيارات في الصادرات الوطنية من 21% إلى 26,3%.

وعلى مستوى التشغيل، أحدث قطاع السيارات حوالي 158.000 منصب في ممت سنة 2018، ليشكل 27% من مجموع مناصب الشغل المحدثة في الصناعة، مقابل توفره على 39.000 منصب فقط قبل عشر سنوات. وقد بلغت نسبة الاندماج المحلي للقطاع 50,5% بالنسبة لمجموعة رونو (مقابل 65% مرتقبة) و60% بالنسبة لمجموعة بوجو (مقابل 80% مرتقبة)، وهو ما يعادل على التوالي قيمة 1 مليار أورو و700 مليون أورو كطلبات على المنتجات المحلية.

وخلال فترة وجيزة، انتقلت القدرة الإنتاجية للقطاع من 30.000 وحدة إلى 402.000 وحدة سنة 2018 والتي من المتوقع أن تصل إلى 700.000 وحدة في ممت سنة 2022 بعد افتتاح مصنع "بوجو" بالقنيطرة في يونيو 2019. وقد صاحب هذا التزايد تحسن على مستوى تموقع القطاع في سلسلة القيم حيث انتقل إلى حلقات ذات قيمة مضافة عالية مثل المحركات والبحث والتطوير والنقل الكهربائي المتعلق بالاستقرار المرتقب للمجموعة الصينية "BYD".

ومن جهته، شهد قطاع أجزاء الطائرات بدوره دينامية مشجعة لصادراته حيث ارتفعت في المتوسط السنوي بنسبة 18% خلال الفترة 2005-2018. وبفضل تواجد حوالي 140 شركة، يساهم القطاع في إنعاش الشغل المؤهل حصريا عن طريق إحداث مناصب شغل تتطلب مستويات دراسية لا تقل عن سنتين بعد البكالوريا، حيث بلغت 16.700 منصب شغل خلال سنة 2018 مقابل 5.700 منصب خلال سنة 2005، أي ما يعادل نسبة نمو ب 8,6% كمتوسط سنوي. وهكذا، أصبح المغرب في أقل من 15 سنة وجهة رئيسية على خارطة صناعة الطائرات العالمية، وخير دليل على ذلك أن المزودين التسعة الأوائل لشركة بووينج بدأوا يستعدون للاستقرار في المغرب، في إطار اتفاقية تم توقيعها سنة 2016.

وبفضل الدينامية التي شهدتها قطاعا السيارات وأجزاء الطائرات، عرف قطاع الصناعة الكهربائية والإلكترونية بدوره نموا مهما (حوالي 40% من صادرات السيارات تتكون من منتجات الأسلاك الكهربائية). كما تشكل قطاعات أخرى بدورها مصادر جديدة لنمو قطاع الصناعة والتي بدأت تتوفر على منظومات خاصة بها. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى الصناعة الصيدلانية وكذا صناعة الطاقات المتجددة التي سيمكن تطويرها من تلبية الطلب على التجهيزات والمعدات الخاصة بإنتاج الطاقات المتجددة، وذلك في إطار الاستراتيجية الطاقية للمغرب في أفق 2030.

نحو مقارنة جديدة تأخذ بعين الاعتبار التحديات المستقبلية والتحولات الهيكلية للصناعة العالمية

يعرف السياق العالمي للقطاع الصناعي تحولات تكنولوجية متسارعة، من شأنها أن تجعل سلسلة القيم العالمية أكثر تعقيدا، يصعب الاندماج داخلها بالنسبة للفاعلين الذين لا يتوفرون على ميزات تنافسية كافية.

ويرتقب أن تتسبب الثورة الرقمية والروبوتات في تحول الطلب نحو الكفاءات العالية، مما قد يؤدي إلى تحول في حركة نقل مراكز التصنيع المعتمدة على اليد العاملة نحو دول ذات قدرات عالية في مجال الابتكار والبحث والتطوير. من ناحية أخرى، فإن سرعة الابتكارات التكنولوجية الواعدة على مستوى الإنتاج حسب الطلب ستمكن المقاولات التكنولوجية من أن ترقى إلى مستوى فاعل رئيسي في القطاع الصناعي، من شأنه تعزيز المنافسة الحادة للحصول على أكبر قدر من حصص السوق.

كما ستؤدي التحولات الهيكلية حتما إلى تأثيرات لا يستهان بها في الدول التي اختارت مسار التصنيع كالمغرب. وفي هذا الإطار، يستوجب الأخذ بعين الاعتبار هذه التحولات وأن تستعد لها بشكل مناسب، وذلك من خلال إعطاء الأهمية للابتكار والبحث والتطوير وكذا الرفع من جودة الرأسمال البشري.

وعلى المدى القريب، من المجدي للمغرب تسريع إنشاء سلاسل قيم محلية تنافسية ومتنوعة، الشيء الذي من شأنه تكوين شبكة محلية حقيقية للتوريد قادرة على خلق القيمة المضافة ومناصب شغل دائمة ومؤهلة. ومن أجل تحقيق ذلك، فبالإضافة إلى ضرورة تعميم فرض نسبة دنيا من المحتوى المحلي على المستثمرين الأجانب بالقطاع الصناعي الوطني، يتوجب على المغرب تشجيع تواجد الرأسمال الوطني في القطاع عبر روافد محفزة ومبتكرة على مستوى التمويل والعقار والتشريع.

وفي الأخير، ومن خلال مكانته كمركز إقليمي، يتحتم على المغرب أن يلعب دور المستقطب للاستثمارات المباشرة الأجنبية في مجال الصناعة نحو دول إفريقية أخرى، مما سيساهم في إنشاء شبكة جهوية للإنتاج على مستوى القارة تعمل على تعزيز تموقع الجهة على مستوى سلاسل القيم العالمية.

4.2. تعزيز ريادة قطاع الفوسفات ومشتقاته على المستوى العالمي والقاري

شهد قطاع الفوسفات تحولات كبيرة على مدار العقدين الماضيين، بحيث مكنت هذه التغيرات من تعزيز تحديث القطاع وتحسين قدرته التنافسية، وذلك بفضل مسلسل إصلاح جذري ومتعدد الأبعاد.

يهدف المخطط الاستراتيجي للقطاع، الذي تم إطلاقه منذ سنة 2008، وبرصد استثمارات مالية مهمة (200 مليار درهم)، إلى مضاعفة قدرة الاستخراج المعدني لمجموعة المكتب الشريف للفوسفات ومضاعفة 3 مرات قدرة التحويل في أفق 2027. وتتجلى النتائج الإيجابية لهذا التطور خصوصا في زيادة القدرة الإنتاجية للأسمدة، والتي تضاعفت ثلاث مرات لتصل إلى 12 مليون طن. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع نقل الفوسفات الخام أيضاً بأكثر من 38 مليون طن بفضل خط الأنابيب (خريبكة-الجرف الأصفر) والذي جعل من المجموعة الأكثر تنافسية على المستوى العالمي.

ومن أجل تعزيز موقعها التنافسي، اعتمدت مجموعة المكتب الشريف للفوسفات استراتيجية مبتكرة والتي تضمن ترابطا ناجعا بين كل من المرونة الصناعية والتجارية، مما يضمن حضورا موسعا في مختلف الجهات وتناسقا بين عرض المجموعة وخصوصيات الطلب. ويتم دعم التموقع العالمي للمجموعة من خلال إنشاء مشاريع مشتركة مع فاعلين ذوي إمكانات عالية (13 مشروعاً مشتركاً و40 شركة فرعية)، بما في ذلك ثلاث شركات صناعية رئيسية مع IBM و JACOBS و DUPONT.

وقد استفادت إفريقيا في السنوات الأخيرة، بفضل إمكاناتها الزراعية الكبيرة، من اهتمام خاص من قبل مجموعة المكتب الشريف للفوسفات. ويتضح ذلك من خلال تشغيل مجمع إفريقيا للأسمدة (AFRICA FERTILIZER COMPLEX) وإنشاء فرعها "OCP AFRICA" سنة 2016، وإبرام اتفاقيات مهمة لإنتاج الأسمدة مع كل من إثيوبيا ونيجيريا. وارتباطا بذلك، عرفت صادرات المجموعة نحو إفريقيا نموا كبيرا بحيث ارتفع حجم الصادرات بحوالي 70% سنة 2016 و50% سنة 2017.

وتمثل إفريقيا حاليا حصة كبيرة في رقم معاملات مجموعة المكتب الشريف للفوسفات، حيث تمثل 27% من المجموع، تليها أوروبا (22%)، وأمريكا الشمالية (16%)، وأمريكا اللاتينية (16%) والهند (9%) والشرق الأوسط (6%).

ومنذ سنة 2016، انخرطت مجموعة المكتب الشريف للفوسفات في مسلسل متسارع للرقمنة بهدف الحفاظ على مرونتها التجارية وذلك من خلال الانتقال من منطق الحجم إلى منطق الخدمة. ولهذا الغرض، تم تفعيل خارطة الطريق بخصوص هذا الموضوع والتي تهم الفترة 2018-2020، باتخاذ العديد من الإجراءات، بما فيها المغسلة الأتوماتيكية لبني عمير، ومشروع المصنع المندمج والذي تم الشروع فيه على مستوى مركب الجرف للأسمدة (JORF FERTILIZERS COMPANY)، والصيانة الرقمية بأسفي.

ونظراً لاهتمامها الكبير بالتحديات البيئية، وضعت مجموعة المكتب الشريف للفوسفات التنمية المستدامة في صلب أولويات استراتيجيتها التنموية. وفي هذا الإطار، شملت الإجراءات المتخذة الاستخدام المعقلن للماء (تمت تلبية أكثر من 30% من احتياجات المجموعة من المياه عن طريق المياه غير التقليدية سنة 2018، بهدف الوصول إلى 100% بحلول سنة 2028)، والتقليل بشكل ملحوظ من انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت (خفض 98% من هذه الانبعاثات، أي أقل بعشر مرات العتبة التي حددها البنك الدولي) والاستخدام الواسع للطاقات النظيفة (70% من الطاقة التي تستخدمها المجموعة تصدر من الطاقات النظيفة وتهدف إلى تحقيق 100% في أفق 2028).

وساهمت هذه الإجراءات الاستراتيجية التي اعتمدها مجموعة المكتب الشريف للفوسفات في تعزيز مكانتها الرائدة في سوق الفوسفات ومشتقاته على الصعيد العالمي، حيث بلغت حصتها من السوق العالمية حوالي 31% سنة 2017. وقد عرف رقم معاملات المجموعة بين سنتي 2006 و2018 ارتفاعا مهما حيث انتقل مما يقارب 18 مليار درهم إلى ما يقارب 56 مليار درهم (معدل نمو سنوي قدره 10% مقابل 5% خلال الفترة 2006-2000). ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الأداء الجيد لإنتاج الأسمدة، الذي ارتفع بمعدل سنوي يبلغ 13% خلال الفترة 2000-2018، يليه حمض الفوسفوريك (5%) والفوسفات الخام (4%).

ويبقى من الأرجح تسريع وتعزيز الجهود الكبيرة التي بذلها المكتب الشريف للفوسفات إلى حدود الآن بغية تعزيز ريادته على المستوى العالمي. وسيطلب ترسيخ المسلسل الصناعي 4.0 تعزيزاً كبيراً لقدرات المجموعة في مجال البحث والتطوير والابتكار، من خلال إعطاء دفعة قوية لمنصة المجموعة للبحث والابتكار بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية

ببنجرير. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل الضغوط التنافسية، ببروز فاعلين جدد واعتماد أنظمة صارمة بشكل متزايد في مجال استخدام الأسمدة، بعضاً من التحديات الكبيرة التي تتطلب من مجموعة المكتب الشريف للفوسفات إيجاد أجوبة ملائمة في استراتيجية تعزيز مكانتها العالمية.

5.2. سياسة السكن بين ضرورة الحفاظ على المكتسبات وتغيير نموذج التصميم والتنفيذ

بالنظر إلى التحولات المتسارعة التي يعرفها المغرب على مستوى التطورات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، جعلت السلطات العمومية من الولوج إلى سكن لائق، وخاصة عن طريق التملك، في صلب أولويات مخطط عملها.

وقد أولت السياسة المعتمدة في هذا المجال مكانة رئيسية للقطاع الخاص ومكنته من لعب دور الريادة في توفير العرض السكني. وقد نتج عن هذه السياسة تحسين البيئة المؤسساتية (تحويل ودمج المؤسسات التابعة لوزارة السكنى في مؤسسة العمران وإعادة تركيز مهامها على التهيئة)، وتنظيم قطاع السكن (القانون العام المنظم للبناء، القانون 66-12، قانون بيع العقار في طور الإنجاز، قانون الملكية المشتركة، ...).

وقد شكلت مختلف التدابير المتخذة العمود الفقري لسياسة عمومية حقيقية للسكن والتي تهدف إلى دعم العرض السكني وكذا تمكين الساكنة من التملك. ولبلوغ هذه الغاية، اعتمدت الدولة العديد من التدابير التحفيزية همت خصوصاً، تعبئة العقار العمومي، ومنح امتيازات ضريبية لفائدة المنعشين العقاريين والمقتنين، وإحداث صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري، بالإضافة إلى صناديق الضمان لفائدة الأسر. وفي إطار المجهودات المهمة التي تم بذلها لفائدة قطاع السكن، تم إيلاء اهتمام خاص للسكن الاجتماعي في شقيه السكن المنخفض التكلفة والسكن الاجتماعي بمبلغ 250.000 درهم.

نتائج جد إيجابية خلال العقد الماضي

حقق قطاع السكن، خلال العشرين سنة الماضية، إنجازات كبيرة في مختلف البرامج المنجزة، ولا سيما برنامج "مدن بدون صفح"⁹ وبرنامج إنعاش السكن الاجتماعي¹⁰ وبرنامج إعادة هيكلة الأحياء غير المجهزة، وبرنامج المدن الجديدة... وساهمت هذه الإنجازات في انخفاض كبير في العجز السكني بنحو 67% ومحاربة فعالة للسكن غير اللائق (إعلان 59 مدينة بدون صفح حتى الآن). وفي نفس السياق، تم تحقيق تقدم ملموس بخصوص إعادة التأهيل الحضري، والتي استفاد منه أكثر من 1,27 مليون أسرة.

وقد تم تحقيق نتائج مشجعة على الأخص في السكن الاجتماعي، كما يشهد على ذلك التزايد الكبير الذي عرفته وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي والتي بلغت 392.878 وحدة خلال الفترة 2011-2018، أي ما يعادل 12 ضعف الإنتاج المتراكم خلال الفترة 1995-2002، وأكثر من ضعف الإنتاج للفترة 2003-2010. ويعزى زخم هذه الإنجازات إلى تعبئة دعم عمومي مهم، نذكر منها على الخصوص :

- تعبئة العقار العمومي بمساحة قدرها 11.733 هكتار خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية النصف الأول من سنة 2018؛
- منح امتيازات ضريبية للقطاع العقاري والتي بلغت حوالي 75 مليار درهم كإجمالي تراكمي خلال الفترة 2005-2017؛
- رصد مساعدات من الميزانية، بما في ذلك الاعتمادات المقدمة من طرف صندوق التضامن للسكن والإدماج الحضري، والتي بلغت حوالي 22,5 مليار درهم كإجمالي خلال الفترة 2002-2017.

⁹ تم إعطاء الإنطلاقة لهذا البرنامج سنة 2004 ويهدف إلى القضاء على 1.000 حي صفحي موزعة على 85 مدينة معنية بهذا البرنامج.
¹⁰ في إطار المادة 19 الواردة في قانون المالية سنة 2001 والتي تم تعديلها سنة 2008، تم تعويضها بالمنظومة التحفيزية للسكن الاجتماعي 250.000 درهم خلال الفترة 2010-2020.

... غير أن السياسة المتبعة تبرز بعض مؤشرات الركود

ومهما تكن هذه النتائج جيدة يجب أن لا نغفل بعض الاختلالات التي من شأنها كبح المؤهلات الكبيرة لتطور قطاع السكن والتي تتعلق على وجه الخصوص ب : (1) الاستهداف غير الفعال للمستفيدين من السكن الاجتماعي، والذي تفاقم بسبب التباينات الترابية الواضحة في العرض، و(2) العوائق التي تعترض القضاء على السكن غير اللائق بسبب الممارسات الاحتياطية لبعض المستفيدين، في ظل عدم وجود نظام معلوماتي متكامل و (3) الاختلالات التي عرفها استخدام العقار العمومي، والذي تم تخصيص نسبة كبيرة منه في مجالات أخرى غير تلك المتفق بشأنها. ويضاف إلى كل ما سبق الآثار المحدودة لهذه السياسة من حيث تطوير عرض يتكيف واحتياجات الطبقات الوسطى.

ومن جهة أخرى، أدى بلوغ القدرة الاستيعابية التي شهدتها السكن الاجتماعي والذي يعد عمادا رئيسيا لهذه السياسة إلى تباطؤ في أداء القطاع خلال السنوات الأخيرة. وتؤكد المؤشرات الرئيسية للقطاع هذا التراجع في النشاط، حيث انخفضت مبيعات الإسمنت من متوسط نمو سنوي ناهز %6,7 خلال الفترة 2003-2010، إلى نسبة لم تتجاوز %3 تقريبا كمتوسط سنوي خلال الفترة 2011-2018. كما عرف تطور بداية الأشغال (لكل من المساكن، والبقع الأرضية، ووحدات إعادة الهيكلة) نفس المنحى، بمتوسط نمو سنوي بلغ %6,8 خلال الفترة الأولى مقارنة بانخفاض يعادل -5,8% في الفترة الثانية، كنتيجة رئيسية لتراجع أداء السكن الاجتماعي 250.000 درهم وكذا البناء الذاتي (بمتوسط نمو سنوي يقدر ب -22% و -4,2% على التوالي خلال الفترة 2012-2018).

اعتماد وسائل تدخل مبتكرة لإعطاء دينامية جديدة للقطاع على أسس متينة

تبرز كل هذه المؤشرات ضرورة اعتماد مقاربات حديثة في السياسة العمومية بغية إعطاء دفعة جديدة لقطاع السكن. ولهذا ينبغي تحسين المنظومة الحالية المخصصة لإرساء سياسة السكن، من خلال توزيع أكثر فعالية لنظام الدعم العمومي لفائدة هذا القطاع، وتحسين حكامه برنامج السكن الاجتماعي وجعل آليات استهداف المستفيدين أكثر فعالية.

وبالإضافة إلى هذا، يبقى من المناسب الترويج لأنماط جديدة لتصميم سياسة السكن وتنفيذها، من خلال اعتماد المقاربة الجديدة للسكن بأسعار مناسبة، وإرساء سياسة جهوية للسكن واللجوء لأشكال مبتكرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص وكذلك إنشاء صندوق أو بنك مخصص للعقار "Land bank".

ولا يقل أهمية مما سبق، الأخذ بعين الاعتبار للتغيرات المرتقبة في قطاع السكن والتي بدأت علاماتها الأولى تلوح في الأفق وضرورة الاستعداد بشكل مناسب لها، من خلال توفير عرض سكني يتماشى والتطورات الديموغرافية التي ستعرفها بلادنا مستقبلا، مع مراعاة متطلبات القدرة التنافسية وجاذبية المدن المغربية في تصميم السياسة العمرانية وضرورة امتثالها لمتطلبات الاستدامة البيئية والايكولوجية.

وإلى جانب هذه التدابير الهيكلية، تظل إجراءات أخرى جديرة بالاهتمام، ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بتشجيع قطاع السكن المعد للإيجار، وجعل البناء الذاتي نشاطا مهيكلًا، وتعزيز قدرة القطاع من خلال تحسين مهنية الفاعلين فيه وكذا الرفع من مستوى تأهيل المستخدمين العاملين في القطاع.

6.2. استثمارات مهيكلية في مجال البنيات التحتية للنقل واللوجستيك من أجل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب

ارتقى تطوير البنيات التحتية إلى أعلى مستويات الأولويات الوطنية على مدار العشرين سنة الأخيرة. وقد بذلت جهود كبيرة لتعزيز المغرب ببنيات تحتية حديثة وفعالة تغطي مختلف الأنشطة الاقتصادية وجميع الجهات، وذلك بما يتوافق مع تخصصاتها القطاعية وامكانياتها الوظيفية.

وقد تم دعم المجهودات المبذولة في مجال البنيات التحتية بتعبئة مهمة للاستثمارات العمومية خاصة من قبل المقاولات والمؤسسات العمومية التي بلغ حجم استثماراتها أكثر من 66,6 مليار درهم سنة 2018 مقابل 32 مليار درهم سنة 2005.

وفي هذا الصدد، تم إطلاق العديد من المشاريع المهيكلة على مدار العقدين الماضيين، والتي تهم قطاعات حيوية كالطرق والطرق السيارة والموانئ والمطارات.

توسيع شبكة الطرق والسيارة: بلغ طول شبكة الطرق المصنفة 57.334 كلم سنة 2018، منها 44.180 كلم معبدة و60% في حالة مقبولة إلى جيدة. وتتكون هذه الشبكة من 15.782 كلم من الطرق الوطنية و11.157 كلم من الطرق الجهوية و30.395 كلم من الطرق الإقليمية. كما يتوفر المغرب على 1.800 كلم من الطرق السيارة متم 2018 مقابل 403 كلم سنة 1999.

تحديث شبكة السكك الحديدية حيث انتقلت من 1.907 كلم سنة 1999 إلى 3.815 كلم من السكك الحديدية سنة 2018. كما شهدت البنيات التحتية للسكك الحديدية في المملكة نقطة تحول مع استكمال أول خط فائق السرعة.

تعزيز الطاقة الاستيعابية للموانئ: يتوفر المغرب على 13 ميناء مفتوح للتجارة الخارجية على رأسها ميناء طنجة المتوسط الذي أصبح مركزا إقليميا رئيسيا. ويمكن هذا الميناء من ربط المغرب بنحو 186 ميناء دولي¹¹ فيما سيتمكن التذشين الأخير لميناء طنجة المتوسط 2 من رفع الطاقة الاستيعابية السنوية للمركب المينائي طنجة المتوسط إلى 9 ملايين حاوية من حجم 20 قدما، بما في ذلك 6 ملايين حاوية فقط بميناء طنجة المتوسط 2.

تعزيز البنيات التحتية للمطارات: يتوفر المغرب حاليا على 18 مطارا منها 16 مطارا دوليا تربطه بنحو 51 بلدا و113 مطارا أجنبيا عبر خطوط منتظمة، مما يجعل بلادنا أول منصة للنقل الجوي في منطقتنا. كما سيؤدي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطيران المدني إلى رفع الطاقة الاستيعابية للمطارات في بلادنا إلى 90 مليون مسافر في أفق سنة 2035 مقابل 37 و 12 مليون مسافر سنتي 2018 و 1999 على التوالي.

ويعد أيضا تطوير خدمات اللوجستيك خيارا استراتيجيا للمغرب، إذ أعطيت الانطلاقة سنة 2010 للاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستية 2030 من أجل إحداث شبكة وطنية مندمجة من المنصات اللوجستية متعددة التدفقات على مساحة 3300 هكتار (تم تحديد 83% من الوعاء العقاري المخصص لها). غير أنه لم يتم الشروع في العمل إلا بمنصة زناتة فقط (28 هكتار)، في حين تم تحديد العقار والترتيب المالي اللازمين لمنصتي آيت ملول (45 هكتار) بجهة سوس ماسة ورأس الماء (32 هكتار) بجهة فاس مكناس. كما يساهم فاعلون من القطاعين العام (المكتب الوطني للسكك الحديدية والوكالة المستقلة لطنجة المتوسط، ...) والخاص في تطوير العرض اللوجستي، مع تسجيل ضرورة الانسجام بين تدخلاتهم المتعلقة بتنويع طرق الإنتاج والتخزين والنقل والتسويق.

على الرغم من التقدم الواضح الذي تم إحرازه في تطوير البنيات التحتية للبلاد، أضحت من الضروري بذل جهود إضافية خاصة من حيث الأداء اللوجستيكي ذي الوقع المهم على القدرة التنافسية للشركات خاصة المصدرة منها. بالإضافة إلى ذلك، وجب تخفيف الضغط المالي على المقاولات والمؤسسات العمومية التي تتحمل الجزء الأكبر من الاستثمارات في قطاع البنيات التحتية، مما يحتم تطوير أدوات مبتكرة لتمويل البنيات التحتية (صناديق الاستثمار العقاري، والتمويل التشاركي، والصناديق السيادية، وصناديق التقاعد والتأمين، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، ...) بهدف تعزيز الرؤية المالية على المدى الطويل لمشاريع توسيع البنيات التحتية الحالية وضمان صيانتها وفقا لأعلى المواصفات ومعايير الجودة.

7.2. الاتصالات: إصلاحات كبرى في خدمة التحول الرقمي للمغرب

تماشيا مع التوجهات العالمية لقطاع الاتصالات المتميزة بعمليات تحرير متسارعة، شهد قطاع الاتصالات في المغرب إصلاحين عميقين. يخص الأول التحول المؤسسي مع صدور القانون 24-96 الذي عمل على إنهاء احتكار الدولة وفتح القطاع للمنافسة والثاني التغيير التكنولوجي الذي مكن من الانتشار الفعلي للأنظمة الجديدة للاتصالات.

¹¹ رفع المغرب تصنيفه في مؤشر الربط عبر النقل البحري، من 9,39 نقطة سنة 2004 (المرتبة 81) إلى 71,5 نقطة سنة 2018 (المرتبة 11)، ليندرج ضمن لائحة أفضل 20 دولة على رأس 160 دولة.

كما اعتمد المغرب، في يونيو 2016، استراتيجية المغرب الرقمي 2020 لمواكبة التغيرات الرقمية العالمية بتسريع تحوله الرقمي وتحسين موقعه الإقليمي. وقد تم إنشاء وكالة التنمية الرقمية لإنجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية.

وبذلك، عرف قطاع الاتصالات، منذ تحريره، دينامية نمو قوية تجلت من خلال مؤشرات التغطية والاستخدام وعدد المشتركين والأسعار. فمن حيث تغطية الهاتف النقال، يتمتع القطاع بأحدث أجيال البنى التحتية التي تغطي جزءا كبيرا من السكان (99% بشبكة الجيل الثاني، و85% بشبكة الجيل الثالث، وما يزيد عن 72% بشبكة الجيل الرابع).

ويبين تحليل سوق الهاتف النقال خلال فترة 2000-2018 حرص المغاربة على اقتناء التكنولوجيات المتنقلة، حيث ارتفع عدد المشتركين من 2,8 مليون مشترك إلى 44,7 مليون مشترك، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 16,5%. أما بالنسبة لسعر الهاتف النقال، فقد انتقل العائد المتوسط من 1,27 درهم للدقيقة دون احتساب الرسوم في نهاية 2008 إلى 0,22 درهم نهاية 2015، مسجلا انخفاضا متوسطا سنويا للسعر قدره 16,1%¹². كما سجل معدل التجهيز بالهاتف الذي نموا متوسطا سنويا قدر ب 26% بين 2011 و2018، حيث ارتفع من 12% إلى 75,7%¹³، أي ما يعادل 22,5 مليون فرد.

وبذلك، مكن تنامي التجهيز بالهواتف الذكية من ارتفاع استخدام تطبيقات الهاتف النقال (94,7% من الأفراد الذين يتوفرون على هواتف ذكية سنة 2018 يستخدمون تطبيقات الهاتف النقال، مقابل 12% سنة 2012) والتجارة الإلكترونية (19,2% من المستهلكين في الوسط الحضري قاموا بشراء عبر الإنترنت مقابل 7,2% في الوسط القروي أي بمعدل وطني يقارب 14,2%).

أما بالنسبة للهاتف الثابت، فتعتبر وثيرة نموه، التي بلغت 2,3% خلال فترة 1998-2018، ضعيفة بالرغم من انفتاحه على المنافسة سنة 2005. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الانتشار السريع للهاتف النقال. وقد مكن اعتماد خدمة التنقل المحدود سنة 2007 من ضخ دينامية جديدة لعدد مستخدمي الهاتف الثابت، الذي ارتفع بمعدل نمو متوسط سنوي يناهز 16% بين 2007 و2010، قبل أن يشهد انخفاضا بنسبة 6,5% بين سنتي 2010 و2018، حيث انتقل عدد المشتركين من 3,7 إلى 2,2 مليون مشترك فقط، نجم عنه انخفاض معدل استخدام الهاتف الثابت من 11,9% سنة 2010 إلى 6,2% سنة 2018.

أما بالنسبة لشبكة الإنترنت، فقد بلغ عدد المشتركين حوالي 22,8 مليون مشترك سنة 2018، مسجلا متوسط نمو سنوي يقدر بنحو 47,8% خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2018. ويهيمن الإنترنت المتنقل (93,4% سنة 2018 مقابل 6,2% بالنسبة للإنترنت بالصبيب العالي)، مسجلا دينامية قوية حيث بلغ عدد المشتركين 21,3 مليون سنة 2018 مقابل 2,6 مليون سنة 2005، أي بمعدل نمو متوسط سنوي قدره 17,6% خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2018.

وارتفعت نسبة الأسر المجهزة بالحاسوب (بما في ذلك اللوحة الرقمية) من 39% سنة 2011 إلى 60,6% سنة 2018. كما واصلت نسبة الأسر المجهزة بالحاسوب المحمول نموها حيث بلغت 49% سنة 2018 مقابل 40,7% سنة 2016.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، بلغ النموذج الاقتصادي للقطاع مرحلة الذروة كما يتضح من خلال معدل استخدام الهاتف النقال الذي بلغ 127% سنة 2018 متجاوزا مستويات الدول المتقدمة (108% في أمريكا الشمالية). وعلاوة على ذلك، ظلت الفجوة الرقمية بين الوسطين الحضري والقروي قائمة، خاصة من حيث الولوج للإنترنت والتجهيز بالحاسوب، حيث لا تتوفر حوالي 43% من الأسر القروية على الإنترنت سنة 2018 (مقابل 18% في الوسط الحضري) كما لاتزال 64,1% من الأسر القروية غير مجهزة بحاسوب و/أو لوحة رقمية (27,7% في الوسط الحضري). كما يظل التفاوت بين الوسطين قائما من حيث التجهيز بالهاتف الثابت (31,3% من الأسر في الوسط الحضري مقابل 1,9% في الوسط القروي).

ومن جهة أخرى، يشهد قطاع الاتصالات تغيرات عميقة سواء من الجانب التكنولوجي (الجيل الخامس، وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة، وسلسلة الكتل "Blockchain"، والثورة الصناعية 4.0 ...) أو من حيث الاستعمال (الأسواق البيئية، والمنصات الرقمية، والتجارة الإلكترونية عبر الهاتف النقال، ...). لذلك، أصبح من الضروري أن توفر

¹² يتبوأ المغرب المرتبة 37 (من أصل 139 دولة) من حيث تكلفة الهاتف النقال بالأداء المسبق والمرتبة 45 من حيث تكلفة الإنترنت الثابت بالصبيب العالي. «التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2016: الابتكار في الاقتصاد الرقمي»، المنتدى الاقتصادي العالمي وجامعة إنسياد، يوليو 2016.
¹³ من الأفراد التي تتراوح أعمارهم بين 12 و65 سنة والمتوفرين على هاتف نقال، مع فارق ضئيل بين الوسطين الحضري (79,2%) والقروي (69,3%).

خارطة الطريق الجديدة للقطاع في أفق 2022، والتي توجد قيد التفعيل من قبل الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، الردود المناسبة لهذه التحديات المهمة وتحويلها إلى فرص حقيقية لتطوير قطاع الاتصالات بالمغرب.

وبموازاة مع الجهود المبذولة لتعبئة إمكانات تطوير القطاع في السوق الداخلي، ينبغي على المغرب أن يعزز تواجده بالقارة الإفريقية التي تعد محرك نمو مهم للقطاع مع ما سترتب عنه من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني من حيث المساهمة في ميزان الأداءات المتعلقة بتحويل الأرباح وتعزيز قدرة الفاعلين بالقطاع على الاستثمار وتنويع محافظهم الاستثمارية.

8.2. قطاع ترحيل الخدمات: إنجازات واعدة مع ضرورة تعبئة بدائل جديدة للنمو

شهد المغرب تنفيذ العديد من المخططات مكنت المغرب من تبوء مكانة مهمة من بين الدول الناشئة الأكثر دينامية في قطاع ترحيل الخدمات. فقد عمل المغرب في البداية على إرساء "عرض أوفشورينغ المغرب" سنة 2007 والذي تمت إعادة إدراجه ضمن أولويات الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي¹⁴. بعد ذلك، تم اعتماد مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020 لتعزيز التوجه الصناعي للبلاد والذي توج تنفيذه، سنة 2016، بالتوقيع على عقد نجاعة 2016-2020.

منذ تنفيذ هذا المخطط، أظهر القطاع دينامية مشجعة من حيث توفير مناصب الشغل، حيث خلق القطاع 69.932 منصب شغل مباشر بين 2014 و2018 وفقا للوزارة الوصية. وعلاوة على ذلك، سجلت عائدات صادرات القطاع 11 مليار درهم سنة 2018 (+20,3% سنويا منذ 2004) أي ما يعادل 61% من الهدف المحدد في الاستراتيجية عند متم سنة 2020 (18 مليار درهم). وفي سياق هذه الدينامية، ارتقى القطاع نوعيا بتموقعه على مستوى الخدمات ذات القيمة المضافة العالية، بحيث تشكل حصة عائدات خدمات تكنولوجيا المعلومات المنقولة (ITO) 30% سنة 2018 مقابل 24% سنة 2009، فيما شكلت عائدات أنشطة مراكز الاتصال وخدمات المعاملات المنقولة المناولة (BPO) ما يقارب 60% من عائدات القطاع خلال نفس الفترة.

كما مكنت هيكلية المنظومات الخمسة للقطاع والمحددة في عقد نجاعته من جذب ما يقرب من 80% من الشركات العالمية المصنفة ضمن العشر الأوائل في خدمات الهندسة المعلوماتية، فضلا عن شركات عالمية لترحيل الخدمات الهندسية كألتران وألتن ولبير. بفضل هذه الشركات، بلغ مجموع الاستثمار في القطاع 1,1 مليار درهم نهاية 2018، أي 70% من الهدف المحدد في المخطط متم سنة 2020.

بالإضافة إلى ذلك، ساهم عقد النجاعة في ضخ دينامية جديدة للتنمية الجهوية من خلال تشجيع التنويع الجغرافي لأنشطة القطاع ليشمل جهات أخرى خارج محور الدار البيضاء-الرباط. وفي هذا الإطار، تم منح تحفيزات لمقاولات القطاع من أجل خلق 2.000 فرصة شغل، بما في ذلك مركز وجدة-شور بالجهة الشرقية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في تطوير قطاع ترحيل الخدمات، إلا أنه يواجه العديد من التحديات تتمثل في الخصائص في الكفاءات ذات التأهيل العالي التي تمكن من التموقع خاصة على مستوى خدمات جديدة للمعاملات المنقولة وخدمات تكنولوجيا المعلومات المنقولة، وكذا على مستوى الانفتاح على أسواق جديدة خاصة الناطقة بالإنجليزية لتخفيف تركيز القطاع على سوق الاتحاد الأوروبي. كما يواجه القطاع منافسة قوية من قبل الدول ذات التكلفة المنخفضة، خاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وبموازاة مع تحقيق التناسق بين القانون المغربي 09-08 بشأن حماية البيانات الشخصية واللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية، ينبغي للفاعلين بهذا القطاع أن يعززوا باستمرار قدراتهم التنافسية لتنويع شركائهم. فبالإضافة إلى تعبئة الإمكانيات غير المستغلة كليا بالبلدان الفرنكوفونية (سويسرا وبلجيكا وكندا،...)، يمكن استهداف السوق الناطقة باللغة الإسبانية من خلال التموقع في خدمات القرب ذات قيمة مضافة عالية. ويبدو من المناسب أيضا التموقع في خدمات أخرى، ولا سيما التجارة الإلكترونية التي تسجل نموا سريعا في أوروبا وكذا وظائف الدعم خاصة بالنسبة للخدمات المالية.

¹⁴ استهدف المخطط تحقيق رقم معاملات يناهز 20 مليار درهم و100.000 منصب شغل في أفق 2015.

9.2. قطاع السياحة : عقدين من الإصلاحات وجب تعزيزها في ظل آفاق جديدة واعدة

مكن الاهتمام الخاص الذي حظي به قطاع السياحة على مدار العشرين سنة الماضية، من خلال اعتماد إصلاحين استراتيجيين (رؤية 2010 ورؤية 2020)، من تعزيز أدائه على الرغم من اكرهات السياق العالمي خلال السنوات الأخيرة (الأزمة الاقتصادية العالمية، والربيع العربي، ...). فبفضل ما شهده القطاع من زخم استثماري قوي، ارتفعت الطاقة الاستيعابية للفنادق المصنفة في المغرب بحوالي ثلاث أضعاف منذ سنة 1999، متجاوزا 270.000 سرير سنة 2019. وبذلك، ارتفع عدد السياح الوافدين إلى 12,3 مليون سنة 2018، بزيادة قدرها 6,3% في المتوسط منذ 1999، مما جعل من المغرب الوجهة الإفريقية الأولى والثانية في العالم العربي بعد المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، بلغت عائدات السفر ذروتها بتحقيقها 73,2 مليار درهم (+7,3% منذ 1999)، أي ما يعادل 42% من صادرات الخدمات.

وتعكس هذه النتائج الإيجابية إلى حد كبير الجهود التي بذلتها السلطات العمومية لدعم تطوير قطاع السياحة. ونذكر منها استثمار المقاولات والمؤسسات العمومية¹⁵، خاصة من خلال الصندوق السيادي "إثمار الموارد"، وتعبئة العقار الخاص للدولة¹⁶ لفائدة المشاريع السياحية مع إيلاء الاهتمام بالمناطق السياحية الناشئة، ومنح الحوافز الضريبية، وتعبئة المدخرات المؤسساتية، ودعم تجديد وتحديث الفنادق، وتكثيف الربط الجوي من خلال توقيع اتفاقية السماء المفتوحة (Open Sky).

وعلى الرغم من التقدم المحرز، تبرز إنجازات القطاع قبيل الأجل المسطر لرؤية 2020 عن وجود تباين كبير مع الأهداف المحددة. فقد سجل عدد السياح عجزا قدره 3,9 مليون سائح مقارنة بالهدف المرحلي لرؤية 2020 فيما بلغ هذا العجز 45.153 سرير بالنسبة للطاقة الاستيعابية للفنادق المصنفة. كما لم ينجح القطاع بعد في تقليص تركيزه الجهوي حيث لا تزال مراكش (30%) وأكادير (16%) أقطابا رئيسية تحول دون انبثاق الوجهات الأخرى كالدار البيضاء (8%) وطنجة (5%) وفاس (4%).

كما تؤثر عقبات على آفاق تطور القطاع، ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بالتنسيق المحدود بين جميع الفاعلين، لا سيما على المستوى الجهوي، ومشكلة القطاع غير المهيكل الذي يؤثر سلبا على جودة العرض السياحي الوطني. كما تشكل محدودية ولوج مهنيي القطاع إلى مصادر التمويل مصدر قلق كبير، حيث لا يشكل إجمالي القروض الممنوحة للفنادق والمطاعم سوى 2,5% من مجموع القروض¹⁷.

وعلى ضوء ما حققه من إنجازات وما استنبطه من دروس في ظل أوجه القصور التي واجهها، فإن المغرب مدعو، في إطار تصميمه لمخطط جديد لتنمية السياحة ما بعد 2020، إلى تقديم عرض سياحي مبتكر مع مراعاة التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآفاق السوق العالمية (بروز السياحة المستدامة¹⁸، وسياحة كبار السن¹⁹، والسياحة المحافظة، وتوسع الطبقة الوسطى وفئة الشباب²⁰ في البلدان الناشئة، ...).

ومن أجل تتمين الوقع الاجتماعي والاقتصادي للاستراتيجية السياحية على المستوى المحلي، يتحتم على المغرب جعل الجهات المنطلق الأساسي لرسم رؤية سياحية تتكيف مع موروثها الثقافي وإمكاناتها الوظيفية. ويتجلى الهدف من ذلك في إنشاء أقطاب سياحية متنوعة وتنافسية من أجل توزيع تراخي متوازن للسياحية الوطنية. لذا، يتوجب دعم الجهات في تصميمها وتنفيذها

¹⁵ تم استثمار ما يقرب من 14 مليار درهم من قبل المقاولات والمؤسسات العمومية العاملة في قطاع السياحة بين سنتي 2000 و2018.

¹⁶ عبأت الدولة حوالي 14000 هكتار خلال الفترة 2002-2018.

¹⁷ يعد معدل الديون المستحقة التي سجلتها البنوك على الشركات غير المالية في قطاع الفنادق الأعلى (22,1% سنة 2017) مقارنة بباقي القطاعات (10,1%). المصدر: "التقرير السنوي حول الإشراف البنكي لسنة 2017"، بنك المغرب، 2018.

¹⁸ يشير هدفين مرتبطين بأهداف التنمية المستدامة (8 و12) من أجندة 2030 إلى التنمية المستدامة لقطاع السياحة.

¹⁹ سيزداد عدد سكان العالم الأكبر سنا (+60 سنة) بنسبة 33% إجمالا بين 2020 و2030 مع حدة أكبر للدول ذات الدخل المرتفع (29% من سكانها، لا سيما في أوروبا الغربية بنسبة 32%).

²⁰ 59% من سكان إفريقيا جنوب الصحراء سيكونون سنهم دون 24 سنة مقابل 40% للهند.

لمخططات استراتيجية سياحية وفي مزيد من الاهتمام بالتكوين المهني والمستمر لتعزيز الرأس المال البشري المحلي. ومن المرجح أن تدعم المدن الجديدة للمهن والكفاءات²¹ هذا التوجه بشكل كبير.

وعلى نفس المنوال، يجب الاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورة الرقمية، بتشجيع الانخراط في المواقع الإلكترونية للإيواء وجعلها وسيلة لترويج العرض السياحي المحلي. ويعد تعزيز الربط الجهوي بمواصلات متعددة من المزايا التي لا يمكن إغفالها²² كما هو الحال بالنسبة لدعم وتعزيز التآزر بين الفاعلين المؤسسيين المحليين لضمان تناسق تدخلاتهم بما يحقق نجاح تفعيل أهداف الرؤية السياحية.

ومن ناحية أخرى، يجب تعزيز الوضع التنافسي للعرض المغربي أمام الجهات المنافسة التي تعتمد على السياحة المكثفة. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي على المغرب أن يتميز عن باقي منافسيه كوجهة للسياحة البيئية والمستدامة، اعتمادا على استراتيجية لتصنيف المجالي، وأن يبرز امتيازاته المتنوعة باقتراح عروض تعتمد على مقوماته المحلية (التراث الطبيعي والثقافي والصناعة التقليدية، ...) لإنشاء عرض يتكيف مع تطلعات الزبناء الجدد.

3. الدور المحوري للقطاع المالي في تمويل الاقتصاد

شهد القطاع البنكي المغربي، خلال العقدين الماضيين، تطورا كبيرا وذلك بفضل الإصلاحات الهامة التي عرفها والتي ساهمت بشكل كبير في تعزيز قوته المالية، وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية، الشيء الذي مكنه من لعب دور كبير في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والمالية للبلاد.

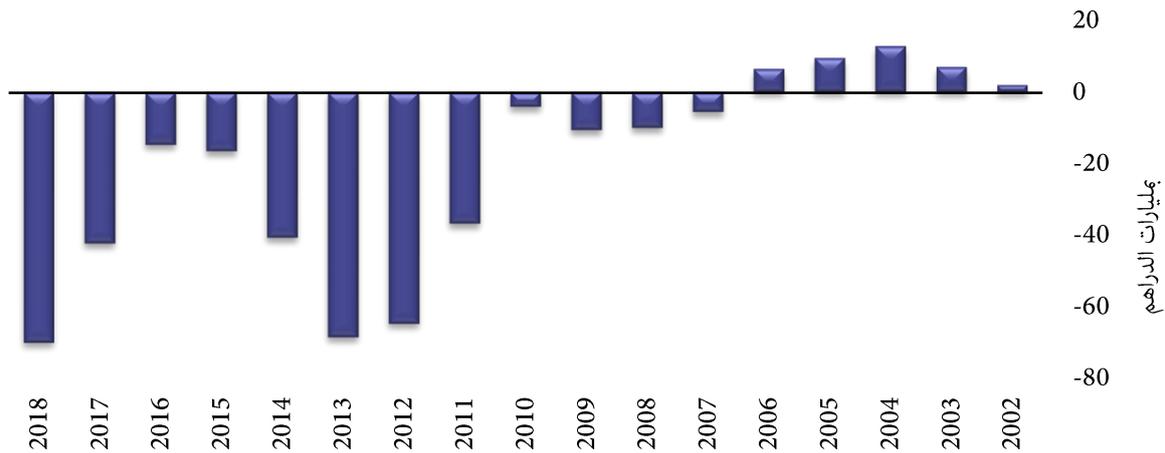
1.3. تحسن مستمر لظروف التمويل في ظل سياسة نقدية توسعية

نتيجة التأثيرات المشتركة لكل من الزيادة في العرض النقدي والأصول السائلة، ارتفع معدل السيولة الإجمالي للاقتصاد من 134% سنة 2005 إلى ما يقارب 180% سنة 2018، مما أدى إلى تحسين ظروف تمويل الاقتصاد في مجمله.

أما فيما يخص مستوى السيولة البنكية، فقد تميز بتطورات متباينة، حيث تم تسجيل فوائض قبل اندلاع الأزمة المالية الدولية سنة 2007، لتليها فترة تفاقم العجز بشكل كبير قبل أن يتقلص تدريجيا بين سنتي 2014 و2016. ومنذ ذلك الحين، لم يتوقف العجز عن التدهور ليصل إلى ما يقارب 70 مليار درهم في نهاية عام 2018 بسبب الآثار التقييدية لعوامل السيولة المستقلة، سيما الزيادة في تداول النقد وتراجع احتياطات النقد الأجنبي لدى بنك المغرب.

²¹ وفقا لخارطة الطريق المتعلقة بتطوير قطاع التكوين المهني المقدمة في أبريل 2019، وفي إطار إحداث مدن المهن والكفاءات، من المرتقب أن يشمل التكوين في مجالي الفنادق والسياحة تسع جهات (طنجة-تطوان-الحسيمة والرباط-سلا-القنيطرة والدار البيضاء-سطات ومراكش آسفي وسوس-ماسة والجهة الشرقية وفاس-مكناس ودرعة-تافيلالت والداخلة-وادي الذهب) كما ستحظى فاس-مكناس ومراكش-آسفي ودرعة-تافيلالت بالتكوين في الصناعات التقليدية.

²² بالإضافة إلى البنية التحتية للنقل الحالية، تم التوقيع مؤخرا على العديد من الاتفاقيات بين الجهات وشركات الطيران لترويج الجهات بعرض تعريفات مناسبة.



المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات بنك المغرب

مبيان 22 : تطور مستوى السيولة البنكية (مليار الدراهم)

وفي ظل هذه الوضعية، ولتخفيف الضغوطات على السيولة والحفاظ على استقرار تطور سعر الفائدة بين البنوك عند مستويات قريبة من السعر الرئيسي للبنك المركزي، كثف بنك المغرب من تدخلاته في السوق النقدية، مما ساهم في استقرار شبه تام لسعر الفائدة المرجح بين البنوك والذي لم يتعد مستواه 2,28% في المتوسط بين سنتي 2016 و2018، مقابل 2,83% في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2015.

وعلى الرغم من تزايد الطلب على السيولة البنكية في السوق النقدية وكذا ارتفاع الطلب على الموارد، سجلت أسعار الفائدة المدينة بعض الانخفاضات الطفيفة، الشيء الذي أثر إيجابيا على ظروف التمويل. وفي ظل هذه الظرفية، ارتفع حجم القروض المقدمة للاقتصاد بشكل ملموس ليصل إلى أكثر من 90% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الأخير (2008-2018)، مقابل 54% في المتوسط بين 2000 و2007.

من جانبها، سجلت إدارة مخاطر الائتمان تحسنا ملموسا كما يؤكد ذلك متوسط نسبة الملاءة المالية للبنوك الذي بلغ 14,7% عند متم سنة 2018، بزيادة 3,6 نقطة مقارنة بسنة 2000. أما فيما يتعلق بنوعية الأصول البنكية، والتي تقدر بحصة الديون المعقدة الأداء من مجموع القروض البنكية المقدمة للاقتصاد، فقد انخفضت من 14,3% في المتوسط بين سنتي 2001-2007 إلى 6,2% في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين 2008-2018.

كما ساعدت آلية الضمان، من خلال تخصيص اعتمادات عمومية لهذه الغاية، في دعم شرائح كبيرة من المقاولات الصغيرة كانت إلى حد ما مقصية من الاستفادة من قنوات التمويل التقليدية. فحسب البحث الدوري الذي أجراه بنك المغرب حول شروط الولوج للقروض برسم سنة 2018، تحسنت حصة القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة لتبلغ 37% من مجموع القروض الممنوحة للشركات غير المالية.

وبالموازاة مع تراجع أسعار الفائدة، مكن صندوق الضمان المركزي 9.100 مقاوله صغيرة جدا ومتوسطة من تعبئة 20,5 مليار درهم من القروض المضمونة سنة 2018، بزيادة قدرها 16%، وأكثر من 21% فيما يخص عدد المعاملات، مقارنة بسنة 2017.

2.3. قطاع استثمار الرأسمال: ارتفاع القدرات التمويلية، مدعومة بإدماج صناديق استثمار جديدة (الاستثمار في الابتكار)

في سياق تطوره الإيجابي، واصل قطاع استثمار الرأسمال في تحقيق أداء إيجابي، وهو ما تؤكد أهمية الاعتمادات المعبئة التي بلغ حجمها إلى حدود سنة 2018 ما يقارب 19,3 مليار درهم وكذا حجم الاستثمارات المتراكمة الذي وصل إلى 7,4 مليار درهم، أي 38% من مجموع الاعتمادات المعبئة.

وحسب الأنشطة القطاعية، شكلت الصناعة وقطاع الخدمات والنقل 23% و25% على التوالي من إجمالي الاستثمارات المحققة بين سنتي 2017 و2018، مقابل 26% لفائدة قطاع البناء والأشغال العمومية و16% لقطاع الصحة. وعلى الرغم من تسجيله

زيادة كبيرة فيما يخص تعبئة التمويلات لتلبية احتياجات الشركات، تبقى الاعتمادات المخصصة للمقاولات الناشئة ضعيفة (8% منذ سنة 2012 مقابل 91% لعمليات الانتقال والتطوير)، في حين لم تتجاوز التمويلات المستثمرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نسبة 1% سنة 2018 مقابل 4% في المتوسط خلال الفترة 2012-2016.

وعلى صعيد المردودية، ارتفع متوسط معدل المردودية الداخلي بقطاع استثمار-الرأس مال إلى 15,8% عند نهاية سنة 2018. وخلال نفس الفترة، ارتفع المؤشر المضاعف الكلي (عائدات / المبلغ المستثمر) بالضعف، وذلك لمدة استثمار تناهز 6,1 سنة في المتوسط.

تجدر الإشارة إلى أنه منذ أكتوبر 2017، تم تمتيع القطاع بقدرات تمويلية جديدة بفضل تفعيل صندوق Innov Invest Fund (FII)، وهو عبارة عن آلية تمويلية مخصصة للتمويل خلال النشأة وكذا لمواكبة الشركات المبتكرة. وقد عهدت إدارة هذه الآلية لصندوق الضمان المركزي (CCG).

3.3. تطورات متقلبة لسوق الأوراق المالية

على الرغم من التراجع المسجل سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، أبان سوق الدين الخاص، خلال السنوات الأخيرة، عن أداء جيد. فقد بلغ حجم الإصدار ما يقارب 64 مليار درهم في سنة 2018، أي ما يعادل 7,5 أضعاف الحجم المسجل سنة 2005. كما تراجع حجم إصدارات سندات الدين القابلة للتداول بشكل كبير خلال 2018 ليسجل 44,5 مليار درهم.

وعلى الرغم من هذا الانخفاض سنة 2018، ارتفع المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول بنسبة 15,3% سنة 2018 ليصل إلى 73,8 مليار درهم، مقابل 64,1 مليار درهم سنة 2017، ارتباطاً بأهمية الإصدارات الجديدة التي فاقت بكثير مبالغ التسديدات. وتُعزى هذه النتيجة بشكل رئيسي إلى كل من إصدارات شهادات الإيداع وسندات شركات التمويل والتي ارتفع مبلغها الجاري بنحو 13,5% و 27,6% على التوالي، مساهمة بذلك بحوالي 9,8 و 6,7 نقط على التوالي في الزيادة الإجمالية للمبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول.

ومن جهتها، واصلت إصدارات السندات الخاصة حضورها المتميز في المجال المالي، حيث ارتفع حجم الإصدارات من 13,4 مليار درهم سنة 2011 إلى ما يقارب 25 مليار درهم سنة 2018. ويعزى تطور هذه السوق، خاصة بين 2017 و 2018، إلى كونها أصبحت تعد ملجأً تمويل للمصدرين في ظل ظرفية تميزت بتفاقم العجز في السيولة البنكية. كما يعكس التحليل القطاعي لكتلة الإصدارات المتعلقة بالسندات الخاصة خلال سنة 2018، الهيمنة الكبيرة للقطاع البنكي وقطاع التعدين على هذه السوق، وذلك بنسبة 42% و 20% على التوالي من مجموع الإصدارات. يليهما في ذلك شركات المساهمة والنقل (8%)، ثم الاتصالات (7,3%) وقطاع العقارات (6,8%)، في حين ظلت حصة قطاع الصناعات الغذائية وقطاع الأجهزة الإلكترونية والكهربائية منخفضة، حيث لا تتجاوز عتبة 3% و 0,8% على التوالي.

وعلى صعيد آخر، وبالرغم من الإصلاحات التي تمت أجرأتها، سجلت إصدارات سوق الأسهم، سواء كانت عبارة عن إدراجات جديدة في البورصة أو زيادات في رأس المال، منحى تنازلياً. فقد استقر عدد الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء، بين سنتي 2007 و 2017، عند 74 شركة، وهو مستوى لازل ضعيفاً مقارنة ببعض الدول مثل مصر (254) والأردن (194).

وخلال سنة 2018، تميز نشاط السوق الأولي لبورصة الدار البيضاء بإدراج شركتين بمبلغ 800 مليون درهم. وبذلك بلغ إجمالي إصدارات رأس المال 3,48 مليار درهم مقابل 1,43 مليار درهم في سنة 2017، أي بزيادة قدرها 144%. وفي نفس السنة، بلغ عدد الشركات التي لجأت للسوق من أجل الرفع من الرأس مال أربع شركات. أما فيما يخص الحجم الإجمالي للتداول، فقد بلغ 52,7 مليار درهم، أي بانخفاض قدره 24,4% مقارنة بسنة 2017. وقد شمل هذا الانخفاض كلا من حجم التداول في السوق المركزية بنحو 6,6% إلى 37,2 مليار درهم وسوق الكتل بحوالي 62,1% إلى 9,7 مليار درهم.

كما تجدر الإشارة إلى أن دينامية بورصة الدار البيضاء تبقى رهينة بهيمنة نفس جهات الإصدار، مما يضيف على نشاطها طابعاً جدياً متمركزاً للسوق، الشيء الذي يتجلى في كون خمس قيم تمثل أكثر من 59,3% من الرسملة الكلية خلال سنة 2018. أما فيما يخص مؤشري البورصة MASI و MADEX، فقد أنهيا سنة 2018 بتراجع الأداء السنوي بلغ -8,29% و -8,59% على التوالي.

4.3. مساهمة ملموسة لقطاع التأمين في تعبئة الادخار طويل الأجل

واصل قطاع التأمين في المغرب في تعزيز مكانته داخل المنظومة المالية سواء من حيث أهمية المبالغ المعبئة أو من ناحية التحديات التي يواجهها، الشيء الذي مكن هذا القطاع من تبوؤ المرتبة الثانية إفريقيا مباشرة بعد جنوب إفريقيا.

فقد ارتفع حجم الأقساط المصدرة من 10,3 مليار درهم سنة 2000 إلى 41,4 مليار درهم سنة 2018. وقد ساهم ارتفاع حصة منتجات التأمين في الادخار المالي للأسر في منح القطاع دوراً متزايداً في تعبئة وإدارة الادخار طويل الأمد، مما سيساهم في توفير التمويل اللازم للاستثمار المنتج.

وفي نفس الفترة، سجلت نسبة نفاذ قطاع التأمين ارتفاعاً مهماً، خصوصاً منذ سنة 2010، حيث قفزت هذه النسبة من 2,80% إلى 3,88% سنة 2018، أي بارتفاع نسبته 108 نقطة أساس. وبفضل هذه النتائج، يحتل المغرب الصدارة على صعيد دول شمال إفريقيا، في حين تحتل تونس المكانة الثانية بنسبة نفاذ تقدر بنحو 2,14%. أما في الجزائر ومصر، فلم تتعد هذه النسبة 0,68% و0,63% على التوالي. وعلى المستوى العالمي، بلغت نسبة النفاذ 6,09% سنة 2018.

ومن جهته، واصل معدل الإنفاق الفردي على التأمين منحاه التصاعدي ليصل إلى 127 دولار للفرد مقابل 34 دولار سنة 2000 و80,1 دولار سنة 2010. وبذلك يحتل المغرب، منذ سنة 2007، المرتبة الأولى على صعيد دول شمال إفريقيا من حيث معدل إنفاق الفرد على التأمين، متبوعاً في ذلك بتونس (75 دولار). وعلى الصعيد العالمي، بلغ معدل الإنفاق الفردي في المتوسط 682 دولار سنة 2018.

كما ارتفع المبلغ الإجمالي للتوظيفات الصافية لشركات التأمين ليلعب 172,6 مليار درهم مقابل 48,1 مليار درهم سنة 2000، أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 7,4%.

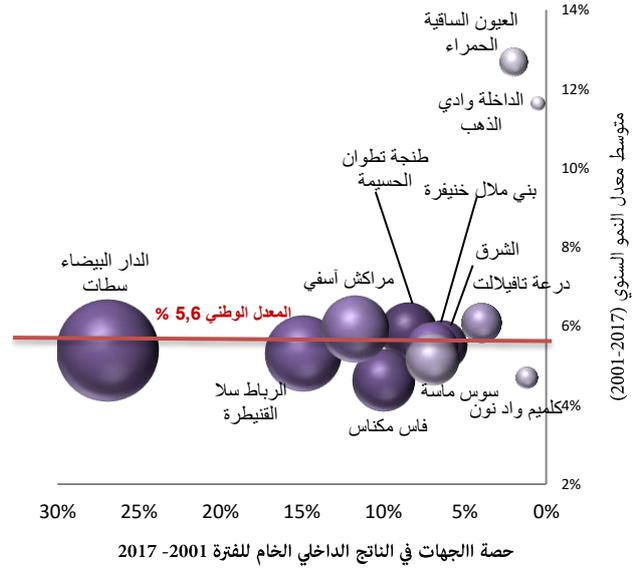
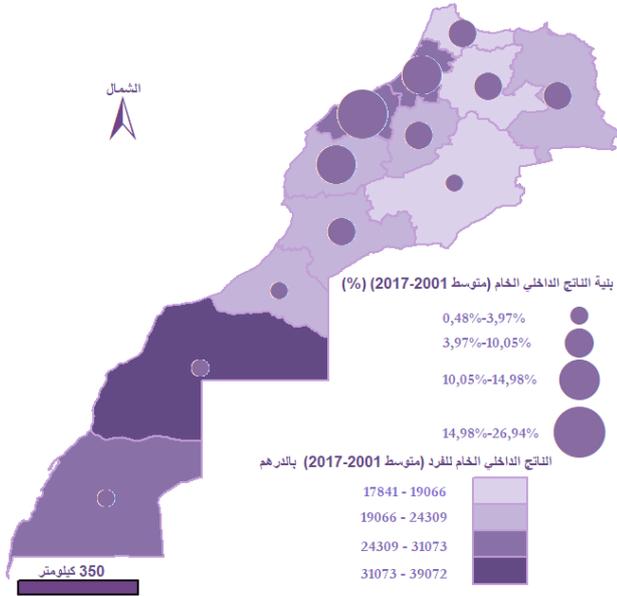
4. مجالات تربية يجب إعادة تأهيلها لتصبح رافعات حقيقية للتنمية

إن التحولات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية التي عرفها المغرب منذ مطلع القرن الحالي، تعيد إلى قائمة الأولويات الوطنية مسألة الجهة والمجالات كرافعة للنمو. ومن المؤكد أن المجهودات التي بذلها المغرب بخصوص الترسنة القانونية وتهيئة الإمكانيات المحلية، ساهمت إلى حد ما، في تجاوز بعض الإكراهات التي تعيق تطور هذه المجالات، لكن دون أن تمكن من إرساء الركائز الأساسية لإحداث أثر بنيوي في هذا الشأن، ركائز كفيلة بانثاق مجالات تتميز بالمرونة والتنافسية وشاملة اجتماعياً.

1.4. ماهي المنافذ التي يجب استكشافها مجالياً للارتقاء إلى مستوى أعلى للنمو؟

بالرغم من المجهودات المبذولة خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً في إطار الاستراتيجيات القطاعية، من أجل ضخ مزيد من الدينامية على المجالات الترابية، فإن الفوارق بين الجهات لا تزال قائمة فيما يتعلق بالنمو، حيث أن 4 جهات من بين 12 جهة تعد مصدراً لأزيد من 60% من الناتج الداخلي الخام. ويتعلق الأمر بجهة الدار البيضاء-سطات التي حققت أهم مساهمة في الناتج الداخلي الخام، بالأسعار الجارية، خلال الفترة 2001-2017 بحصة 26,9% كمتوسط سنوي، متبوعة بجهات الرباط سلا القنيطرة (14,9%)، ومراكش آسفي (11,7%) ثم فاس-مكناس (10%).

ويظهر هذا التركيز أكثر وضوحاً خلال تحليل بنية القيمة المضافة القطاعية حسب الجهات بالأسعار الجارية خلال الفترة 2001-2017. حيث تضطلع 6 جهات بما يناهز 74,6% كمساهمة متوسطة في القيمة المضافة للقطاع الأولي بالأسعار الجارية. وجاءت جهة فاس مكناس في مقدمة الترتيب بحصة 15,1% من متوسط القيمة المضافة للقطاع الأولي الوطني، متبوعة بجهة مراكش آسفي (13,8%)، ثم جهات الرباط سلا القنيطرة وسوس ماسة (11,9% لكل منهما)، والدار البيضاء سطات (11,2%)، ثم بني ملال خنيفرة (10,7%).



المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

خريطة 1: بنية الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام المتاح لكل فرد خلال الفترة 2001-2017

مبيان 23: مساهمة ودينامية الجهات خلال الفترة 2001-2017

وبالنسبة للقطاع الثاني، فإن جهة الدار البيضاء-سطات حققت أكبر حصة بلغت 45,4% من متوسط القيمة المضافة الوطنية لهذا القطاع، والأسعار الجارية، خلال الفترة 2001-2017، متبوعة وبفارق كبير، بجهات مراكش أسفي (9,4%)، وطنجة تطوان الحسيمة (9,2%)، والرباط سلا القنيطرة (9%) ثم بني ملال خنيفرة (7,5%).

وتتميز بنية مساهمة الجهات في القيمة المضافة للقطاع الثالث بتركيز أقل نسبيا، حيث ساهمت جهة الدار البيضاء سطات بحصة 21,4% من مجموع القيمة المضافة للقطاع الثالث على الصعيد الوطني، أكثر بقليل من مساهمة جهة الرباط سلا القنيطرة (18,6%)، وأقل من ضعف مساهمة جهة مراكش أسفي (12,3%) وفاس مكناس (11%).

وفيما يتعلق بدينامية النشاط الاقتصادي على مستوى الجهات، تجدر الإشارة إلى أن ست جهات، والتي تساهم بنسبة 66,9% من الناتج الداخلي الخام، نمت خلال الفترة 2001-2017 بوتيرة أقل من المعدل الوطني ويتعلق الأمر بكل من فاس مكناس (3,5%)، ثم الدار البيضاء سطات وكلميم واد نون (3,6% لكل منهما)، وسوس ماسة (4%)، ثم جهتي الرباط سلا القنيطرة وبني ملال خنيفرة (+1,1% لكل منهما). تنضاف إلى تفاوت وتيرة النمو التباين بين الجهات في المرونة أمام الصدمات الخارجية التي أصابت الاقتصاد الوطني. فخلال الفترة 2001-2017، فإن نسبة نمو الناتج الداخلي الخام للجهات قد تأرجحت داخل مجال بلغ وسعه 8,5 نقطة مقابل 6 نقاط خلال الفترة 2001-2007.

وخلاصة القول، فإن اقتصار النمو الاقتصادي على عدد محدود من الجهات، يحيل بوضوح إلى ضرورة تعديل مساهمة الجهات الأخرى في تطور النشاط الاقتصادي الوطني من أجل الانتقال إلى مستوى جديد من النمو. إن الفارق في النمو بين الجهات لا تغذيه فقط المؤهلات الديموغرافية والموارد الطبيعية، بل يمتد أيضا إلى جودة مخططات التعمير والبنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية التي تتوفر عليها كل جهة. ولهذا سيشكل انطلاق مخططات التنمية الجهوية دعامة مهمة في تحسين تنافسية وجاذبية الجهات وذلك بهدف تصحيح الفوارق فيما بينها وتنويع محركات ومحفزات النمو الاقتصادي الوطني في آخر المطاف.

2.4. المسار الزمني للمنظومة الإنتاجية للجهات

إن التحليل المجالي والزمني للمنظومة الإنتاجية يمكن من فهم ورصد التحولات العميقة المتعلقة بالقطاعات التي تتخصص فيها كل جهة خلال مسارها الزمني وذلك للقيام بالتعديلات اللازمة من أجل تشجيع التقارب بين الجهات الذي يتأتى عبر صياغة مشاريع البنى التحتية والسياسات العمومية المتلائمة واختصاصات الجماعات الترابية.

وللقيام بذلك، تم الاعتماد على نموذج تحليل المعطيات الرئيسية (ACP) الذي يمكن من استخلاص المستوى التركيبي الذي يلخص 74,6% من المعلومات التي تحتوي عليها مختلف المؤشرات المستعملة²³، حيث يميز المحور الأول لهذا المستوى بين الجهات المتخصصة في قطاع الصيد البحري عن تلك التي تتخصص في الخدمات، والطاقة ثم الفلاحة، في حين أن المحور الثاني لهذا المستوى يميز الجهات ذات الطابع الصناعي والمعدني.

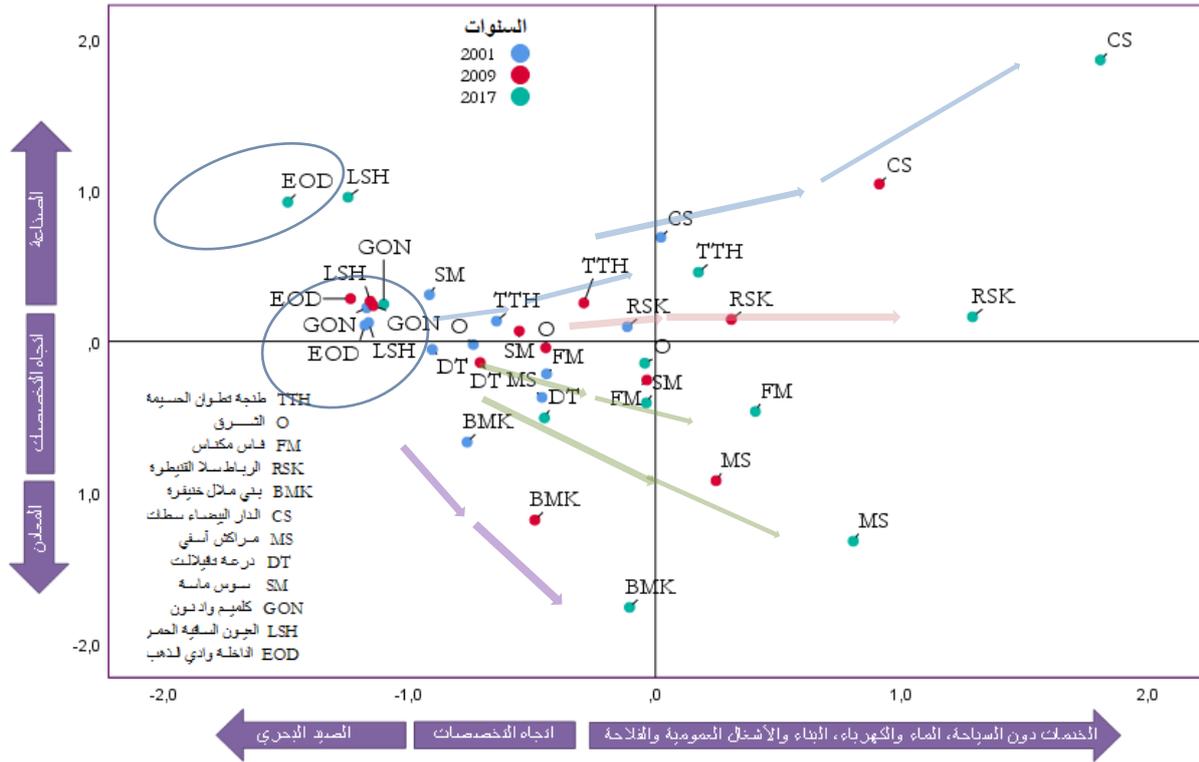
من خلال هذا المبيان يتضح أن جهة الدار البيضاء سطات عززت موقعها كأول جهة مساهمة في الناتج الداخلي الخام الوطني متخذة بذلك مسار تكريس تخصصها في القطاع الصناعي خلال الفترة ما بين 2001 و2017. حيث تنقلت في الاتجاه الموجب لمحوري المستوى التركيبي في آن واحد في الإطار العلوي على اليمين لهذا المستوى.

موازة مع ذلك، وارتباطا بالمجهودات التي تم بذلها بجهة طنجة تطوان الحسيمة من أجل جعلها منصة صناعية وتجارية للمغرب (مشاريع البنى التحتية والطرق والموانئ (ميناء طنجة المتوسطي))، فقد انخرطت هذه الأخيرة في منحى التخصص الصناعي على الرغم من أنها لم تبلغ بعد المستوى الذي حققته جهة الدار البيضاء سطات.

ومن جهة أخرى، اتخذت جهة الرباط سلا القنيطرة منحى أفقيا في الاتجاه الموجب معززة تخصصها في أنشطة الخدمات غير النفعية، والبناء والأشغال العمومية وبشكل أقل قطاعي الماء والكهرباء والخدمات القابلة للتداول.

وبالنسبة لجهة مراكش آسفي، فقد تطورت في الاتجاهين الموجب والسالب على التوالي للمحورين الأول والثاني للمستوى التركيبي، لتتخصص أكثر في أنشطة قطاعي السياحة والفلاحة. وعلى نفس المنوال، اتخذت جهة فاس مكناس نفس المنحى لكن بوتيرة أقل من نظيرتها مراكش آسفي. ويعزى ذلك إلى تطور القطاع الفلاحي الذي استفاد من تهيئة الأحواض المائية وإعادة توجيه المنظومة الإنتاجية الفلاحية لهذه الجهة نحو الزراعات الصناعية ذات قيمة مضافة عالية.

²³ يمكن إسقاط الجهات على المستوى التركيبي الذي يلخص أكبر نسبة من المعطيات من ترتيبها أفقيا من اليسار إلى اليمين حسب أهمية مساهمة مختلف القطاعات في القيمة المضافة لهذه الجهات خصوصا قطاع الخدمات القابلة للتداول دون احتساب السياحة، الماء والكهرباء، البناء والأشغال العمومية، الخدمات غير القابلة للتداول، الفلاحة والصيد البحري. وعموديا يمكن هذا الإسقاط من توزيع الجهات من الأسفل إلى الأعلى حسب أهمية حصة قطاع الصناعة والمعادن في القيم المضافة.



المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 24: المسار الزمني للمنظومة الإنتاجية للجهات

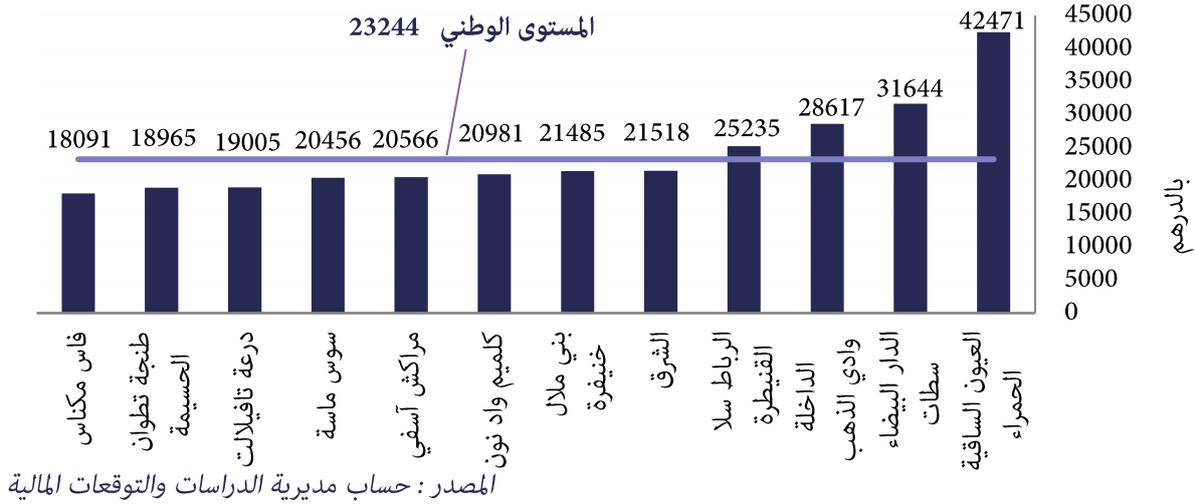
أما جهة بني ملال خنيفرة فقد تميزت بتسيخ متزايد لأنشطة قطاع المعادن مع اتخاذها لمنحى تطور نحو الأنشطة الفلاحية، وذلك باعتبارها تضم أكبر موقع لمناجم استخراج الفوسفات بالمغرب والتي عرفت تكثيف نشاطها خلال العقد الأخير بعد شروع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات في تنفيذ خطتها الاستثمارية للمرحلة 2008-2030.

وعرفت جهتا سوس ماسة والشرق تطورا متوسطا نسبيا اعتمادا على المحور الأول للمستوى التركيبي، مما يعكس الاستقرار النسبي لبنية النظام الإنتاجي لهاتين الجهتين.

وفيما يخص جهتي العيون الساقية الحمراء والداخلة وادي الذهب، فقد اتجهتا نحو التخصص في أنشطة الصيد البحري خلال الفترة 2001-2017 كما يبين ذلك تموضعها في أعلى يسار المستوى التركيبي، مستفيدتين من الآثار الإيجابية لمخطط "أليوتيس".

ومن جهة أخرى، فإن جهتي درعة تافيلالت وكلميم وادنون، اللتان تمتدان على طول الواجهة الخلفية للجهات الوسطى، فتتميزان بمناخ جاف وصحراوي يجعل تطورها ظرفيا بالنسبة للمحور الثاني بما يعكس ارتباطهما بالتقلبات المناخية.

حققت 4 جهات فقط من أصل 12 جهة ناتجا داخليا خاما لكل فرد، بالأسعار الجارية، يتجاوز المستوى الوطني (23.244 درهم للفرد). ويتعلق الأمر بكل من جهات العيون الساقية الحمراء (42.471 درهم للفرد)، الدار البيضاء سطات (31.644 درهم للفرد)، والداخلة وادي الذهب (28.617 درهم للفرد) والرباط سلا القنيطرة (25.235 درهم للفرد). وفي المقابل لا تزال بعض الجهات على العموم تقبع في مؤخرة الترتيب مسجلة منحى نمو شبيه بما تحققه بعض الدول الأقل نموا. وعموما، فإن البنية الجديدة للتنمية التي يجب إرساؤها بالمجالات الترابية ستساهم في تدعيم العدالة وتقليل الفوارق في توزيع الثروة.



مبيان 25: الناتج الداخلي الخام للفرد بالدرهم حسب الجهات (2001-2017)

ومن ناحية أخرى، فإن توزيع الفوارق الجهوية لمؤشر الناتج الداخلي الخام الحقيقي المتاح لكل فرد نسبة للمستوى الوطني، يبرز أنها ترتبط بشكل كبير بالإنتاجية الظاهرة للشغل دون التقليل من شأن تأثير العوامل الأخرى، خصوصا أداء سوق الشغل ومعدل النشاط والدينامية الديموغرافية.

من المؤكد أن الإصلاح الجهوي سيعرف إقلاعا مهما عبر مسلسل تنزيل الجهوية المتقدمة الذي انطلق على المستوى المؤسسي والتشريعي عبر تبني القوانين التنظيمية الثلاثة حول الجماعات الترابية سنة 2015 والميثاق الوطني للتمرکز الإداري سنة 2018، مروراً بالإصلاح الضريبي والنقل التدريجي لبعض الصلاحيات إلى الجماعات الترابية وإعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار.

إطار 6: الاستثمار محرك النمو على المستوى الجهوي

عرف المغرب تزايدا ملحوظا في الاستثمار خلال العقد الأخير، مسجلا نسبة نمو بلغت، بالأسعار الجارية، 3,9% ما بين 2007 و2017، حيث ساهمت أربع جهات بما يعادل 73,4% من نسبة هذا النمو خلال نفس الفترة. ويتعلق الأمر بجهة الدار البيضاء سطات²⁴ (30,1%)، والرباط سلا القنيطرة (24,2%) و طنجة تطوان الحسيمة (9,8%) ثم جهة الشرق (9,4%).

وتعد جهة الدار البيضاء سطات أول قطب استثماري بنصيب 31,6% من إجمالي تكوين الرأس المال الثابت الوطني، حيث استفادت هذه الجهة من تعبئة مبالغ مهمة من الاستثمار العمومي والخاص. فقد تم تخصيص حصة 34,9% من استثمارات المؤسسات والشركات العمومية لهذه الجهة، محتلة بذلك المرتبة الأولى على الصعيد الوطني، كما استفادت من نصيب لا بأس به من نفقات الميزانية العامة للدولة (13,1%). بالإضافة إلى ذلك، واعتبارا للحجم الديموغرافي للجهة، فإن حصة الجهة من الاستثمار الذي رصد لإتمام البناء المرخص للأسر قد بلغ 17,2% من القيمة الإجمالية الوطنية. كما تعتبر الجهة أول قطب صناعي بنسبة 58,4% من إجمالي الاستثمار الذي حققته المقاولات الصناعية خلال الفترة قيد الدراسة.

وتتموقع جهة الرباط سلا القنيطرة في المرتبة الثانية كقطب استثماري بنسبة 17,4% من إجمالي تكوين الرأس المال الثابت على الصعيد الوطني، فيما تساهم جهة طنجة تطوان الحسيمة بنسبة 11,6% في مجموع الاستثمار ارتباطا بمكانتها المتميزة كثاني قطب صناعي (12,8%) وبأهمية الدعم الذي تقدمه لها السلطات العمومية والذي تبينه الحصة المرتفعة على الصعيد الوطني التي حظيت بها الجهة من نفقات الميزانية العامة للدولة (16%). كما استفادت من 10% من نفقات استثمار المؤسسات والشركات العمومية محتلة بذلك المرتبة الثالثة على الصعيد الوطني.

وبالنسبة لجهة الشرق، فإن دينامية الاستثمار بها التي تجاوزت المستوى الوطني (6,4% في الجهة مقابل 3,9% على الصعيد الوطني) على الرغم من ضعف مساهمتها في إجمالي تكوين الرأس المال الثابت (5,8%)، كفيلا بأن تجعل منها قوة محركة قادرة على تحفيز الدينامية العامة

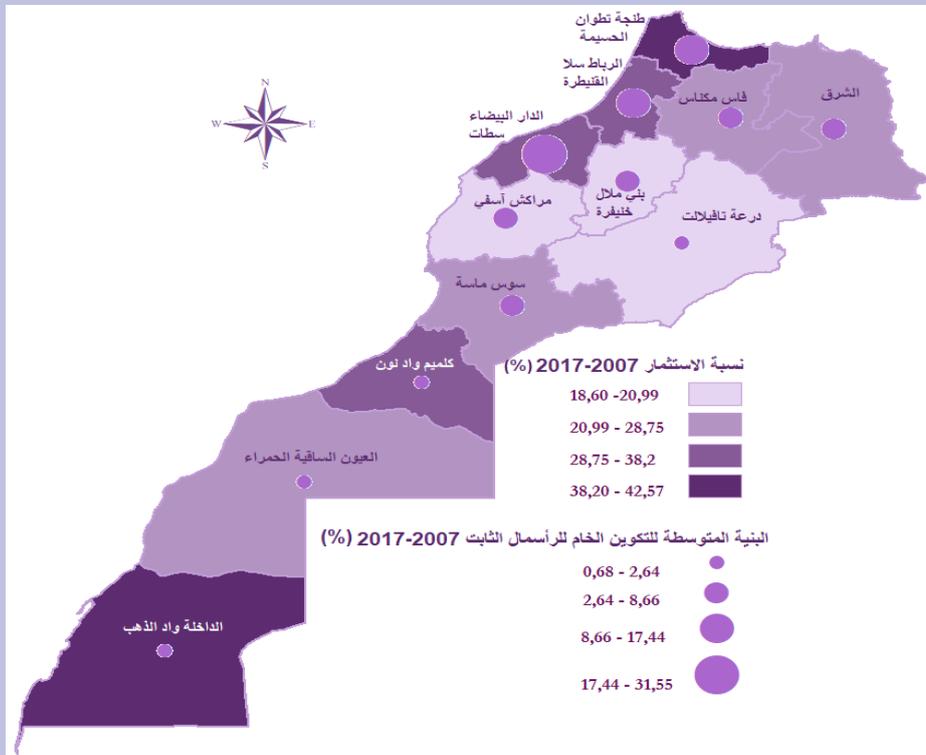
²⁴ تستعمل ثلاث طرق لحساب إجمالي تكوين رأس المال الثابت على المستوى الجهوي: الطريقة التصاعديّة تعنى برصد المعطيات من مستويات ترابية دقيقة ثم تجميعها لحساب هذا المؤشر على المستوى الجهوي، أما الطريقة التنازلية فتتمثل في توزيع المؤشر على الجهات من خلال اعتماد أداة علمية كمفتاح لهذا التوزيع، وهناك أيضا الطريقة المختلطة التي تجمع بين الاثنتين. في إطار هذا العمل، فإن المقارنة المعمول بها تنص على اعتماد الطريقة التنازلية من منظور القطاعات المؤسسية.

للاستثمار الكلي خصوصا في مجال البناء. كما سجلت قيمة الاستثمار المرصودة للبناء الموجه للأسر بالجهة تزيادا مضطربا بنسبة 5,6% مقابل 2,2% على الصعيد الوطني. وفي المقابل تحسنت نسبة استثمار المؤسسات والمقاولات العمومية بهذه الجهة (35,6% مقابل 12,6% على المستوى الوطني خلال الفترة 2014-2017).

وفيما يخص جهتي فاس مكناس ومراكش أسفي فقد ساهمت ب 7,4% و 6,6% على التوالي في نمو الاستثمار على المستوى الوطني، في حين لم تتجاوز مساهمات الجهات المتبقية نسبة 5% لكل واحدة على حدة خلال نفس الفترة.

وعلى صعيد دينامية الاستثمار، فإن خمس جهات حققت وتيرة نمو تتجاوز المعدل الوطني (3,9%). ويتعلق الأمر بجهات الداخلة وادي الذهب (8,2%) ودرعة تافيلالت (7,2%) وجهة الشرق (6,4%)، والرباط سلا القنيطرة (5,4%) ثم العيون الساقية الحمراء (4,1%). وتعزى الدينامية الملحوظة في جهات الجنوب وجهة درعة تافيلالت إلى الارتفاع الكبير الذي عرفه استثمار الإدارات العمومية في هذه الجهات والذي يشهد عليه التحسن في نفقات استثمار الميزانية العامة للدولة (15,2% بالنسبة للداخلة وادي الذهب و 8,6% بالنسبة للعيون الساقية الحمراء ثم 17,1% بالنسبة لدرعة تافيلالت مقابل 6% بالنسبة للمستوى الوطني).

ومن جهة أخرى تجاوزت نسبة الاستثمار 30% من الناتج الداخلي الخام الوطني (30,8% ما بين 2007 و 2017). وحسب الجهات، فإن هذه النسبة تراوحت بين 42,7% بجهة طنجة تطوان الحسيمة و 18,6% بني ملال خنيفرة. وخلال سنة 2017، بلغت هذه النسبة ذروتها على مستوى جهة الرباط سلا القنيطرة بنسبة 38%، متبوعة بطنجة تطوان الحسيمة (35,3%) والدار البيضاء سطات (33,7%). هذا وقد سجلت أدنى نسبة للاستثمار بجهة بني ملال خنيفرة (14,4% سنة 2017).



المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

خريطة 2 : بنية التكوين الخام للرأس المال الثابت ونسبة الاستثمار حسب الجهات خلال الفترة 2017 2007

3.4. تقارب متباين بين الجهات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة

التزم المغرب بفعالية لجعل أجندة التنمية المستدامة عنصرا أساسيا في استراتيجيته التنموية الوطنية والجهوية. ولقد أبرز تقييم الجهود المبذولة على مستوى جهات المملكة الاثنا عشر للانخراط في أهداف التنمية المستدامة بشكل واضح القدرات المتباينة لهذه الجهات على تحقيق الأهداف المسطرة لعام 2030. ويعكس هذا الاستنتاج استمرار التفاوتات الجهوية، التي لا تؤثر على آفاق الجهات الضعيفة فحسب بل تؤثر أيضاً على تنمية البلاد ككل.

إطار 7: منهجية بناء المؤشر التركيبي لأهداف التنمية المستدامة

يعتمد المنهج التحليلي المعتمد على مؤشر مركبي لأهداف التنمية المستدامة (ISODD) والذي يضم 56 مؤشرا منبثقا عن 11 هدفا من أهداف التنمية المستدامة²⁵ ويهم جهات المملكة الاثنا عشر.

يستند بناء المؤشر التركيبي لأهداف التنمية المستدامة على طريقة التنقيط والتي تتماشى مع تلك التي اعتمدها الأمم المتحدة في إطار الدراسة المسماة "تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات القيادة لعام 2018: المسؤوليات العالمية، وتنفيذ الأهداف".

يتم تنقيط كل مؤشر لجهة معينة باعتماد مقياس من 0 إلى 10. وتُحسب نقطة كل مقصد كمتوسط حسابي بسيط لنقاط المؤشرات التي تشكل هذا المقصد. أما بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة، فتُحسب نقطة كل هدف كمتوسط حسابي لنقاط مختلف المقاصد المكونة للهدف. وبالتالي يتم الحصول على المؤشر التركيبي لأهداف التنمية المستدامة الجهوية بحساب متوسط نقاط مختلف أهداف التنمية المستدامة.

ويمكن هذا المؤشر التركيبي من مقارنة وتصنيف أداء جهات المملكة الاثنا عشر من حيث قربها من تحقيق الأهداف التي سطرته رؤية 2030.

كشف تحليل أداء جهات المغرب وفق المؤشر التركيبي لأهداف التنمية المستدامة أن جهتي العيون- الساقية الحمراء والداخلة - وادي الذهب تتصدران الترتيب، تليهما جهة الدار البيضاء- سطات، كلميم- واد نون وسوس- ماسة، بينما تكافح جهات أخرى مثل درعة - تافيلالت وبنو ملال- خنيفرة من أجل الانخراط في دينامية حقيقية تسمح لها بسد الفجوة التي تفصلها عن الجهات ذات الأداء الجيد.

وعلى الرغم من تصنيفها في أواخر الترتيب على مستوى المؤشر التركيبي لأهداف التنمية المستدامة، فإن جهة درعة- تافيلالت تحتل رتبة جيدة فيما يتعلق بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة "التعليم الجيد" (المركز الثالث)، والهدف 7 "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة" (المركز الخامس)، والهدف 6 "المياه النظيفة والنظافة الصحية" (المركز السابع). وكذلك بالنسبة لجهة بني ملال- خنيفرة التي حصلت على نقاط مشجعة فيما يخص الهدف 10 "الحد من أوجه عدم المساواة" (المركز الرابع) والهدف 2 "القضاء التام على الجوع" (المركز الخامس).



خريطة 3: خريطة الجهات حسب المؤشر التركيبي لأهداف التنمية المستدامة

²⁵ نظرا لعدم توفر المعلومات على الصعيد الجهوي، اقتصرَت الدراسة على 11 هدفا للتنمية المستدامة عوض 17. وهكذا، فإن هذا التحليل لا يشمل الهدف 5 الذي يهم المساواة بين الجنسين، والهدف 12 الذي يخص الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والهدف 13 الذي يخص الإجراءات المرتبطة بمواجهة التغيرات المناخية، والهدف 15 الذي يعنى بالحياة على الأرض، والهدف 16 حول السلم والعدالة والمؤسسات الفعالة، ثم الهدف 17 الذي يهم الشراكة لتحقيق الأهداف.

المؤشر الاستدلالي لأهداف التنمية المستدامة	الهدف 14	الهدف 11	الهدف 10	الهدف 9	الهدف 8	الهدف 7	الهدف 6	الهدف 4	الهدف 3	الهدف 2	الهدف 1	الجهات
1	3	2	8	2	10	6	2	1	2	6	2	العيون الساقية الحمراء
2	1	1	1	4	6	13	1	2	13	13	1	الداخلة وادي الذهب
3	9	13	5	1	2	1	3	6	7	3	3	الدار البيضاء سطات
4	2	3	11	7	13	1	5	4	5	1	11	كلميم واد نون
5	4	4	6	8	1	4	4	8	10	10	8	سوس ماسة
6	5	5	3	10	7	3	13	7	11	7	4	طنجة تطوان الحسيمة
7	10	12	13	3	4	10	6	5	4	2	5	الرباط سلا القنيطرة
8	6	9	10	5	5	8	7	9	6	11	7	الصعيد الوطني
9	11	6	9	6	8	7	9	11	8	8	9	فاس مكناس
10	7	11	2	11	3	9	10	13	9	9	6	مراكش آسفي
11	8	7	7	9	9	11	11	10	3	4	10	الشرق
12	11	10	12	13	12	5	8	3	12	12	13	درعة تافيلالت
13	11	8	4	12	11	12	12	12	1	5	12	بني ملال خنيفرة

الجدول 1 : ترتيب الجهات حسب المؤشر التركيبي لأهداف التنمية المستدامة (2014)

أما من حيث تطور المؤشر التركيبي لأهداف التنمية المستدامة، فتعتبر كل من جهتي طنجة - تطوان - الحسيمة ومراكش - آسفي من أكثر الجهات التي حسنت نتائجها، متقدمة بذلك بثلاث مراتب منذ 2004 لتحتل على التوالي المرتبتين السادسة والتاسعة في عام 2014. ومن ناحية أخرى، فقد تراجع تصنيف بعض الجهات على مستوى المؤشر التركيبي لأهداف التنمية المستدامة، ويهم الأمر كلا من جهة الرباط-سلا-القنيطرة، التي تراجعت برتبتين لتحتل المرتبة السابعة، والجهة الشرقية التي انتقلت من المرتبة الخامسة إلى المرتبة العاشرة بين سنتي 2004 و2014.

5. إنجازات مهمة في المجال الاجتماعي مع استمرار الفوارق الاجتماعية

ساهمت الإنجازات الاقتصادية التي حققها المغرب خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى تكثيف برامج محاربة الفقر والتهمة، في تحسين مستوى معيشة السكان. وقد كان للمجهود المالي للدولة من خلال رصد اعتمادات مهمة للقطاعات الاجتماعية دورا أساسيا في هذا التحسن. ومن جهة أخرى، فقد مكن التزام المغرب بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز المكتسبات في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من تسجيل تقدم ملحوظ في مجال التنمية البشرية ببلادنا.

ونتيجة لذلك، فقد سجل مستوى معيشة السكان تحسنا ملحوظا، كما يتضح من خلال تطور الدخل الفردي الوطني الخام الذي بلغ 31.233 درهم سنة 2018 مقابل 25.486 درهم سنة 2012 بمتوسط زيادة سنوية ناهزت 3,5%. وعلى العموم، فقد انعكس التحسن الذي عرفه مستوى المعيشة على معدلات الفقر والهشاشة التي سجلت انخفاضا مهما، إذ انتقلت على التوالي بين سنتي 2012 و2018 من 7,1% إلى 1,4% ومن 15,7% إلى 9%. إلا أن استمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية والتفاوتات بين الجنسين مازال يشكل تحديا حقيقيا أمام تحقيق الأهداف المرجوة ولضمان المكتسبات المسجلة.

1.5. إنجازات مهمة في مجال محاربة الفقر مع استمرار بعض الفوارق

سجل تطور المستوى المعيشي للسكان تقدما ملموسا، حيث عرف هذا المؤشر، الذي يتم قياسه اعتمادا على المتوسط السنوي للنفقات المتاح لكل فرد، ارتفاعا مستديما ومنظما. وقد ساهم هذا التطور في انخفاض مؤشرات الفقر.



مبيان 26 : تطور معدل الفقر بين 2012 و2017

وهكذا، فقد مكن تحليل وضعية الفقر بالمغرب خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2017 من رصد منحنى انخفاض الفقر النقدي الذي يتم احتسابه استنادا إلى عتبة الفقر المطلق²⁶. وحددت هذه العتبة بالنسبة لسنة 2017 في 4.875 درهم بالوسط الحضري وفي 4.505 درهم بالوسط القروي.

وهكذا، عرفت نسبة الفقر المطلق على المستوى الوطني انخفاضا بحوالي 5,7 نقطة مئوية خلال الفترة ما بين 2012-2017 منتقلة من 7,1% إلى 1,4%²⁷. وقد انتقل هذا المعدل من 2,9% إلى 0,1% في المجال الحضري ومن 13% إلى 3,4% في المجال القروي.

أما فيما يخص معدل الهشاشة²⁸، فقد تراجع بشكل ملموس خلال نفس الفترة ليصل إلى 9% سنة 2017 مقابل 15,7% سنة 2012 على الصعيد الوطني. ففي المجال الحضري، انتقل معدل الهشاشة من 10% إلى 3,8% ومن 23,9% إلى 17,5% في المجال القروي. ويظل معدل الفقر النسبي²⁹ مرتفعا رغم تراجعه، خصوصا في العالم القروي، حيث تراجع هذا المعدل بنحو 1,7 نقطة مئوية على الصعيد الوطني مقارنة مع سنة 2012، ليصل إلى 19,7% سنة 2017. وقد سجل الوسط الحضري انخفاضا أكبر في معدل الفقر النسبي حيث بلغ 8,7% سنة 2017 متراجعا ب 2,1 نقطة مئوية مقارنة مع سنة 2012.

ونتيجة للجهود المبذولة في هذا المجال، فقد عرف معدل الفقر متعدد الأبعاد تراجعا مهما على الصعيد الوطني حيث بلغ 2,7% سنة 2017 مقابل 4,7% سنة 2012. وتبقى هذه النسبة مرتفعة في الوسط القروي حيث بلغت 6,2% سنة 2017 (10,7% سنة 2012)، في حين أن هذه النسبة تظل شبه منعدمة في الوسط الحضري (1% سنة 2017 مقابل 1,4% سنة 2012).

وفيما يتعلق بالفقر حسب التقييم الذاتي، فإن نسبته سجلت ارتفاعا خلال الفترة 2012-2017 من 46,6% سنة 2012 إلى 50,1% سنة 2017.

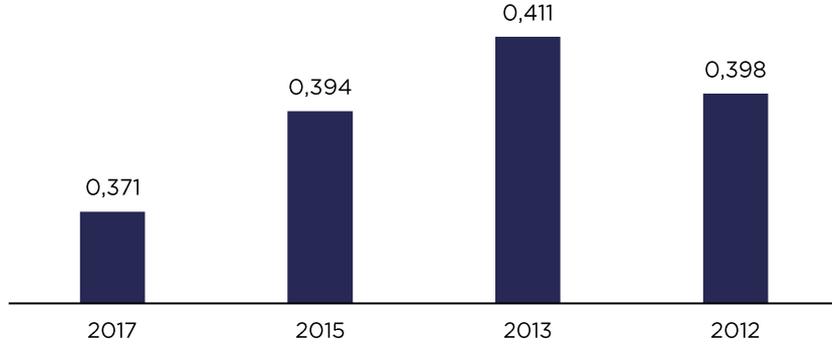
²⁶ تحدها المندوبية السامية للتخطيط وفق المعايير المعتمدة من طرف منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بالنسبة للمكون الغذائي مع تقدير للمكون غير الغذائي حسب المنهجية المتبعة من قبل البنك الدولي.

²⁷ استنادا إلى بيانات المرصد الوطني للتنمية البشرية 2017.

²⁸ نسبة السكان الذين تصل حصة الفرد منهم من الاستهلاك ما بين 1 و1,5 من عتبة الفقر.

²⁹ 60% من متوسط نفقات استهلاك الفرد.

والجدير بالذكر أن الفوارق الاقتصادية لاتزال مرتفعة نسبيا سواء تعلق الأمر بالدخل (34,1%) أو بالأجور (27,4%) أو نفقات الاستهلاك (22,1%). بيد أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار مؤشر جيني (GINI) للتفاوتات الاجتماعية، فإن تطوره يظهر تراجعا طفيفا في الفوارق الاجتماعية من 0,398 إلى 0,371 خلال الفترة 2012-2017.³⁰



المصدر: البحث الوطني لتتبع الأسر - المرصد الوطني للتنمية البشرية

مبيان 27 : تطور مؤشر جيني ما بين 2012 و2017

2.5. نحو أفق جديد لتعزيز سياسات التشغيل النشيطة

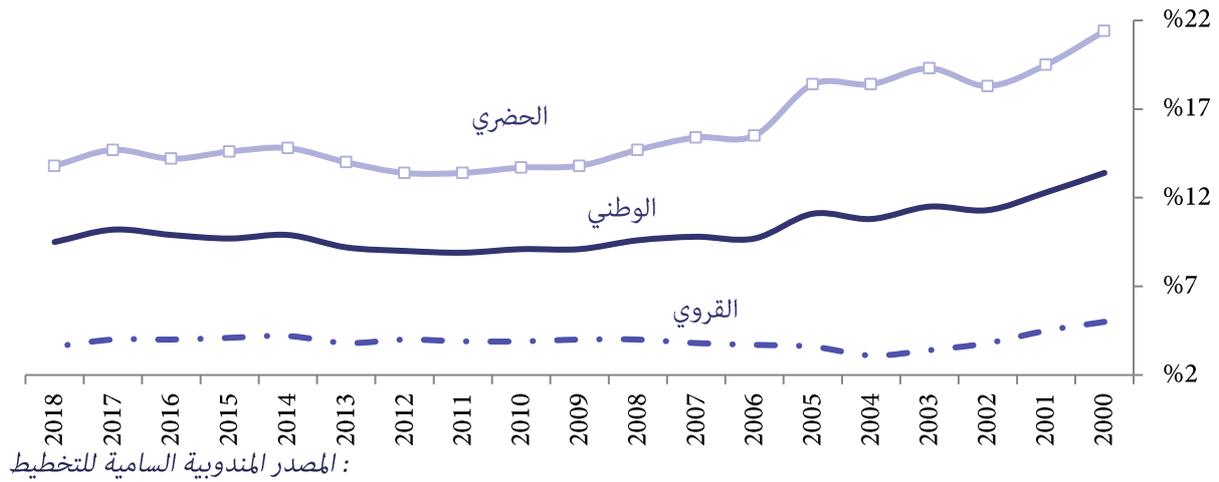
يعد التشغيل المصدر الرئيسي للاندماج الاجتماعي، حيث يلعب دورا مهما في خلق الثروة وتوزيعها العادل. وفي هذا الإطار، تندرج سياسة مكافحة البطالة ضمن أولويات السلطات العمومية. فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتعزيز دينامية سوق الشغل، وخاصة لفائدة الشباب حاملي الشهادات. غير أن تقييم نتائج هذه التدابير يكشف عن محدوديتها، على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة والقطاع الخاص، حيث لا يزال سوق الشغل يعاني من بعض الاختلالات الكمية والنوعية.

تقليص معدل البطالة تحت عتبة 10%

بالرغم من مستواه الذي يظل مرتفعا، عرف معدل البطالة تراجعا من 13,4% سنة 2000 إلى 9,5% سنة 2018. وفضلا عن ذلك، فإن عدد العاطلين عن العمل في المغرب لا يزال يتجاوز عتبة المليون شخص (1.137.000 في 2018 مقابل 1.368.000 في سنة 2000)، ويشكل الشباب حوالي 79% منهم. ويعكس هذا الوضع ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على إحداث ما يكفي من فرص الشغل، وهو ما يظهر جليا من خلال تراجع مؤشر مرونة النمو نسبة إلى التشغيل³¹ خلال السنوات الأخيرة.

³⁰ تم احتساب هذه المؤشرات انطلاقا من بيانات المرصد الوطني للتنمية البشرية 2017

³¹ يرتبط مفهوم محتوى النمو الاقتصادي من مناصب الشغل بعلاقة تطور هذين المؤشرين. ويتم الحصول عليه من خلال حساب مرونة إحداث مناصب الشغل بالمقارنة مع تطور الناتج الداخلي الخام. ويظهر مدى قدرة نقطة إضافية من معدل النمو الاقتصادي على خلق مزيد من فرص الشغل أو العكس.



مبيان 28 : تطور معدل البطالة بين 2000 و 2018

ويعود تراجع معدل البطالة خلال سنة 2018 إلى إحداث 110.069 منصب شغل مقابل 86.000 سنة 2017. وتعزى هذه النتيجة إلى المناصب المحدثّة على مستوى كل من قطاع الخدمات وقطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية، وقطاع الفلاحة والغابات والصيد وكذا قطاع البناء والأشغال العمومية.

وخلال الفترة 2001-2017، شهد سوق الشغل إحداث ما يزيد عن 2 مليون منصب صافي، أي ما يقارب 122 ألف منصب في المتوسط السنوي. غير أن هذه الأرقام تخفي دينامية متباينة حسب القطاعات والظرفية الاقتصادية.

يظل قطاع الخدمات المزود الرئيسي للشغل بالمغرب، حيث ساهم في إحداث ما يقارب 1,416 مليون منصب شغل خلال الفترة ما بين 2001 و2017 متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية (+542.400 منصب شغل). وقد ساهمت هذه المناصب المحدثّة في تعويض الخسائر من مناصب الشغل المسجلة على مستوى الأنشطة القطاعية الأخرى خلال الفترة 2007-2008 (الفلاحة : -172.000 والصناعة : -50.700)

وبذلك، سجل قطاع البناء والأشغال العمومية أسرع نمو من حيث خلق فرص الشغل (3,6% في المتوسط سنويا بين 1999 و2017). وأدى هذا التسارع إلى زيادة حصة التشغيل في هذا القطاع من مجموع فرص الشغل من 6,3% سنة 1999 إلى 9,8% سنة 2017. وموازية مع ذلك، تحسن مستوى التشغيل في قطاع الخدمات بوتيرة مضطربة بحوالي 2,2% سنويا، حيث ساهم في إحداث 77.625 منصب شغل في المتوسط سنويا بين 1999 و2017.



مبيان 29 : إحداث مناصب الشغل حسب الأنشطة الاقتصادية بين 2001 و 2017

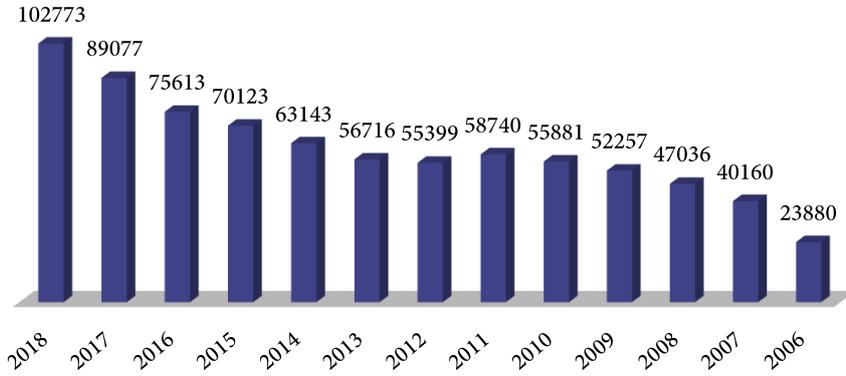
بلورة برامج لتحسين إدماج وقابلية تشغيل الشباب حاملي الشهادات

تنفيذا لتوجهات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل خلال الفترة 2017-2021، فقد تم اعتماد مجموعة من البرامج النشيطة للتشغيل، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى دعم الشغل المؤدى عنه والإدماج المهني وتحسين قابلية التشغيل وتدريب الباحثين عن شغل ودعم التشغيل الذاتي.

دعم الشغل المأجور والإدماج المهني

يشتمل برنامج "إدماج" على عقود تدريب وإدماج، وهي عبارة عن آلية تحفيزية ترمي إلى تشجيع المقاولات على التوظيف، من خلال اتفاقيات التدريب لصالح الباحثين عن عمل من حاملي الشهادات لفترة زمنية محددة، وذلك لتمكينهم من اكتساب خبرة مهنية وتحسين قابليتهم للاندماج في سوق الشغل.

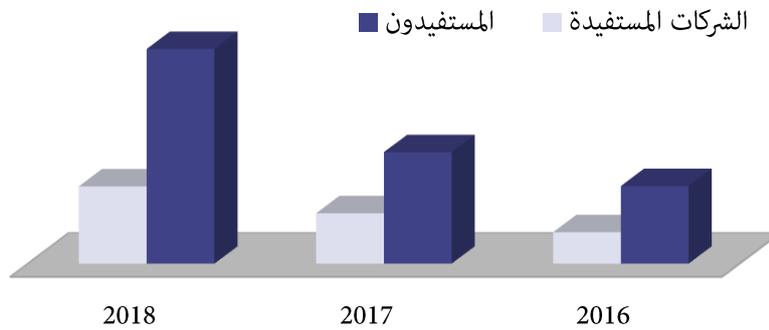
ومنذ انطلاقه وحتى نهاية سنة 2018، مكن البرنامج من إدماج حوالي 799.800 مستفيد في سوق الشغل عبر عقود التدريب والإدماج (عقود لفترة محددة أو غير محددة)، بما في ذلك 102.773 مستفيد برسم سنة 2018. وقد تجاوزت هذه النتيجة بكثير الهدف المسطر للبرنامج المحدد في 90.000 مستفيد، وهو ما يمثل معدل إنجاز قدره 114%.



المصدر : وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان 30 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "إدماج" خلال الفترة 2018-2006

وبالنسبة لبرنامج "تحفيز" الذي يهدف إلى تعزيز فرص العمل في المقاولات أو الجمعيات أو التعاونيات المنشأة حديثاً، فقد استفاد 11.626 شخصاً من هذا البرنامج منذ بدء انطلاقه في سنة 2016، منهم 6.180 مستفيد خلال سنة 2018.



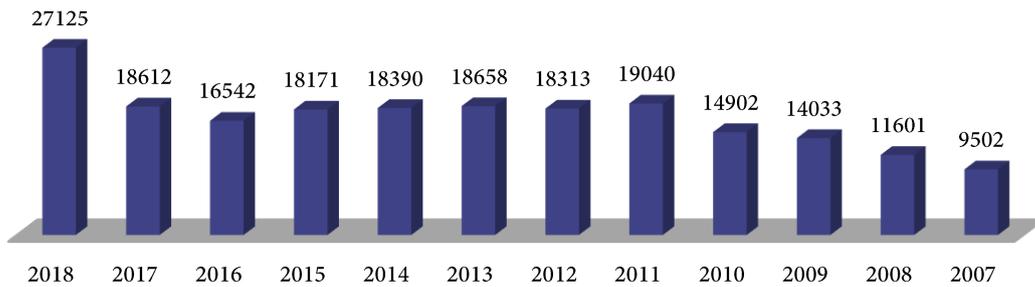
المصدر : الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 31 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "تحفيز" منذ انطلاقه

تحسين قابلية التشغيل والتكوين لدى الباحثين عن الشغل

يهدف برنامج "تأهيل" إلى تحسين قابلية التشغيل لدى الباحثين عن شغل من حاملي الشهادات، وذلك من خلال اكتساب المهارات المهنية لشغل المناصب المحدثة فعلياً أو التي يمكن إحداثها. وفي هذا الإطار، يشتمل البرنامج على ثلاثة أنماط من التكوين: التكوين التعاقدى من أجل التشغيل والتكوين التأهيلي أو إعادة التكوين والدعم لفائدة القطاعات الناشئة.

ومنذ انطلاقه، استفاد 201.900 من الباحثين عن شغل من برنامج "تأهيل"، بما في ذلك 27.125 مستفيد خلال سنة 2018. وقد استحوذت القطاعات الناشئة على 47,4% من إجمالي المستفيدين.



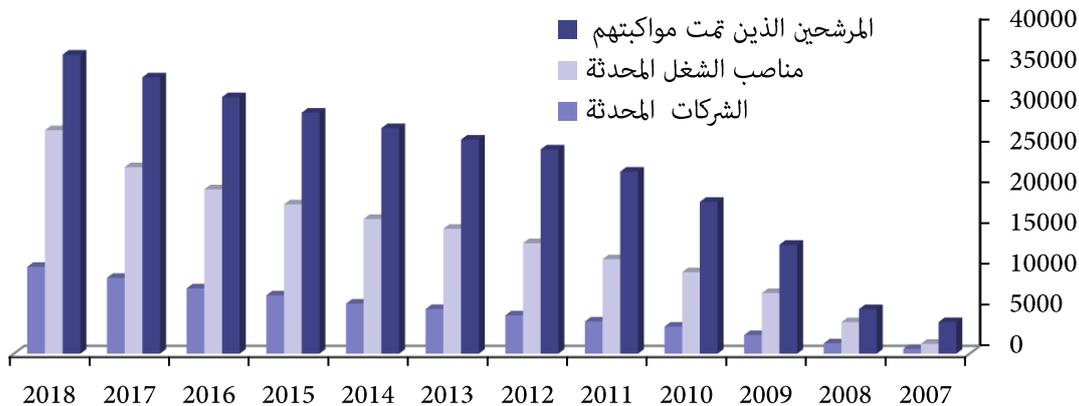
المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 32 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "تأهيل" منذ انطلاقه

دعم التشغيل الذاتي

يهدف برنامج دعم التشغيل الذاتي إلى تحفيز روح المبادرة ودعم إنشاء المقاولات الصغيرة جداً والأنشطة المدرة للدخل من خلال مواكبة حاملي المشاريع.

ومنذ انطلاق برنامج دعم التشغيل الذاتي إلى متم سنة 2018، تم توفير الدعم لحوالي 36.648 شخص. كما تم إحداث 10.654 مقولة صغيرة جداً وأنشطة مدرة للدخل، مما مكن من إحداث 27.377 منصب شغل. وخلال سنة 2018، تمت مواكبة 2.785 من حاملي المشاريع.



المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 33 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "دعم التشغيل الذاتي" 2018-2007

تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل

تضع الاستراتيجية الوطنية لإنعاش التشغيل توجهات استراتيجية لتعزيز الشغل المنتج واللائق وتتمحور حول النقاط التالية:

- تقديم الدعم لإحداث فرص الشغل من خلال تشجيع الاستثمار المنتج وتوجيه الحوافز نحو الاستثمارات المحدثة لمزيد من فرص الشغل.
 - تقريب نظام التربية ومحو الأمية من احتياجات سوق الشغل من خلال تكييف برامج التكوين مع العروض وفرص العمل المتوفرة وتحسين قابلية التشغيل لدى حاملي الشهادات.
 - إلغاء برامج تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل المأجور من خلال تقييم وتعديل برامج النهوض بالتشغيل، وتطوير برامج التشغيل الذاتي ومواصلة تطوير برامج التأهيل لفائدة العمال المطرودين ودعم مبادرات التشغيل الذاتي لدى الشباب حاملي المشاريع ...
 - تعزيز نظم الوساطة في سوق الشغل وجعل خدماتها أقرب إلى المواطنين من خلال تحسين كفاءة آليات الوساطة لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ومؤسسات الوساطة الأخرى.
 - تنفيذ البرامج الجهوية لتشجيع التشغيل عن طريق إنشاء آلية جهوية تهدف إلى تحقيق تكامل ونجاعة تدخلات مختلف الفاعلين على المستوى الجهوي.
 - تحسين أداء سوق الشغل وظروف العمل من خلال دعم مهام المرصد الوطني لسوق الشغل وإحداث نظام معلوماتي حول سوق الشغل لفائدة مختلف الفاعلين.
- ومن أجل تنزيل هذه الإجراءات وتعزيز أوجه التناسق بين مختلف الفاعلين في تنفيذ السياسات الوطنية والجهوية في هذا المجال، نظمت وزارة التشغيل والإدماج المهني خلال الربع الأول من سنة 2019، اثنا عشر اجتماعا جهويا حول التشغيل والتكوين.
- وتعتبر هذه الاجتماعات الجهوية فرصة لتبني رؤية مشتركة فيما يتعلق بالرهانات التي تصاحب التنزيل المجالي لاستراتيجية التشغيل واستكشاف الرافعات اللازمة لإنجاحها، مع التركيز بشكل خاص على التشغيل الذاتي وإحداث مشاتل لخلق المقاولات وتعزيز التكوين الكفيل بتطوير المهارات على نطاق واسع.

3.5. مواصلة تنزيل إصلاح منظومة التربية والتكوين

- باعتبارها أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية، عرفت منظومة التربية والتكوين ورشا إصلاحيا شاملا أدى إلى إعادة تأسيس وتجديد المدرسة المغربية لتتماشى ومعايير الجودة المعتمدة لدى الدول المتفوقة في هذا المجال.
- لقد تم تحقيق تقدم كبير خاصة على المستوى الكمي، في إطار تنفيذ الميثاق الوطني للتربية والتكوين والمخطط الاستعجالي. كما مكن اعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999 من وضع رؤية جديدة لإصلاح المدرسة المغربية في أفق سنة 2020. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، لا تزال حصيللة إنجازات تنفيذ توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، لأزيد من عقد من الإصلاحات، ضعيفة وغير مرضية.
- وفي هذا الإطار، أعدت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المخطط الاستعجالي 2009-2012 من أجل تسريع وتيرة تنزيل أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إلا أن التدابير المتخذة لم تكن لها تأثيرات مهمة على النظام التعليمي من حيث تحسين الظروف المدرسية وانخفاض معدل الهدر المدرسي.
- ومن أجل إعطاء دفعة قوية لمسلسل إصلاح هذا القطاع الحيوي، شكل الخطاب الملكي المؤرخ في 20 غشت 2013 خارطة طريق لإصلاح المدرسة المغربية وتحسين أدائها.
- واستجابة للتوجيهات الملكية، أعدت الهيئة الوطنية للتقييم التابعة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تقريرا تحليليا يتعلق بتقييم عقد من تنزيل « الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبحث العلمي 2000-2013: المكتسبات والمعوقات والتحديات»، حيث سلط هذا التقرير الضوء على الاختلالات المزمنة التي لا تزال تعاني منها المدرسة المغربية، وتحديد مصادر الخلل العميقة التي ينبغي التغلب عليها لإخراج المدرسة المغربية من أزمتها الهيكلية.

وفي هذا الإطار، قام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بإعداد رؤية استراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030). وتتمحور هذه الأخيرة حول عدة رافعات استراتيجية تتمثل رهاناتها الكبرى في ترسيخ مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص ومدرسة الجودة للجميع ومدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي.

ومن أجل تفعيل التوصيات الاستراتيجية لهذه الرؤية، عرفت سنة 2019 المصادقة والنشر بالجريدة الرسمية للقانون- الإطار رقم 51-17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والذي يعتبر تفعيلًا لأهداف التنمية البشرية والمستدامة، وضمان الحق في التربية للجميع. كما يجسد القانون - الإطار تعاقدا يلزم الدولة والفاعلين الآخرين والشركاء في الميدان ويلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته.

وبالرغم من التحديات الكبرى التي يواجهها قطاع التربية والتكوين، مكنت مختلف الإجراءات المتخذة من تسجيل تحسن مهم في العديد من المؤشرات ذات الارتباط بورش التعليم الأولي وتعميم التعليم الابتدائي وانخفاض نسبي للهدر المدرسي.

نحو تعميم التعليم الأولي

اعتبارا لأهمية الاستثمار في الطفولة المبكرة ومدى تأثيره في إنجاح مسار التعلم ومحاربة الهدر المدرسي، تم تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال من خلال تنزيل البرنامج الوطني للتعليم الأولي، والذي يستهدف تعميم استفادة الأطفال من التعليم الأولي في أفق الموسم الدراسي 2027-2028.

وبذلك، سجلت نسبة التمدرس بالتعليم الأولي تطورا ملحوظا حيث بلغت 57,8% سنة 2018-2019 مقابل 45,3% سنة 2017-2018. وقد استلزم ذلك إحداث وتجهيز 5.833 قسما دراسيا سنة 2019، بالإضافة إلى إعادة تأهيل وتجهيز 1.465 حجرة دراسية، مما مكن من تسجيل 100.672 طفل جديد بالتعليم الأولي. وقد تطلب ذلك غلفا ماليا بلغ 1.350 مليون درهم.

تطور معدلات التمدرس والهدر المدرسي والاحتفاظ واستكمال الدراسة

انتقل معدل التمدرس على المستوى الوطني خلال الموسمين الدراسي 2017-2018 و 2018-2019، بالتعليم الابتدائي من 99,5% إلى 99,8%. كما انتقلت هذه النسبة بالتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي على التوالي من 89,7% إلى 91,8% ومن 65,8% إلى 66,9% خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق بالهدر المدرسي، فقد تم تسجيل تراجع ملحوظ في هذه النسبة بالتعليم الابتدائي حيث انتقلت من 2,9% سنة 2014-2015 إلى 0,6% سنة 2018-2019. كما انتقلت هذه النسبة بالتعليم الثانوي الإعدادي من 12,2% إلى 10,2% خلال نفس الفترة، في حين عرف عدد المنقطعين عن الدراسة انخفاضا مهما بالثانوي التأهيلي حيث انتقلت نسبة الهدر المدرسي من 13,9% إلى 9,1%.

كما تم تسجيل انخفاض مهم في نسب الاحتفاظ، حيث وصلت برسم الموسم الدراسي 2018-2019 بالتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي على التوالي 4,4% و 11,5% و 8%.

أما بخصوص نسبة استكمال الدراسة، فقد تم تسجيل 95,8% من التلاميذ اللذين ولجوا السنة الأولى من التعليم الابتدائي سابقا، تمكنوا من استكمال دراستهم بهذا السلك التعليمي خلال السنة الدراسية 2018-2019، بينما وصلت هذه النسبة 86,7% خلال السنة الدراسية 2014-2015، مما يدل عن تحسن نسبي لمستوى احتفاظ التعليم الابتدائي بالتلاميذ.

تحسين جودة التربية والتكوين

ترتكز الجهود المبذولة أساسا على تعميم التمدرس وتقليص نسبة الهدر المدرسي وتحسين جودة التعليم وذلك للحد من الخصائص في العرض المدرسي وتنويعه بما يستجيب للخصوصيات المحلية لمختلف جهات المملكة وكذا تنويع الدعم الاجتماعي من أجل التمدرس، فضلا عن تطوير النموذج البيداغوجي.

تعزير العرض المدرسي للتمدرس

بذلت السلطات العمومية كبيرة من أجل العمل على توسيع البنية التحتية المدرسية من خلال بناء المزيد من المؤسسات التعليمية والحجرات الدراسية وتأهيل المؤسسات المتواجدة. وبلغ عدد المؤسسات التعليمية بالأسلاك التعليمية الثلاثة، برسم الموسم

الدراسي 2018-2019 ما مجموعه 11.032 مؤسسة على المستوى الوطني، 54% منها بالوسط القروي (بزيادة 127 مؤسسة على المستوى الوطني، منها 54 مؤسسة بالوسط القروي عن الموسم 2017-2018)، بما فيها 134 مدرسة جماعية (بزيادة 10 مؤسسات عن الموسم الماضي) وتأهيل ما يقارب 1.780 مؤسسة تعليمية برسم الموسم الحالي.

تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي للمتمدرسين

ويواصل قطاع التربية الوطنية تنفيذ جملة من التدابير الرامية إلى تعزيز الدعم الاجتماعي للمتمدرسين وتجاوز المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمدد أبناء الفئات المعوزة. وتتمثل هذه التدابير في توسيع المجال الجغرافي لبرنامج "تيسير"، الأمر الذي يمكن من رفع عدد المستفيدين إلى 1,8 مليون تلميذ مستفيد مميّزاً سنوية تبلغ 1,65 مليار درهم.

وفيما يخص المبادرة الملكية "مليون محفظة"، انتقل عدد المستفيدين من 4,2 مليون تلميذ سنة 2017-2018 إلى 4,3 مليون تلميذ سنة 2018-2019. وقد بلغ الغلاف المالي المخصص من طرف صندوق التماسك الاجتماعي لهذه المبادرة حوالي 250 مليون درهم سنة 2019. وفيما يتعلق بالمستفيدين من خدمات الداخليات والمطاعم المدرسية، فقد استفاد 1.701.877 تلميذ برسم الموسم الدراسي 2018-2019، حيث خصص لها غلاف مالي قدره 1,470 مليار درهم سنة 2019، أي بزيادة قدرها 63% مقارنة بالسنة الماضية.

حصيلة برامج محو الأمية وما بعد محو الأمية

بلغ عدد المستفيدين من برامج محو الأمية 847.520 شخص سنة 2017-2018 مقابل 390.000 فقط سنة 2001-2002. ويظهر تحليل المستفيدين حسب الجنس أن النساء المستفيدات يمثلن 90,2% من مجموع المسجلين، كما بلغت هذه النسبة 53,55% بالوسط القروي.

وفي نفس السياق، بلغ عدد المستفيدين من برامج ما بعد محو الأمية 191.304 شخص برسم سنة 2017-2018، 96,1% منهم من النساء (45,4% منهن ينحدرن من الوسط القروي). كما بلغت نسبة مشاركة النساء في هذين البرنامجين 91,1%، أي 946.611 امرأة مستفيدة خلال سنة 2017-2018.

تطور قطاع التكوين المهني: "مدن المهن والكفاءات" رافعة استراتيجية لتحسين التنافسية

يلعب التكوين المهني دوراً متميزاً في تهيئة العنصر البشري وتلبية الحاجيات القطاعية من اليد العاملة المؤهلة، مع ضمان الملاءمة المستمرة للمهارات المكتسبة ومتطلبات سوق الشغل.

وبخصوص الطاقة الاستيعابية، ارتفع عدد المتدربين بالتكوين المهني الأساسي الخاص والعمومي من 426.358 متدرب سنة 2018-2019 إلى 452.904 خلال الفترة 2019-2020.

تهدف خريطة الطريق الجديدة لتطوير التكوين المهني إلى تهيئة المكتسبات المسجلة بقطاع التكوين المهني وتأهيل عرضه وإعادة هيكلة شعبه، تماشياً مع ملاءمة متطلبات سوق الشغل، كما تروم تأهيل عرض التكوين المهني وإحداث جيل جديد من مراكز التكوين، وكذا تحديث وتطوير الطرق البيداغوجية من أجل تحسين جاذبية التكوين المهني وتعزيز التشغيل لدى الشباب عبر مجموعة من البرامج والتكوينات التأهيلية قصيرة المدى.

وفي هذا الإطار، ستتوفر كل جهات المملكة على "مدن للمهن والكفاءات" متعددة الأقطاب والتخصصات باعتبارها الحجر الأساس لخريطة الطريق التي تعطي أهمية كبرى لإتقان اللغات ومقاربة الاعتماد على الكفاءات وإعطاء الأولوية للتكوين في محيط العمل عن طريق التناوب.

وستضم هذه المدن الجديدة للمهن والكفاءات تكوينات تستجيب لخصوصيات وإمكانات كل جهة على حدة، وذلك في المهن المرتبطة بالأنشطة التي تخصص فيها الجهة المتواجدة بها كما تهم توفير التكوين في مهن المستقبل المتعلقة بالمجال الرقمي وترحيل الخدمات.

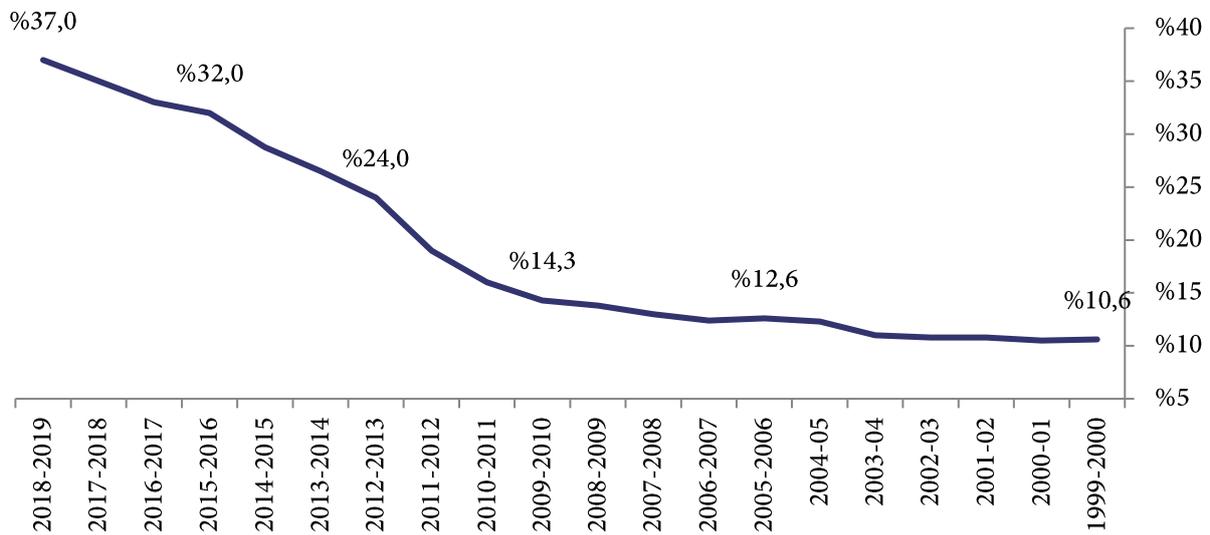
كما أن هذه المدن الجديدة ستشتغل وفق مبدأ التعاضد وترشيد الموارد المشتركة المتوفرة، لاسيما المنصات الرقمية ومراكز اللغات ومراكز التأهيل للمهن والمكاتب الوسائطية والداخليات والملاعب الرياضية.

وستتمتع هذه المدن بصفة شركات مجهولة الاسم، تابعة للمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، بصفته صاحب المشروع، وسيدير هذه المدن مجلس إداري ثلاثي الأقطاب، يضم المهنيين والجهة والدولة. وسيتم البدء في الافتتاح التدريجي للمدن الجديدة انطلاقاً من الموسم الدراسي لسنة 2021. وسيطلب هذا المشروع كلفة إجمالية بقيمة 3,6 مليار درهم من مساهمة الدولة والمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل والجهات.

تحسين وتجويد التعليم العالي والبحث العلمي

باعتباره رافعة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يلعب قطاع التعليم العالي والبحث العلمي دوراً استراتيجياً في تأهيل الشباب للاندماج المهني والاجتماعي وفي توفير الموارد البشرية المؤهلة وتطوير البحث العلمي والابتكار للاستجابة لحاجيات الاقتصاد الوطني.

وقد بلغ معدل التمدرس بالتعليم العالي 37% برسم السنة الجامعية 2018-2019 مقابل 10,6% فقط سنة 1999-2000. وفي نفس السياق، بلغ عدد الطلبة المسجلين بالتعليم العالي 876.005 طالب سنة 2018-2019 بزيادة سنوية متوسطة ناهزت 6,3%.



المصدر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

مبيان 34 : تطور معدل التمدرس للفئة 18-22 سنة بالتعليم العالي

وفي هذا السياق، تم إعداد خطة استراتيجية ومخطط عمل للفترة 2017-2021 من أجل تحسين نظام التعليم العالي والبحث العلمي. يهدف هذا المخطط إلى تمكين الجامعة من الانخراط الكامل في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وفق معايير الجودة المعتمدة دولياً.

وتتضمن هذه الخطة أربعة محاور أساسية للعمل، يتم تنزيلها من خلال جملة من الإجراءات والتدابير العملية كما يلي:

- تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي لترسيخ الإنصاف وتكافؤ الفرص واستدامة التعلم؛
- الارتقاء بالجودة لتحسين اندماج خريجي التعليم العالي وملاءمتهم مع متطلبات التنمية وسوق الشغل؛
- تطوير حكامه منظومة التعليم العالي؛
- دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية المستدامة.

4.5. قطاع الصحة: أهم الإنجازات والتحديات

خلال العشرين سنة الماضية، حقق قطاع الصحة بالمغرب إنجازات مهمة همت بالأساس خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال، وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية والتكفل بالحالات الطبية الاستعجالية خصوصا في المناطق المعزولة.

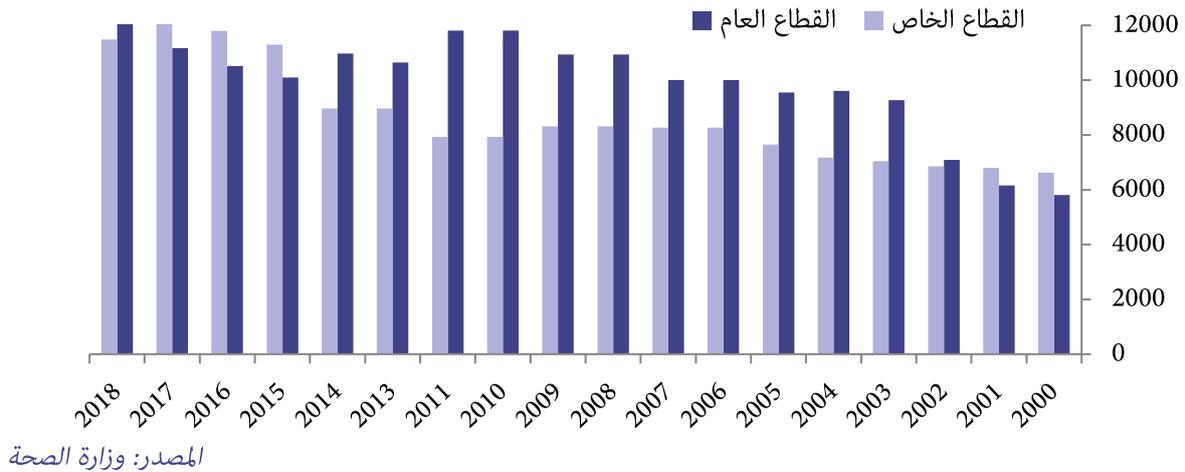
إلا أن هذه الإنجازات، لا يجب أن تحجب بعض جوانب الخصائص التي تؤثر سلبا على الأداء العام لهذا القطاع الحيوي. ونخص بالذكر إشكاليات الولوج الجغرافي للخدمات الصحية خاصة في المناطق النائية وتوفر الموارد البشرية الصحية وجودة الخدمات الصحية المقدمة وتكلفتها المرتفعة بالنسبة للأسر. ولإيجاد الحلول المناسبة لهذه الإشكاليات، تمت بلورة "مخطط الصحة 2025".

1.4.5. مؤشرات القطاع الصحي

مكنت الجهود المبذولة لتعزيز الولوج للبنيات التحتية الصحية الأساسية ولتحسين صحة الأم والطفل وخفض وفيات الأمهات والأطفال، من تحقيق تحسن هام في أهم المؤشرات المتعلقة بالعرض والطلب. بيد أن هذا التطور لم يصاحبه انخفاض كاف في مستوى التفاوتات في مجال الصحة سواء تعلق الأمر بالتفاوتات بين المجالين الحضري والقروي أو بين الجهات. وتضاف إلى ذلك إشكالية توفر الموارد البشرية الصحية (كما وكيفيا) وتوزيعها الجغرافي الذي يشهد أيضا تفاوتات مهمة.

العرض الصحي: تطور مستمر للبنيات التحتية الصحية وخصائص متزايدة في الموارد البشرية

عرفت نسبة التأطير الطبي على العموم تحسنا مشجعا إلا أنها تظل دون مستوى المعايير المحددة من قبل منظمة الصحة العالمية. وهكذا، سجل عدد الأطباء على المستوى الوطني ارتفاعا يقدر بنحو 4,5% كمعدل سنوي في الفترة ما بين 2000 و2016. وقد بلغ عدد الأطباء في أكتوبر 2019، 25.579 طبيب. ومنذ سنة 2015، أصبح عدد الأطباء بالقطاع الخاص يفوق نظيره بالقطاع العام: 12.034 طبيب بالقطاع العام مقابل 13.545 طبيب بالقطاع الخاص.



مبيان 35 : تطور عدد الأطباء بالقطاعين العام والخاص 2000-2018

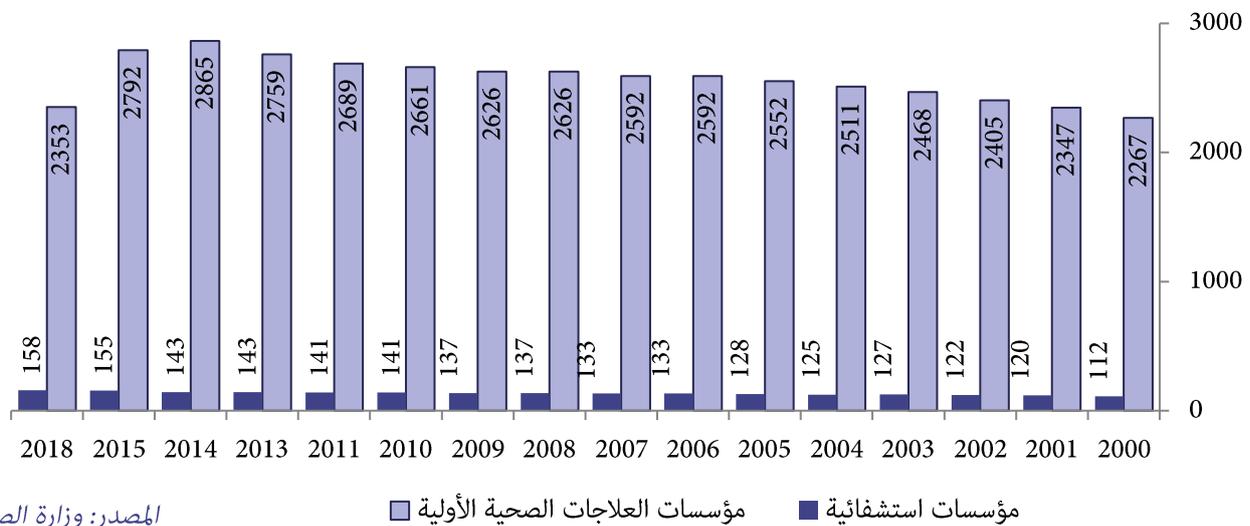
وقد عرف العرض شبه الطبي تطورا أقل (1,3% كمعدل سنوي ما بين 2000 و2016)، حيث بلغ عدد الممرضين والتقنيين 32.040 سنة 2016، مما أدى إلى استقرار نسبي في معدل التأطير شبه الطبي الذي انتقل من 1.097 شخص لكل ممرض سنة 2000 إلى 1.091 سنة 2016. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الممرضين بالقطاع العام قد عرف انخفاضا بنسبة 1,2% في أكتوبر 2019 مقارنة مع سنة 2016، حيث بلغ 31.657 شخص حسب إحصائيات الخريطة الصحية. وقد تعرف هذه الوضعية تفاقما كبيرا مع بلوغ عدد كبير من الممرضين سن التقاعد في السنوات القادمة³².

³² 8.521 ممرض وتقني حسب توقعات المحالين على التقاعد لوصولهم للسن القانونية للتقاعد بوزارة الصحة في أفق 2026. الموارد البشرية الصحية بالأرقام 2016.

وتظل الكثافة الطبية وشبه الطبية ضعيفة في المغرب مقارنة مع دول مماثلة، كما أنها لا ترقى إلى مستوى المعايير المحددة من طرف المنظمة العالمية للصحة³³. وتبلغ كثافة العاملين في مجال الصحة حاليا 7,3 طبيب لكل 10.000 شخص و9,2 ممرض لكل 10.000 شخص مقابل 11,4 و16,4 لكل 10.000 شخص في منطقة شرق المتوسط.

وتجدر الإشارة أيضا إلى التوزيع غير المتكافئ للعاملين في مجال الصحة على الصعيد الجهوي مع تركز الموارد البشرية الصحية في محور الدار البيضاء - الرباط وذلك في ظل ارتفاع حاجيات وزارة الصحة من الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية³⁴.

وفيما يخص عرض العلاجات الصحية الأساسية، فقد واصل تطوره ليصل إلى 2.865 مؤسسة صحية أولية سنة 2014. وأدى ذلك إلى انخفاض مطرد في عدد الأشخاص لكل مؤسسة صحية أولية والذي بلغ 11.815 سنة 2014 مقابل 12.700 سنة 2000. وفي يناير 2018، انخفض عدد مؤسسات العلاجات الصحية الأولية ليصل إلى 2.353 مؤسسة حسب معطيات الخارطة الصحية، نتيجة إغلاق مجموعة من المؤسسات الصحية الأساسية المتوقفة عن العمل. وقد انعكس ذلك سلبا على مؤشر عدد الأشخاص لكل مؤسسة صحية أولية ليصل إلى 12.238 سنة 2018.



مبيان 36 : تطور البنيات التحتية الصحية 2018-2000

وبالنسبة للمؤسسات الاستشفائية، فقد سجل عددها تطورا إيجابيا، حيث انتقل من 112 مؤسسة سنة 2000 إلى 158 مؤسسة عند متم أكتوبر 2019³⁵، بارتفاع يقدر بحوالي 41% خلال هذه الفترة وبسعة سريرية تصل إلى 25.325 سرير بالقطاع العمومي وسعة سريرية إجمالية تصل إلى 35.731 سرير.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، تبقى الحاجيات من البنيات التحتية الصحية مهمة، خاصة في العالم القروي وفي المناطق المعزولة، وذلك في ظل معاناة الساكنة من صعوبة الولوج للخدمات الصحية، حيث يبعد 20% من سكان هذه المناطق بأكثر من 10 كيلومترات من أقرب مؤسسة صحية.

تقدم مهم في الحد من وفيات الأمهات رغم استمرار الفوارق

شهد المغرب تطورا كبيرا في مؤشر أمد الحياة عند الولادة منذ الاستقلال، حيث انتقل من 48,2 سنة 1967 إلى 76,1 سنة 2017 أي بارتفاع يفوق 27,9 سنة.

³³ حسب توصيات منظمة الصحة العالمية، ينبغي رفع كثافة العاملين في مجال الصحة إلى 4,45 لكل 1.000 مواطن في غضون 2021 لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

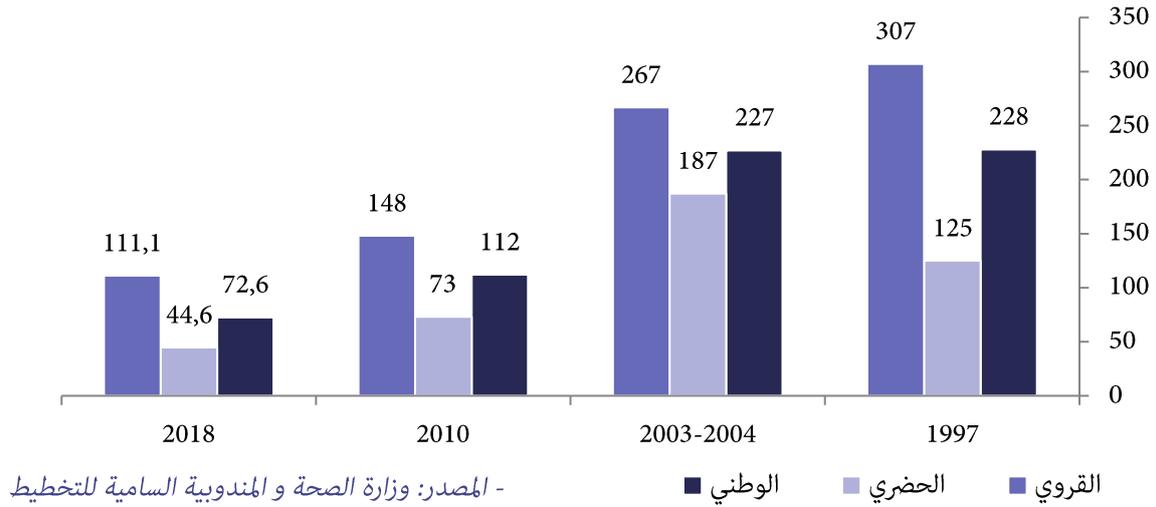
³⁴ تقدر وزارة الصحة هذه الحاجيات في 8.743 طبيب و20.537 ممرض حسب معايير الخريطة الطبية.

³⁵ وضعية العرض الصحي، أكتوبر 2019، الخريطة الصحية.

ويعزى هذا التحسن في صحة الساكنة، المتمثل في الارتفاع المستمر في أمد الحياة عند الولادة، إلى تحسين ظروف العيش وتكثيف برامج الوقاية من الأمراض، وكذا الإجراءات المتخذة في إطار مختلف البرامج الصحية خصوصا تلك التي تهدف إلى محاربة وفيات الأمهات والأطفال.

وهكذا، فقد ارتفعت نسبة تلقيح الأطفال ضد الأمراض الستة المستهدفة بالتمنيع تطورا ملحوظا لتصل إلى 90,6% على الصعيد الوطني سنة 2018 (95,2% في المجال الحضري و86,1% في المجال القروي).

وقد مكنت المجهودات المهمة المبذولة من طرف السلطات العمومية من تحقيق انخفاض مهم في وفيات الأمهات والأطفال، مما مكن المغرب من الوفاء بالتزاماته في إطار تحقيق أهداف الألفية للتنمية وتعزيز حظوظه نحو تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة كما يوضح المبيان أسفله.

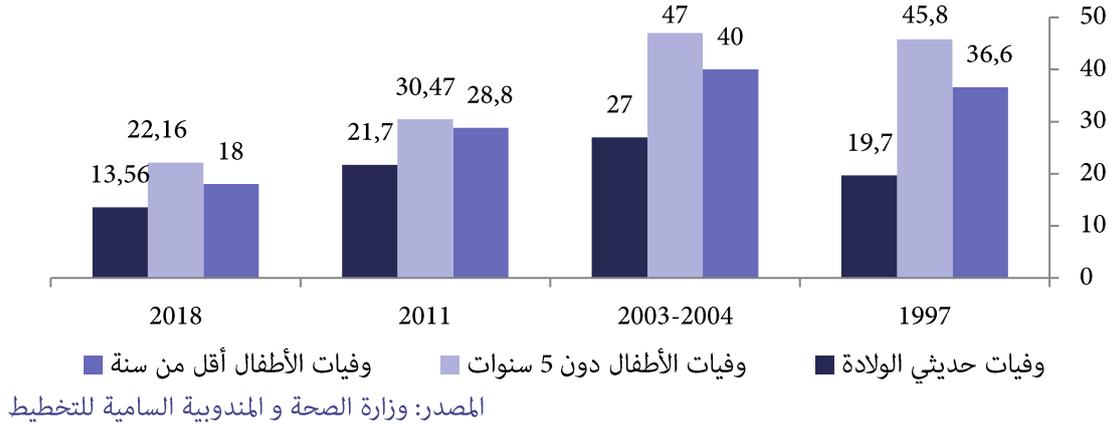


مبيان 37 : تطور معدل وفيات الأمهات حسب وسط الإقامة 1997-2018

وسجل معدل وفيات الأمهات³⁶ انخفاضا بأكثر من 68% خلال الفترة 1997-2018 ليصل إلى 72,6 حالة وفاة الأم لكل 100.000 ولادة حية على الصعيد الوطني. وشمل هذا الانخفاض المجالين الحضري والقروي على حد سواء. وقد لعب التحسن المستمر في مؤشرات تتبع الحمل والتكفل بالولادة دورا محوريا في خفض معدل وفيات الأمهات.

وفيما يخص مؤشرات وفيات الأطفال، فقد سجلت كذلك انخفاضا مهما لتصل سنة 2018 إلى 18 حالة وفاة لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للأطفال أقل من سنة واحدة و22,16 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة خلال 2018 مقابل 36,6 و45,8 لكل 1.000 ولادة حية على التوالي سنة 1997، أي بمعدل انخفاض يقدر ب 50,8% و51,6% خلال الفترة 1997-2018. وبالنسبة لوفيات حديثي الولادة، فقد انخفضت ب 31,2% خلال الفترة 1997-2018 منتقلة من 19,7 إلى 13,56 لكل 1.000 ولادة حية.

³⁶ المصدر : البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية لسنة 2018 والذي تعود معطياته لسنة 2016.



مبيان 38 : تطور معدل وفيات الأطفال 1997-2018

وعلى الرغم من الانخفاضات المهمة التي سجلتها هذه المؤشرات، ما زالت الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي قائمة. كما تبقى نسب وفيات الأمهات والأطفال مرتفعة مقارنة مع دول مماثلة.

2.4.5. تطوير الموارد البشرية في ميدان الصحة أحد أهم تحديات مخطط الصحة 2025

بالنظر إلى الرهانات والتحديات المهمة التي تواجه قطاع الصحة في مجال تطوير الموارد البشرية، تقوم وزارة الصحة حالياً بالإعداد لمخطط عمل استراتيجي لتنمية الموارد البشرية بالقطاع، وذلك بدعم من منظمة الصحة العالمية.

ويشكل هذا المخطط ورشاً إصلاحياً يهدف إلى الحد من الإشكاليات المتعلقة بشح الموارد البشرية وبتوزيعها الترابي غير المتكافئ. ويهدف هذا المخطط أيضاً إلى تنمية الموارد البشرية الصحية فيما يخص التكوين والتسيير والتوزيع والتحفيز.

ومن جهة أخرى، قامت وزارة الصحة بإطلاق "الاستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر بوزارة الصحة 2019-2025" في 12 يونيو 2019. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير التكوين المستمر ودعم قدرات الموارد البشرية الصحية من خلال :

- الرفع من مستوى المعارف في المجالات الطبية والإدارية والتقنية والتسيير بالنسبة للأطر العاملة بوزارة الصحة ؛
- تهيئ الموارد البشرية لممارسة المهن التي تعرف تطوراً كبيراً من حيث التقنية وتتطلب مؤهلات جديدة ؛
- دعم وتطوير الكفاءات للحصول على الموارد البشرية الضرورية لتفعيل مخطط الصحة 2025؛
- وضع مسار للتكوين يدمج مقاربات تفاعلية لتقييم مكتسبات التكوين المستمر.

3.4.5. تقليص مدة الانتظار بالمستشفيات العمومية: مبادرة صفر موعد للعمليات الجراحية

في إطار تنمية الخدمات الصحية للقرب، وتماشياً مع أهداف مخطط الصحة 2025، أطلقت وزارة الصحة "مبادرة صفر موعد للعمليات الجراحية" خلال النسخة الأولى للمنتدى "المستشفى العمومي والآفاق المستقبلية" المنعقد بأكادير في يناير 2019. وتهدف هذه المبادرة إلى تقليص آجال المواعيد الخاصة بالجراحة للوصول إلى صفر موعد مع نهاية السنة، وتحسين التكفل بالمرضى بمصالح الجراحة وتجويد التدخلات ما قبل وما بعد العمليات الجراحية، إضافة إلى تحسين الخدمات الاستشفائية المقدمة للمواطن وتعزيز ثقته في المنظومة الصحية الاستشفائية الوطنية.

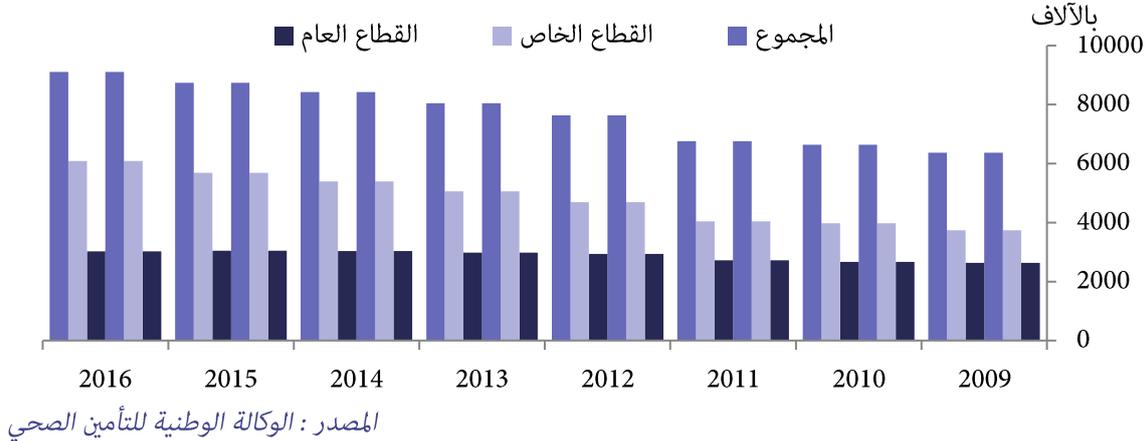
ومنذ انطلاق هذه المبادرة، تم تنظيم أزيد من 415 قافلة طبية جراحية بمختلف مستشفيات الجهات الإثنى عشر للمملكة مع إعطاء الأولوية لحاملي بطاقة الراميد وتشجيع عملية أخذ المواعيد عن بعد في مؤسسات الاستشفاء.

4.4.5. مواصلة توسيع قاعدة المستفيدين من التغطية الصحية في أفق تحقيق التغطية الصحية الشاملة

يولي مخطط الصحة 2025 أهمية خاصة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة في أحسن الظروف من الإنصاف والجودة والحماية المالية للمواطنين بهدف الوصول لتغطية صحية إجمالية تقدر ب 90%. ويمر تحقيق هذا الهدف الحيوي عبر تحسين الحماية

المالية للفئات الفقيرة والمعوزة في إطار نظام المساعدة الطبية "راميد" وكذا مواصلة العمل من أجل توسيع قاعدة المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض.

ومنذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2005، بلغ عدد المستفيدين (المؤمنون وذوو الحقوق) من التأمين الإجباري عن المرض، نحو 9,1 مليون شخص سنة 2016 حسب معطيات الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، أي ما يناهز 26% من الساكنة على الصعيد الوطني. ويمثل المؤمنون 43% من الساكنة المستفيدة، أي ما يعادل 3,9 مليون شخص. وقد بلغ عدد المستفيدين بالقطاع الخاص نحو 66,8% من العدد الإجمالي للمستفيدين، أي حوالي 6 مليون شخص مقابل 3.024.000 شخص بالقطاع العام.



مبيان 39: تطور عدد المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض حسب القطاع

ويشمل نظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالطلبة ما يقارب 116.247 مستفيد برسم السنة الدراسية 2018-2019، مسجلا ارتفاعا مهما مقارنة مع السنة الماضية. ويعزى هذا الارتفاع في انخراط الطلبة إلى تبسيط المساطر مع دخول مرسوم جديد بشأن النظام الصحي الإجباري الخاص بالطلبة حيز التنفيذ.

وبالنسبة لنفقات نظام التأمين الإجباري عن المرض، فقد بلغت 7,8 مليار درهم برسم سنة 2016، أي بزيادة قدرها 13% مقارنة مع سنة 2015 (6,9 مليار درهم)، خصص منها 30% للأدوية و47,7% للعلاجات طويلة الأمد.

ومن أجل تحسين حكمة وتديبر نظام التأمين الإجباري عن المرض بالنسبة للقطاع العام، تم إحداث هيئة جديدة بدلا من الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي تحت اسم "الصندوق المغربي للتأمين الصحي"³⁷.

وفيما يتعلق بنظام المساعدة الطبية للمعوزين "راميد"، مكن التعميم الفعلي لهذا النظام من بلوغ أكثر من 12 مليون مستفيد و5 مليون أسرة مسجلة. ويوجد 91% من المستفيدين في وضعية فقر مطلق، وهي حصة في تزايد مستمر (72% في 2012 و86% سنة 2015). وتجدر الإشارة إلى أن 49% من المستفيدين ينحدرون من العالم القروي و52% منهم نساء.

ومكن تعميم هذا النظام من تحقيق تحسن ملموس في نسبة التغطية الصحية التي تصل حاليا إلى 64% حسب وزارة الصحة (مقابل 16% سنة 2005) ومن خفض النفقات المباشرة للمستفيدين من النظام بنسبة 38%، رغم استمرار التكاليف غير المباشرة المرتبطة بأوقات الانتظار والتنقل والإقامة عند زيارة المستشفيات أو المراكز الصحية.

وبصفة عامة، وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن شريحة كبيرة من السكان (40%) لا تزال خارج نظام التغطية، خاصة فئة المستقلين. وسيشكل تفعيل نظام التأمين الإجباري لفائدة العمال غير المأجورين، والذين يمثلون 33% من الساكنة، محطة حاسمة نحو تحقيق تغطية صحية شاملة.

³⁷ مرسوم بمثابة قانون رقم 2-18-781 القاضي بإنشاء الصندوق المغربي للتأمين الصحي (نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 11 أكتوبر 2018).

ولبلوغ هذا الهدف، فقد تمت المصادقة على مرسومين تطبيقيين متعلقين بالقانون 98-15 الخاص بالتأمين الإجباري عن المرض، خلال المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 5 شتنبر 2019. ويهم هذان المرسومان ثلاث فئات من المستفيدين : فئة القابلات ومهنيي الترويض³⁸ والعدول.

ومن جهة أخرى، وفي إطار الجهود المبذولة من طرف الحكومة لتحقيق تغطية صحية شاملة، تم تنظيم ندوة وطنية حول تمويل الصحة بالمغرب في يونيو 2019 بالرباط، تحت شعار "أي نموذج للتمويل من أجل تغطية صحية شاملة". وتتمحور أهم توصيات الندوة في :

- اعتماد آليات تمويل مبتكرة وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التمويل لضمان السلامة المالية لأنظمة التغطية الصحية؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى إعفاء الأدوية من الضريبة على القيمة المضافة لتخفيف العبء على المواطنين؛
- الإدماج التدريجي لأنظمة التأمين الإجباري عن المرض بهدف إرساء نظام وطني شمولي أساسي؛
- تسريع وتيرة إصلاح القانون 65-00 من أجل مواكبة استكمال التغطية الصحية الشاملة؛
- فصل وظيفة التدبير المالي عن وظيفة تقديم العلاجات من أجل استعمال أمثل للموارد وتعزيز تخصص الفاعلين؛
- تحديد سلة موحدة للعلاجات تكون شاملة وفي متناول الجميع مع تقليص الأداء المباشر للأسر عبر تطوير الدفع المسبق ؛
- منح المستشفيات استقلالية حقيقية في مجال التدبير مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي لتحسين أدائها؛
- اعتماد نموذج للمشتريات بالنسبة للخدمات الصحية يركز على التحكم في التكاليف وتتبع الخدمات من أجل الوصول إلى الشراء الاستراتيجي ؛
- تطوير مسار العلاقات وتنسيقها في إطار طبيب الأسرة ؛
- تطوير نظام وطني مندمج للمعلومات وآليات المتابعة والتقييم الداخلي والخارجي.

5.5. تكثيف الإجراءات العمومية من أجل تطوير الحماية الاجتماعية: نحو سياسة اجتماعية موحدة

تم بذل مجهودات مهمة خلال السنوات العشرين الأخيرة من أجل تطوير نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب، وذلك من خلال إطلاق مجموعة من المبادرات والأوراش الكبرى، أهمها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتغطية الصحية الأساسية بشقيها التأمين الإجباري عن المرض ونظام المساعدة الطبية للمعوزين، إضافة إلى مختلف البرامج التي تحظى بالدعم في إطار صندوق التماسك الاجتماعي.

إلا أنه، وبالرغم الإنجازات المحققة، يواجه نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب تحديات عديدة تتعلق بإشكالية غياب التقائية البرامج وحكامتها. ومن هنا تظهر أهمية التفكير في بلورة مقاربة للحماية الاجتماعية أكثر اندماجا تشمل جميع السكان بطريقة عادلة ومنصفة.

ويظل تفعيل هذه المقاربة رهينا بنجاعة استهداف الفئات المستحقة للدعم. وفي هذا الإطار، فإن وضع سجل وطني للسكان مع رقم تعريفى وحيد وسجل اجتماعي موحد سيمكن من تجويد الآثار الإيجابية لأداء الدولة في هذا المجال.

³⁸ المصادقة على مرسومين تطبيقيين متعلقين بالقانون 98-15 الخاص بالتأمين الإجباري عن المرض لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. ويهم هذان المرسومان فئة القابلات ومهنيي الترويض (مشروع مرسوم 2.19.719) والعدول (مشروع مرسوم 2.19.769).

1.5.5. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: من أجل تنمية بشرية واجتماعية مستدامة

حققت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منذ انطلاقتها سنة 2005، العديد من الإنجازات الإيجابية، سواء على المستوى الكمي أو النوعي، كما يدل على ذلك الانخفاض المهم لمعدل الفقر والهشاشة وتحسين المؤشرات الاجتماعية والاحصائيات المتعلقة بالمستفيدين من المشاريع المنجزة.

المرحلة الثانية 2011-2017 غلاف مالي: 17 مليار درهم	المرحلة الأولى : 2005-2010 غلاف مالي: 10 مليار درهم	البرنامج
702 جماعة قروية	403 جماعة قروية	برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي
532 حيا حضريا	264 حيا حضريا	برنامج محاربة الاقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري
10 فئات مستهدفة	8 فئات مستهدفة	برنامج محاربة الهشاشة
	المناطق غير المستهدفة في البرامج الأخرى في مختلف عمالات وأقاليم المملكة	البرنامج الأفقي
3.300 دوار ينحدر من أقاليم ذات تضاريس جبلية أو معزولة		برنامج التأهيل الترابي

المصدر: وزارة الداخلية

جدول 2 : تقليص العجز المسجل على المستوى السوسيو-اقتصادي

تجسدت هذه المجهودات من خلال إنجاز 44.000 مشروع واتخاذ 17.000 إجراء بالإضافة إلى 9.400 نشاط مدر للدخل، مما تطلب تعبئة استثمار إجمالي قدره 37,85 مليار درهم لفائدة 10,5 مليون مستفيد.

وفي إطار تعزيز هذه المكتسبات، تم إطلاق المرحلة الثالثة من هذه المبادرة للمرحلة 2019-2023 يوم 19 شتنبر 2018، بميزانية 18 مليار درهم. حيث تروم هذه المرحلة إعادة تركيز برامجها حول النهوض بالرأسمال البشري، والعناية بضروف الأجيال الصاعدة ودعم الفئات في وضعية هشّة، وذلك عبر انطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل والشغل.

وتتمحور هذه المرحلة الجديدة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حول أربعة برامج. ويهم البرنامج الأول الحفاظ على مكتسبات المرحلتين السابقتين مع مواصلة العمل على تصحيح الخصاص الذي أظهرته خريطة الفقر المتعدد الأبعاد، خصوصا فيما يتعلق بالولوج للبنى التحتية والخدمات الأساسية. وستهم التدخلات خمس محاور ذات أولوية: الصحة، التعليم، الكهرباء القروية، توفير الماء الصالح للشرب والطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية.

ويهدف البرنامج الثاني إلى مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة. وستسعى المبادرة إلى استهداف إحدى عشر فئة من بين الأشخاص في وضعية هشاشة وهي دعم خمس فئات من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والمرضى والمسنين بدون موارد، ودعم الإدماج السوسيو اقتصادي لأربع فئات تضم النساء في وضعية هشّة، وقدامى المعتقلين بدون موارد، والمتسولين، والأشخاص بدون مأوى والمدمنين، وكذلك حماية فئتين من الأطفال والشباب (الأطفال المتخلى عنهم، أطفال الشوارع والشباب بدون مأوى). في حين، يهدف البرنامج الثالث، المتعلق بتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب وخلق مناصب الشغل إلى ضمان دخل قار للشباب وإحداث فرص شغل لفائدتهم. أما البرنامج الرابع والمتعلق بدعم التنمية البشرية للأجيال الصاعدة، ويمثل حجراً جديداً في بناء النظام المتكامل للتنمية المستدامة والذي يحارب بشكل استباقي أحد الأسباب الرئيسية للتأخير في التنمية البشرية، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري منذ الطفولة المبكرة.

2.5.5. تعزيز الإجراءات في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي

بلغ إجمالي نفقات صندوق دعم التماسك الاجتماعي 16,14 مليار درهم منذ إنشائه سنة 2012 إلى غاية نهاية شتبر 2019. وتأتي حصة برنامج "راميد" في صدارة إجمالي نفقات الصندوق بنسبة 43,7%، أي أكثر من 7 مليار درهم، متبوعاً ببرنامج "تيسير" (30%) أي بمبلغ 4,83 مليار درهم وبرنامج المساعدة المباشرة للأرامل (13%)، وبرنامج "مليون محفظة" (10,6%) ودعم الأشخاص في وضعية إعاقة (2,6%). وبلغت الميزانية المخصصة لبرنامج "راميد" في إطار هذا الصندوق 1,56 مليار درهم برسم سنة 2018. وفيما يتعلق ببرنامج "تيسير" التي انطلقت تجربته الأولى سنة 2008-2009 كمرحلة تجريبية، فقد شهد تزايداً كبيراً في عدد المستفيدين، حيث يشمل حالياً جميع الجماعات القروية بالنسبة للسلك الابتدائي وجميع الجماعات القروية والحضرية بالنسبة للسلك الثانوي الإعدادي. وقد مكن هذا الإجراء من رفع عدد المستفيدين من البرنامج إلى 2.087.200 تلميذ خلال السنة الدراسية 2018-2019، مقابل 706.359 تلميذ سنة 2017-2018، أي بزيادة تقدر بنحو 1.380.841 مستفيد. وقد كان عدد المستفيد من البرنامج إبان انطلاقته سنة 2008-2009 لا يتعدى 80.000 تلميذ.

وفي إطار إمكانيات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، تم تخصيص 4,83 مليار درهم لفائدة برنامج "تيسير" منها 1,18 مليار درهم برسم الموسمين الدراسي 2016-2017 و2017-2018 و1,65 مليار درهم برسم الموسم الدراسي 2018-2019.

مكنت المبادرة الملكية "مليون محفظة"، التي تم إطلاقها سنة 2008-2009، من استفادة حوالي 4.263.000 تلميذ في نهاية العام الدراسي 2018-2019 (64% منهم ينحدرون من العالم القروي) مقابل 1.273.846 تلميذ منذ انطلاق البرنامج. حيث تضاعف عدد المستفيدين من المبادرة في الفترة ما بين سنة 2008 و2018. وضمن إمكانيات الصندوق المتاحة، تمت تعبئة مبلغ إجمالي 1,72 مليار درهم لصالح هذا البرنامج، منها 250 مليون درهم برسم سنة 2019.

ومن أجل دعم وتحسين الظروف المعيشية للنساء الأرمال وفي وضعية هشاشة، خصص الصندوق مساعدات مباشرة للنساء الأرمال في وضعية هشاشة والحاضنات لأطفالهن اليتامى المتدربين الذين تقل أعمارهم عن 21 سنة أو يعانون من إعاقة، حيث بلغ عدد المستفيدات 97.674 أرملة وحوالي 170.000 يتيم إلى حدود 2 غشت 2019، مسجلاً ارتفاعاً بـ 72% مقارنة مع سنة 2016.

وبخصوص تفعيل برنامج مساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، تم تحويل 411 مليون درهم من صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة التعاون الوطني خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018. وللإشارة، فقد سجل الدعم المالي المرصود لهذه الفئة ارتفاعاً بنسبة 50% بين سنتي 2016 و2018. كما تم اتخاذ مجموعة من التدابير لفائدتهم كإعفاء العربات ذات المحرك الكهربائي من رسم الاستيراد، وتنظيم 186 قافلة طبية متخصصة للكشف المبكر عن الإعاقة، واستفادة 900 شخص من الأطراف الصناعية إضافة إلى تدشين 5 مراكز لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

ومن جهة أخرى، فقد تم تنظيم أول مباراة موحدة للتوظيف العمومي الخاص بالأشخاص في وضعية إعاقة لفائدة 50 مستفيداً سنة 2018 مع برمجة 200 منصب جديد سنة 2019.

3.5.5. السجل الاجتماعي الموحد: أهم الإنجازات

في إطار إنجاز السجل الاجتماعي الموحد للفترة ما بين 2017-2021، تم اتخاذ مجموعة من التدابير، من بينها إصدار دورية وزارية خاصة تتعلق بتوحيد عقود الازدياد والشواهد الطبية اللازمة لتحديد السن التقريبي والتي تعتبر مرحلة أساسية لتفعيل السجل الاجتماعي الموحد.

وتهدف هذه الدورية إلى توحيد محتوى عقود الازدياد والشواهد الطبية لتحديد السن وكذا تحديد قواعد تسليم هذه الشواهد تأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف الممكنة وذلك لتحسين تسجيل الأطفال في الحالة المدنية³⁹.

وتزامناً مع برنامج تحيين الحالة المدنية الذي أطلقته وزارة الداخلية، فإن وزارة الصحة في طور إعداد نظام معلوماتي رقمي لتسجيل الولادات.

³⁹ 4% من الأطفال أقل من 5 سنوات غير مسجلين في سجلات الحالة المدنية (البحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2018).

إضافة إلى ذلك، فقد صادق المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 31 يناير 2019 على مشروع القانون 72-18 المتعلق بآليات استهداف الفئات المستفيدة من الدعم الاجتماعي والذي ينص على إحداث الوكالة الوطنية للسجلات والتي ستسند لها مهمة تدبير استهداف الفئات التي ستستفيد من الدعم الاجتماعي والتي تديرها الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم إنطلاق مرحلة تجريبية لتنزيل السجل الاجتماعي الموحد بإحدى الجهات وذلك قبل تعميمه على باقي الجهات.

4.5.5. الحوار الاجتماعي

في إطار الجهود الرامية إلى دعم القدرة الشرائية للموظفين والأجراء، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، تم التوقيع على اتفاق ثلاثي الأطراف للفترة 2019-2021 بين الحكومة والنقابات وتمثيلية الاتحاد العام لمقاومات المغرب في 25 أبريل 2019 بكلفة إجمالية تقدر بنحو 14,25 مليار درهم (5,2 مليار درهم في النصف الثاني من سنة 2019، و6 ملياير درهم سنة 2020، و2,9 مليار درهم سنة 2021).

ومن أهم مخرجات الاتفاق، نجد الرفع من أجور موظفي القطاع العام ب 500 درهم (بالنسبة للسلام من 6 إلى 9 والسلم 10 من الدرجة 1 إلى الدرجة 5) و400 درهم للسلام العليا.

ويرمي هذا الاتفاق أيضا إلى زيادة 10% في الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص على مرحلتين (5% ابتداء من يوليو 2019 و5% في يوليو 2020)، والرفع من التعويضات العائلية ب 100 درهم عن كل طفل مع حصر الاستفادة في ثلاث أطفال كحد أقصى وذلك ابتداء من يوليو 2019. كما تم التوافق على إحداث درجة جديدة للترقي بالنسبة للموظفين الذين ينتهي مسار ترقيتهم في السلمين 8 و9.

6. التنمية المستدامة: خيار استراتيجي

يتعرض المغرب بشكل حاد لآثار تغير المناخ نظرا لموقعه الجغرافي، وذلك دون أن تكون له أي مسؤولية في هذا الأمر. ووعيا منه بالإكراهات التي تشكلها هذه الظاهرة بالنسبة لاستدامة التنمية، انخرط المغرب بفعالية في مكافحة تغير المناخ واستباق المخاطر المتعددة الأبعاد الناجمة عن هذه الظاهرة.

وتتميز الإصلاحات التي قام بها المغرب في هذا المجال، تحت قيادة جلالة الملك، بكتفتها ومحتواها الاستراتيجي حيث أنها تهدف إلى توفير إجابات مناسبة للقضايا الحالية وكذا تمكين المغرب من مواجهة الاضطرابات الناجمة عن تغير المناخ في المستقبل.

1.6. تحديات مناخية وبيئية واسعة النطاق ...

أسفرت خيارات التنمية التي اعتمدها المغرب عن أممات نمو لا تراعي البعد البيئي بشكل كافي. وتظهر هشاشة المغرب في وجه هذه الظاهرة العالمية على عدة مستويات. فبالإضافة إلى التدايمات الواضحة على المقومات الإنتاجية للفلاحة (العجز المائي وتدهور جودة الأراضي ...)، فإن تزايد الظواهر المناخية الشديدة والارتفاع المتوقع لمستوى سطح البحر قد يعرض سلامة الساحل للخطر، الذي يضم معظم البنية التحتية الاقتصادية في المغرب، (الوحدات الصناعية والسياحية) والذي يستوطنه جزء كبير من الساكنة.

يضاف إلى ذلك، الضغط على التنوع البيولوجي الناتج عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل تراجع المجال الغابوي والاستغلال المفرط للموارد البيولوجية، مما يولد مشاكل صحية ويعيق تطور الأنشطة الاقتصادية.

كما تسبب الأنشطة البشرية، خصوصا مع دينامية نمو السكان والتوسع العمراني، ضغوطات هائلة على الموارد مما يخل بالتوازنات البيئية، بالإضافة إلى تأثيرات التغير المناخي والتي لا يتحمل المغرب مسؤولية أسبابها.

وتؤثر هذه الاختلالات البيئية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها تعيق مسار التنمية الشاملة، وهذا في حالة عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تداعياتها.

- في القطاع الفلاحي: ارتفاع حدة الجفاف مع انعكاسات سلبية على الأسس الإنتاجية للفلاحة (الإجهاد المائي وانخفاض المردودية الفلاحية وتدهور جودة التربة ...).
- في قطاع الماء: الضغط القوي على موارد المياه بسبب انخفاض العرض وارتفاع مستمر في الطلب.
- في مجال الطاقة: لا يزال الاعتماد الواضح على الطاقة يؤثر على التوازنات المالية (تأثير فاتورة الطاقة على الميزان التجاري) وعلى الوضع البيئي.
- في مجال التنمية الحضرية: رهانات مهمة تتعلق بترسيخ مبادئ الاستدامة في المدن المغربية (النقل والتنقل والكهربة والصرف الصحي وتدبير النفايات ...).

2.6. ... ضرورة ابتكار حلول عميقة على المدى الطويل

إدراكا منه بآثار العوامل المناخية والبيئية على تطوره، شرع المغرب في سلسلة من الإصلاحات ترمي إلى تحويل الصعوبات التي تواجهه في هذه الظاهرة إلى رافعة للنمو الاقتصادي.

ويتوفر المغرب على رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار القضايا البيئية الآنية والمستقبلية على مستوى السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية موازاة مع المجهودات المتخذة على المستوى الداخلي. وقد أظهر المغرب دعماً قوياً للمجهودات العالمية لمكافحة تغير المناخ، حيث يعمل بنشاط على تعزيز قدرات البلدان الإفريقية لمعالجة هذه الظاهرة العالمية. وتشمل جهود المغرب للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه العديد من الإجراءات الهيكلية، بما في ذلك:

انخراط إرادي في المجهودات العالمية لمكافحة تغير المناخ

تعزز التزام المغرب بالمساهمة في الجهد العالمي لمكافحة تغير المناخ بالتوقيع على اتفاقية باريس وإطلاق الخطة الوطنية للتكيف بموجب المادة 7 من الاتفاقية. وتهدف هذه الخطة إلى تخفيف تعرض المغرب للآثار المناخية من خلال تعزيز تكيف القطاعات المعرضة لتغير المناخ: الماء والفلاحة والغابات والسياحة والبنية التحتية الطرقية والصحة.

يتمثل الهدف الذي قدمه المغرب كجزء من مساهمته المحددة على المستوى الوطني في تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة في أفق سنة 2030 بنسبة 17% وفقاً لسيناريو "المسار الطبيعي للعمل" عبر استثمار "أخضر" بقيمة 35 مليون دولار أمريكي. ويمثل هذا الهدف التزام المغرب تجاه المجتمع الدولي. كما اقترح المغرب إمكانية تحقيق هدف أكثر طموحاً يتمثل في تخفيض بنسبة 42% بحلول سنة 2030، شريطة توفر مصادر جديدة للتمويل والدعم الإضافي مقارنة بالمصادر المعبأة خلال السنوات الأخيرة. وتتطلب الجهود التي يجب على المغرب بذلها لتحقيق هذا الطموح استثماراً إجمالياً يبلغ حوالي 50 مليار دولار أمريكي، منها 24 مليار دولار مشروطة بالدعم الدولي من خلال آليات جديدة لتمويل المناخ.

إضافة إلى ذلك، تم إعداد القانون الإطار رقم 99-12 بشأن الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والذي ينص على وضع آلية تقييم استراتيجية وبيئية ومناخية واجتماعية كعنصر لا يتجزأ عن السياسات العمومية ذات الطابع العام والمجالي.

وأطلق المغرب سنة 2017 استراتيجيته الوطنية للتنمية المستدامة، والتي تعتبر إطاراً مرجعياً أساسياً لتصور وتنفيذ السياسات العمومية للتخفيف والتكيف مع تغير المناخ. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول سبعة رهانات كبرى تنقسم إلى عدة محاور استراتيجية تمثل ميادين التدخل الكبرى، لها أهداف يجب بلوغها، وتضم إجراءات يجب اتخاذها.

وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز حكمة التنمية المستدامة، وإنجاح الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وتحسين تدبير وتثمين الموارد الطبيعية وتعزيز المحافظة على التنوع البيولوجي، وتسريع تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة التغير المناخي، وإعطاء أهمية خاصة للمجالات الهشة، وتشجيع التنمية البشرية وتقليل الفوارق الاجتماعية والمجالية وتعزيز القدرات وتشجيع ثقافة التنمية المستدامة.

تفعيل استراتيجيات مبتكرة للتحويل الهيكلي للاقتصاد وتكييفه مع آثار التغيرات المناخية

على مدار العقدين الماضيين، تم تنفيذ العديد من الاستراتيجيات القطاعية ذات التأثير الجوهري على استدامة النموذج التنموي للمغرب. وتهم هذه الاستراتيجيات مجالات حيوية كتلك المرتبطة بالفلاحة والماء والطاقة، بموازاة مع توجه المغرب الإرادي نحو التأثير الإيجابي على نظم الحكامة وإدارة المناطق الحضرية.

وهكذا، ساعد تنفيذ مخطط المغرب الأخضر في التخفيف من آثار تغير المناخ على الفلاحة المغربية، من خلال برامج تهم استخدام تقنيات الاقتصاد في مياه الري، واستخدام الأصناف الزراعية المقاومة وأكثر تكيّفًا مع تنوع التخصصات الفلاحية على المستوى المحلي. ويوفر هذا المخطط، في إطار الدعامة الثانية، مواكبة تضامنية للفلاحة الصغرى بهدف مكافحة الفقر (هم هذا البرنامج 733.112 مستفيد خلال الفترة 2008-2018 باستثمارات إجمالية بلغت 18 مليار درهم).

ومن جهة أخرى، تتم مواصلة تنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقوي لتعبئة إمكانات النجاعة الطاقية والرفع من حصة الطاقات المتجددة في التركيبة الطاقية لتصل نسبة 52% في أفق سنة 2030، وذلك بفضل مشاريع مهيكلية، خاصة فيما يرتبط بالطاقة الشمسية الريحية. وقد شهد تنفيذ برنامج الطاقة المتجددة دينامية مضطردة حيث حقق نسبة 34% سنة 2018 من الإنتاج الطاقوي بإنجاز 3.687 ميكاواط (ما يعادل 61,5% كنسبة إنجاز مقارنة مع هدف 2020) وذلك بفضل الأداء المتميز للطاقة الشمسية⁴⁰ والريحية⁴¹، إذ انتقلت حصتهما في القدرة الكهربائية من 1,22% سنة 2002 إلى 17,5% سنة 2018.

ومما لا يقل أهمية، أن السياسة الإرادية في تدبير ندرة المياه تم تعزيزها من خلال مواصلة سياسة بناء السدود والحرص على تفعيل أساليب الحكامة الجيدة بهدف التدبير الرشيد للطلب على المياه وتثمينه، وتنويع مصادر التزود بالماء وتحسين جودة الموارد المائية.

ومن الجانب التنظيمي والتشريعي، بذلت مجهودات هامة، لا سيما من خلال اعتماد قانون الماء الجديد (رقم 15/36) في غشت 2016 والذي ينص على تبسيط إجراءات استغلال المجال العمومي للماء ووضع إطار تنظيمي مناسب لتعزيز تئمين واستخدام مياه الصرف الصحي وتحلية مياه البحر.

وفيما يتعلق بالتنمية الحضرية، يدرك المغرب الأهمية البالغة الذي يكتسبه إدراج تنمية المدن المغربية وفقاً لمبادئ الاستدامة، من حيث التنقل والربط واستغلال الموارد الطبيعية.

في هذا الإطار، يعتبر مشروع مدينة بن جرير الخضراء، كأول مدينة خضراء في إفريقيا، نموذجاً لمدينة الغد، من خلال تخطيط حضري يضع البيئة والمعرفة في صلب الاهتمام، وتصميم معماري يعتمد على المواد البيئية مع خدمات حضرية تركز أساساً على الطاقات المتجددة.

إصلاح السياسات الاقتصادية من منظور التنمية المستدامة

يمكن ترسيخ مبدأ الاستدامة باعتباره أساساً للخيارات العمومية من خلال بعض إصلاحات السياسات العمومية. وتهم هذه الإصلاحات، على وجه الخصوص، الإصلاح التدريجي لنظام المقاصة والذي توج بالحذف الكلي للدعم الموجه للمحروقات. ويمكن هذا الإصلاح، الذي من شأنه التخفيف من آثار انبعاثات الغازات المسببة في الانحباس الحراري، أيضاً من تخفيف الضغط على النفقات العمومية وتعزيز مواكبة الدولة للقطاعات الاجتماعية ذات الأولوية.

⁴⁰ نتيجة الشروع في الخدمة لمركب نور ورزازات بقدرة 580 مكواط ومحطات العيون (80 مكواط) وبوجود (20 مكواط) ومحطات الطاقة الشمسية الأخرى في طور الإنجاز بقدرة إجمالية 2.620 مكواط.

⁴¹ محطتين للطاقة الريحية تم الشروع في استخدامهما سنة 2018 وهما محطة خلادي بقدرة 120 مكواط وأفتيسات بقدرة 200 مكواط ومحطات أخرى بمواقع مختلفة بقدرة إجمالية 1.336 مكواط توجد قيد التطوير.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في الآونة الأخيرة، شرع المغرب في التفكير في إصلاح النظام الضريبي بما يتوافق مع متطلبات الشمولية الاجتماعية والقدرة التنافسية الاقتصادية، مع استكشاف أفضل للسبل الممكنة لإدراج آليات مناسبة للضريبة الخضراء. وتعد هذه الآلية فرصة لتعزيز ترشيد استهلاك الطاقة وخلق إطار محفز لتنمية الاستثمارات في الطاقات المتجددة.

ولدعم انتقال المغرب التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر، تم اعتماد العديد من الآليات المالية، منها الموجودة أو في طور الإحداث، نذكر منها الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، وصندوق الصرف الصحي السائل ومعالجة مياه الصرف الصحي، وصندوق التنمية الطاقية، وصندوق التنمية الفلاحية، وصندوق مواكبة إصلاح النقل، وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصندوق المغربي للتنمية السياحية.

بالإضافة إلى هذه الصناديق الوطنية، استفاد المغرب من التمويل الدولي في إطار التعاون متعدد الأطراف (صندوق البيئة العالمي وصندوق التكيف) أو التمويل الإقليمي والثنائي. كما برزت آليات مبتكرة أخرى لتعزيز وتعبئة التمويل المناخي. وتتعلق هذه الآليات بشكل أساسي بالآليات القائمة على الأسواق المالية مثل ائتمان الكربون والسندات الخضراء والاستثمارات التي تتضمن مفهوم الاستثمار المسؤول اجتماعياً بالإضافة إلى آليات الضمان التي تتيح إنشاء شراكة مبتكرة بين القطاعين العام والخاص.

3.6. جهود تتجاوز المستوى الوطني للانخراط في إطار قاري

إن الإجراءات التي اتخذها المغرب لا تنحصر على المستوى الوطني، بل على العكس، فإن بلدنا يولي اهتماما كبيرا لتعزيز قدرة شركاء بلادنا في الجنوب على مكافحة تغير المناخ، خاصة في إفريقيا. وينعكس هذا في الدور المركزي للمكتب الشريف للفوسفات المتمثل في تلبية احتياجات البلدان الإفريقية من الأسمدة وبالتالي المساهمة في تحسين مردودية الفلاحة الإفريقية ورفع التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه معظم البلدان الإفريقية في مجال الأمن الغذائي.

كما أطلق المغرب مبادرة تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية على هامش قمة كوب 22 المنعقدة في مراكش في نونبر 2016. وترتكز هذه المبادرة على مشاريع ملموسة ومبتكرة تتعلق بجودة التربة وتدبير مياه الري وتعزيز قدرات استشراف مخاطر المناخ.

كما يمثل التزام المغرب مع شركائه الأفارقة بالعديد من المبادرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية وتمويل المشاريع في بعض القطاعات الحيوية، بما في ذلك الصيد البحري والفلاحة والصناعة التقليدية.

4.6. تحديات كبيرة أمام بلادنا للانخراط في مسار التنمية على أسس متينة ومستدامة

من أجل مواجهة التحديات المتعددة لتغير المناخ ووضع مسار التنمية على أساس مستدام، ينبغي على المغرب تسريع وتيرة الإصلاحات في هذا المجال وربطها بتدابير تهدف إلى توفير شروط نجاح انتقال مناخي وبيئي.

على المستوى الوطني، سيستفيد المغرب من استخدام المزيد من المقاربات التشاركية لكسب دعم الجهات الفاعلة ومحاربة مصادر مقاومة التغييرات التي تحدثها السياسات التي تركز على الاستدامة. كما ينبغي بلورة وتنفيذ السياسات العمومية بشراكة متجددة مع الأطراف الفاعلة، أي القطاع الخاص والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب إعطاء الأولوية للتكوين واكتساب مهارات مهنية جديدة للتكيف مع التغيرات الهيكلية الناجمة عن الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. كما ينبغي دمج البرامج التكوينية للوظائف الخضراء في كل من الدورات التعليمية الأكاديمية وغير النظامية.

كما يجب تنسيق السياسات العمومية لضمان تقارب أفضل لشروط الاستدامة البيئية والاندماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي وكذا إعادة توجيه خيارات الاستثمار مع إعطاء الأولوية للمشاريع الاقتصادية ذات البعد البيئي.

ويتوجب على السلطات العمومية وضع آليات تحفيزية على شكل تعويضات للقطاع الخاص لدعم تحول الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات التي لا تستهلك بشكل كبير الموارد الطبيعية والطاقة.

وينبغي دعم الجهود المتعددة التي يتعين بذلها على المستوى الوطني بإجراءات على المستوى الدولي تتمثل في تعبئة وسائل التمويل من أجل تحويل أهماط الإنتاج والاستهلاك تأخذ بعين الاعتبار مبادئ الاستدامة.

وينبغي أن يشمل هذا الإجراء، في سياق التعاون شمال-جنوب، تعزيز القدرات في مجال التكنولوجيات الخضراء، مع التركيز بشكل خاص على التكوين في الوظائف الخضراء الجديدة في مجالات الطاقات المتجددة.

كما ينبغي توحيد وتعميق إجراءات الشراكة جنوب-جنوب من خلال تبادل التجارب وتقاسم الخبرات بين مراكز البحوث العلمية والابتكار لتعزيز الحلول التكنولوجية المناسبة بأقل ثمن.

7. تعزيز الحكامة: إجراء فعال لأداء عمومي فعال وناجع

حقق المغرب عدة إنجازات خلال العشرين سنة الماضية وذلك في إطار تعزيز دولة الحق والقانون وتحسين الخدمات التي تقدمها الإدارة العمومية للمواطنين. وقد أعطى الدستور الجديد لسنة 2011 دفعة قوية لهذا الزخم الإصلاحية من خلال تدعيم ممارسات الحكامة الجيدة والشفافية وإعادة تعزيز قيم الأخلاق والشفافية وتخليق الحياة العامة.

فبالإضافة إلى إضفاء الطابع الدستوري على الهيئات المسؤولة عن الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان وحماية الحريات، أتاح الدستور الجديد توفير الشروط الموضوعية لضمان الانتقال السريع إلى مستوى جيد من التطور المؤسسي كفيل بدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا وتعزيز موقعها على مستوى المنتظم الدولي.

كما توجه المغرب كذلك نحو ترسيخ الطابع الجهوي للسياسات العمومية لضمان تنمية جهوية مندمجة ومستدامة، من خلال تبني اعتماد جهوية متقدمة ووضع الآليات اللازمة لتفعيلها.

1.7. إصلاح العدالة

من بين المستجدات الرئيسية التي جاء بها الدستور الجديد الارتقاء بالسلطة القضائية إلى سلطة حقيقية إلى جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية، مساهما بذلك في إقامة توازن حقيقي للسلطات. ويساهم هذا الوضع الجديد الممنوح للسلطة القضائية بشكل مباشر في تعزيز استقلالها. وفي 8 ماي سنة 2012، تم تعيين لجنة عليا للحوار الوطني حول إصلاح العدالة من قبل جلالة الملك وكانت مهمتها هي الانكباب بطريقة شاملة وعميقة على النظر في وضعية العدالة في المغرب.

وبعد مرور سنة على تنصيب هذه اللجنة، تم إخراج ميثاق إصلاح العدالة. ويرتكز هذا الميثاق على ثلاثة ركائز أساسية وهي عدالة مستقلة وذات كفاءة وفعالة، ومرافق ملائمة وقادرة على خدمة المواطن، وموارد بشرية كافية ومؤهلة.

وفي هذا الإطار، تم اتخاذ العديد من الإجراءات بهدف تفعيل إصلاح قطاع العدالة. وساهمت الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية في تعزيز ضمانات استقلال القضاء، وتحديث إطاره المعياري، وتأهيل بنياته وموارده، وتحسين الفعالية القضائية وترسيخ قواعد أخلاقية العدالة. كما شمل الإصلاح الجوانب التنظيمية والإدارية من خلال رفع عدد القضاة نسبة إلى عدد الساكنة، وزيادة أجنور القضاة وتشديد وتوسيع نطاق نظام محاربة الرشوة في القطاع.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لضمان وجود نظام قضائي مستقل وكفاء وفعال، تمت الموافقة على القوانين التنظيمية المتعلقة بالمحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء والنظام الأساسي للقضاة.

وقد تميزت سنة 2018، على الخصوص، بتفعيل استقلالية النيابة العامة عن وزارة العدل وفتح باب مهنة العدول أمام النساء. وهكذا، تم خلال سنة 2018 الشروع في تنفيذ القانون رقم 33-17 بشأن نقل صلاحيات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك بمحكمة النقض باعتباره رئيسا للنابة العامة.

ويضم هذا القانون، المكون من عشرة فصول، مقتضيات تهم طرق نقل هذه الاختصاصات، والأحكام الناتجة عنها، وآليات العمل الضرورية فضلا عن الوسائل والبني التحتية التي يتعين تخصيصها لإنجاح هذا الورش.

وفيما يتعلق بفتح باب مهنة العدول أمام النساء، فقد تمت الموافقة على هذا القرار خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 22 يناير 2018 وذلك في أعقاب الرأي الصادر بالموافقة عن المجلس العلمي الأعلى. ويعتبر هذا القرار المهتم خطوة كبرى في سبيل تعزيز وضع المرأة في المجتمع وذلك تماشيا مع المبادئ الأساسية لدستور 2011 (الفصل 19) وكذا انسجاما مع الالتزامات الدولية لبلادنا. كما عززت وزارة العدل جهودها لتنفيذ أحكام المحاكم. وهكذا، تم تنفيذ 325.401 حكم خلال سنة 2018 بمعدل تنفيذ بلغ 104,64%. بالإضافة إلى ذلك، تم النظر فيما مجموعه 2.967.047 قضية من قبل محاكم المملكة، في حين انخفض نسبيا عدد القضايا المتعلقة ليصل إلى 599.710 خلال سنة 2018 مقابل 620.000 سنة 2016. كما لوحظ مؤخرا تطور إيجابي في تحصيل الغرامات التي بلغ مجموعها أكثر من 292 مليون درهم خلال سنة 2018 مقابل 290 مليون خلال السنة السابقة.

2.7. إصلاح الإدارة العمومية

خلال السنوات العشرين الماضية، بذلت السلطات العمومية العديد من الجهود لتحديث الإدارة العمومية. ويتعلق الأمر على الخصوص بتبسيط الإجراءات الإدارية، وحق الوصول إلى المعلومات، ودعم الإدارة الإلكترونية. وقد تميزت السنوات الأخيرة بمشروعين رئيسيين، ويتعلق الأمر بمحاربة الرشوة واللامركز الإداري.

اللامركز الإداري: ورش مواكب للجهوية المتقدمة

تنفيذا للاختيارات الاستراتيجية المعبر عنها من خلال الدستور الجديد، وللتعليقات الملكية السامية التي تحث على تدعيم مسلسل اللامركز الإداري قصد مواكبة الدينامية الجديدة التي تعرفها الجهة، ترمي الجهود المبذولة في هذا المجال إلى تعزيز بناء إدارة جهوية قوية باختصاصاتها ومؤهلاتها ومواردها. وهي شروط ضرورية لضخ زخم جديد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا. وفي هذا السياق، شهد التنظيم اللامركزي مؤخرا تطورا نوعيا تميز بصور القانون التنظيمي رقم 14.111 المتعلق بالجهات والقانون التنظيمي رقم 14.112 المتعلق بالعمالات والأقاليم والقانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات. واعتبارا لاتساع مجال الصلاحيات المخولة للجماعات الترابية لا سيما على المستوى الجهوي وأهمية الموارد البشرية والمالية، يبدو من البديهي التأكيد على ضرورة فعالية ونجاعة الإدارات اللامركزية بهدف بلورة الطموحات المحددة من قبل السلطات العمومية. وفي هذا الإطار، انكبت الحكومة على إعداد تصور جديد للإدارة اللامركزية يتوخى الإستجابة للأهداف التالية :

- تعزيز فعالية الإدارة اللامركزية عبر تحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين (علاقة الإدارة - المواطن).
- تقديم المساعدة والمواكبة والإستشارة للمنتخبين (علاقة الإدارة - المنتخبين).
- اعتماد سياسات عمومية مندمجة وفعالة تحقق التقائية السياسات العمومية (علاقة الإدارة - الإدارة).

وفي هذا الصدد، يرتكز التصور الجديد للإدارة اللامركزية على تنزيل مبادئ دستور يوليو 2011 الذي بوأ الجهة مستوى الصدارة في مجال إعداد برامج التنمية وتتبعها كما جعلها الإطار الأمثل لتوضيح العلاقات بين مختلف الفاعلين المحليين. وبناء على المبادئ المذكورة وعلى التوجيهات الملكية السامية، يمكن اختزال الخطوط العريضة للتصور الجديد للإدارة اللامركزية في المحاور التالية:

- توضيح دور الإدارات المركزية وحصر مهامها في التأطير والتصور والتوجيه وتقييم ومراقبة أداء الإدارات اللامركزية، فضلا عن الدور المنوط بها في مجال إعداد النصوص التشريعية (مبدأ التفريع (principe de subsidiarité) ؛
- مواكبة الإصلاح الجهوي الأخير وإبراز المستوى الجهوي باعتباره الإطار الملائم لانسجام السياسات العمومية ولبرمجة مشاريع مختلف القطاعات الحكومية، على أن تتولى الإدارات الإقليمية مهمة تنفيذ السياسات العمومية وإنجاز برامج التضامن والتماسك الإجتماعي، وكذا المواكبة والمساعدة التقنية لفائدة الجماعات الترابية.

- إمكانية تجميع المهام الإدارية المشتركة، المنسجمة أو المتكاملة عن طريق خلق إدارات جهوية تكون قادرة على إنجاز مشاريع جهوية تستلزم توحيد العمل وتظافر جهود عدة مصالح تابعة لنفس المستوى الترابي،
- توضيح مجال تدخل وحدود العلاقات بين الفاعلين في مجال اللامركز من إدارات مركزية ومصالحها اللامركزية وسلطات محلية، تقوم على أساس تفويض صلاحيات اتخاذ القرار، مع تدعيم مجال تنسيق أنشطة المصالح قصد ضمان وحدة عمل مصالح الدولة على المستوى الجهوي.

ولتنفيذ هذه الرؤية الجديدة، تمت الموافقة على مرسومين بتاريخ 26 دجنبر 2018 و24 يناير 2019. ويتعلق الأمر بالميثاق الوطني لعدم للامركز الإداري (المرسوم رقم 2.17.618) والمخطط المديرى للامركز الإداري (المرسوم رقم 2.19.40).

إطار 8 : التصميم المديرى المرجعي للامركز الإداري لوزارة الاقتصاد والمالية للفترة 2019-2021

تنفيذا لمقتضيات المرسوم رقم 2-17-618 بتاريخ 18 ربيع الثاني 1440 (26 دجنبر 2018) بشأن ميثاق اللامركز الإداري، تمت الموافقة على مشروع التصميم المديرى حول اللامركز الإداري 2019-2021 للوزارة في 26 يوليوز 2019 من قبل اللجنة المشتركة بين الوزارات للامركز الإداري برئاسة رئيس الحكومة.

ويرتكز هذا المشروع على المحاور الخمسة التالية :

- جرد المهام والاختصاصات ذات الطابع التقريبي المفوضة أو القابلة للتفويض للفترة 2019-2021.
- جرد المهام والاختصاصات المفوضة أو القابلة للتفويض للفترة 2019-2021.
- توزيع الموارد البشرية بين المصالح المركزية واللامركزية على مستوى الجهات والعمالات والأقاليم.
- توزيع الموارد المادية بين المصالح المركزية واللامركزية على مستوى الجهات والعمالات والأقاليم.
- تحديد الأهداف التي يتعين تحقيقها من قبل المصالح اللامركزية على الصعيد الجهوي والإقليمي والمحلي وكذلك مؤشرات الأداء لقياس درجة تحقيق هذه الأهداف لسنوات 2019 و 2020 و 2021.

مكافحة الرشوة

تعد مكافحة الرشوة والوقاية منها أولوية للعمل الحكومي بالنظر للعواقب الوخيمة لهذه الآفة وآثارها السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا، بذل المغرب جهودا كبيرة لمحاربة هذه الظاهرة والتي ترجمت من خلال إعداد برامج وطنية لمكافحة الرشوة سنة 2005 و2010، بالإضافة إلى المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الرشوة سنة 2007 وكذا القيام بعدة إصلاحات قانونية ومؤسسية.

كما أعطى دستور المغرب لسنة 2011 دفعة نوعية لمكافحة الرشوة عبر دعم حقوق الإنسان وتثمين دور المجتمع المدني وتفعيل مبدأ الحكامة الجيدة. كما منح الدستور الجديد الحق في الحصول على المعلومات وعمل على تجريم تنازع المصالح واستغلال التسييريات المخلة بالتنافس النزيه واستغلال مواقع النفوذ والامتياز وكذا وضعيات الاحتكار والهيمنة.

واعتمد المغرب استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للفترة 2016-2025 وذلك وفقا لمقاربة تشاركية ومندمجة. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول خمس ركائز أساسية تنقسم إلى عدة محاور تتعلق بالحكامة والوقاية والزجر والتواصل والتوعية والتكوين والتربية. وتعتمد الاستراتيجية على تعزيز ثقة المواطنين في علاقاتهم مع الإدارة والحفاظ على سلامة مناخ الأعمال من أجل تعزيز جاذبية المغرب للاستثمار الأجنبي.

وللإحاطة بجميع المحاور الاستراتيجية، تم تحديد 10 برامج تهدف إلى تحسين خدمة المواطن وتعزيز الإدارة الإلكترونية والشفافية والوصول إلى المعلومات والسلوك والأخلاقيات، وتحسين المراقبة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتدعيم المتابعات القضائية والزجر وتعزيز الحكامة الجيدة في الصفقات العمومية وتحسين نزاهة مناخ الأعمال.

وسيتم تنفيذ هذه الاستراتيجية عبر ثلاث مراحل (أواخر سنة 2016 و2017-2020 و2021-2025). وفي نهاية كل مرحلة سيتم تقييم مدى تقدم المشاريع وتحقيق النتائج المتوخاة.

الجزء الثالث : اختيارات ميزانية في خدمة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد

ظل هاجس الحفاظ على التوازنات المالية في صلب العمل الحكومي، وذلك وفقا لمقتضيات الدستور (المادة 77) والقانون التنظيمي لقانون المالية. وقد مكنت مختلف الإصلاحات التي باشرها المغرب في هذا المجال من تحسين الوضعية الميزانية، وذلك بالتركيز على التحكم في النفقات، موازاة مع بذل مجهودات على مستوى تعبئة الموارد. ويروم هذا التوجه تشكيل هوامش مالية، في ظل تقلبات المحيط الدولي المضطرب جراء الأزمات التي طبعته بشكل متوالي ومتكرر.

وفيما يتعلق بالموارد، تم التركيز على تحسين تحصيل الإيرادات الضريبية وعائدات المقاولات والمنشآت العمومية، وكذلك تعبئة الهبات التي تندرج في إطار التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف. أما فيما يخص النفقات، فقد تمثلت جهود السلطات العمومية في مواصلة إصلاح نظام المقاصة وترشيد كل من نفقات التسيير والتحويلات الموجهة لفائدة المقاولات والمؤسسات العمومية.

وقد مكنت التدابير الجيدة التي تم اتخاذها حتى الآن من إعادة المالية العمومية بشكل تدريجي الى مسارها المستدام. ويتضح ذلك من خلال الانخفاض المهم في عجز الميزانية الذي انتقل الى نسبة 3,7% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2018 مقابل مستوى ناهز 6,8% خلال سنة 2012. ويشير هذا الانخفاض الكبير في عجز الميزانية إلى أن تحقيق هدف 3% على المدى المتوسط يظل ممكنا، شريطة مواصلة نفس الزخم الإصلاحي وتسريع وتيرته.

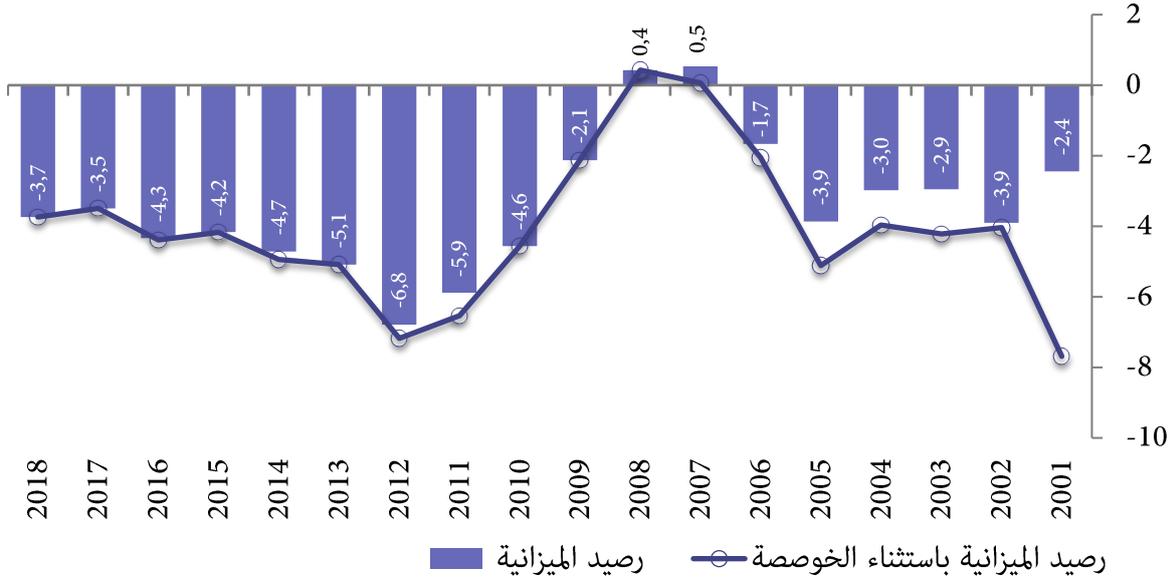
وفي هذا السياق، يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2020، الذي يركز على مواصلة الإصلاحات الكبرى خاصة فيما يتعلق بتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية عبر إرساء قواعد جديدة لإعداد وتنفيذ ميزانية الدولة، وكذا التفعيل التدريجي لتوصيات المناظرة الثالثة حول الجبايات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوصيات سيتم تضمينها في القانون الإطار الذي يعرف حاليا المراحل الأخيرة من إعدادها، كما ستمكن من تحديث النظام الجبائي وتعزيز شموليته وقدرته التنافسية.

ولتناول هذه القضايا بعمق، يتطرق الجزء الثالث من التقرير الاقتصادي والمالي في شقه الأول إلى تطور وضعية المالية العمومية وأهم التحولات المسجلة في هذا الصدد، مع التركيز على دينامية مديونية الخزينة، فيما سيخصص الشق الثاني للأوراش الكبرى المتعلقة بالإصلاح الميزانياتي والجبائي. كما سيتم استعراض التوقعات الماكرو اقتصادية التي يستند إليها مشروع قانون المالية لسنة 2020.

1. تطورات المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة

عرف منحى تطور المالية العمومية على مدار العشرين سنة المنصرمة تغيرات متباينة، على الرغم من كونها تنحو على العموم نحو تقليص عجز الميزانية. فعلى عكس الفترة 2001-2008 التي تميزت باستدامة عجز الميزانية ومستوى المديونية العمومية، فقد شهدت الفترة 2009-2012 تدهورا كبيرا على مستوى التوازنات المالية نتيجة الأزمة العالمية، الشيء الذي دفع السلطات العمومية إلى اتخاذ تدابير مهمة لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لهذه الأزمة.

وقد أبانت التدابير المتخذة في هذا الصدد عن نجاعتها في تحسين وضعية المالية العمومية منذ سنة 2013، من خلال التحكم في عجز الميزانية الذي انتقل، دون احتساب موارد الخوصصة، من 7,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 إلى 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2018. وبفضل هذه التدابير المالية، عاد الرصيد العادي ليسجل فائضا ابتداء من سنة 2014، مما مكن من تعزيز هوامش ميزانية الدولة والتحكم في تطور المديونية.



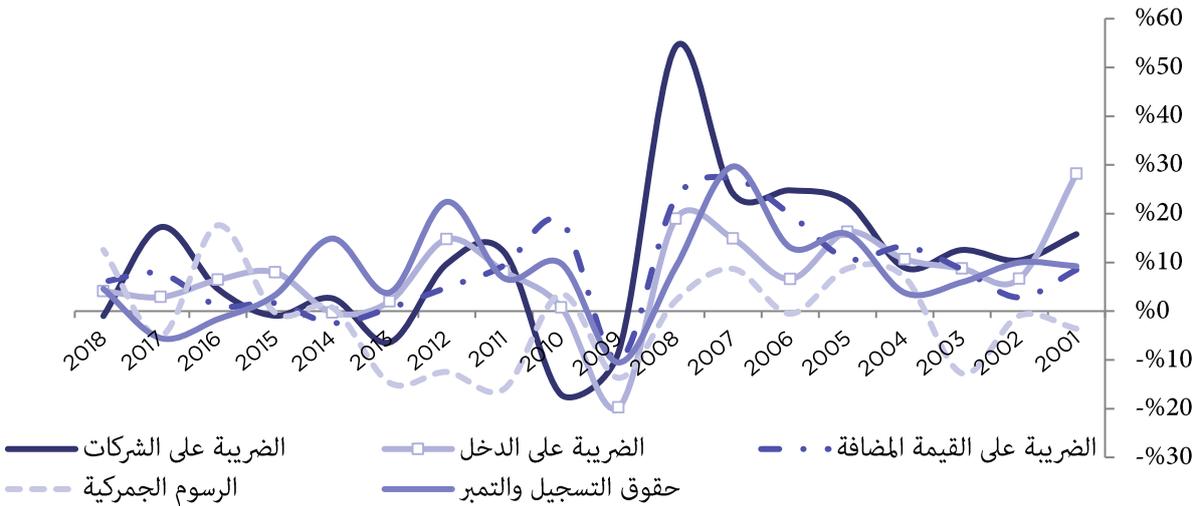
مبيان 40 : تطور رصيد الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام

1.1. تحليل تطور الموارد

1.1.1 الموارد الجبائية

سجلت الموارد الجبائية تطورا إيجابياً بين سنتي 2001 و2018، حيث ارتفعت بمعدل سنوي بلغ 6% لتصل إلى 209 مليار درهم سنة 2018 مقابل 77,2 مليار درهم سنة 2001، وذلك بفضل التأثير الإيجابي للنشاط الاقتصادي، الى جانب مجهودات الإدارة الضريبية على مستوى تعبئة الموارد.

ويبرز تحليل الموارد الجبائية لمختلف الضرائب تطورا عبر ثلاثة مراحل أساسية خلال العقدين الأخيرين، كما يتضح من خلال المبيان التالي :



مبيان 41 : تطور المداخيل الجبائية

- تميزت الفترة الزمنية الأولى والتي تمتد بين 2000 و2008 بأداء مشجع، مستفيدا من الأثر الإيجابي المهم للنشاط الاقتصادي على الموارد الجبائية. وقد سجلت هذه الموارد معامل مرونة نسبة إلى النشاط الاقتصادي وصل إلى 2,2 خلال الفترة 2005-2008، مقابل مرونة وحدوية (1) في الفترة 2000-2004. وقد مكنت دينامية النشاط في العديد من قطاعات الاقتصاد الوطني (البناء والأشغال العمومية، والبريد والاتصالات، والأنشطة المالية والتأمين) من تحقيق زيادات إيجابية في أرباح الشركات التابعة لهذه القطاعات، مما ساهم في تحسين الموارد الجبائية.
- اتسمت الفترة الزمنية الثانية والتي تمتد بين 2009 و2012، على العكس من الفترة الأولى، بانخفاض وتيرة نمو الموارد الجبائية بسبب تراجع حاد في مختلف أنواع العائدات الضريبية. بالإضافة إلى آثار التباطؤ الاقتصادي، فقد تفاقم هذا التراجع بسبب التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية لدعم النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض معدلات الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل⁴². وعلى نفس المنوال، انخفضت موارد الضريبة على القيمة المضافة الداخلية سنة 2009، مما أثر على متوسط نموها بين سنتي 2010 و2012 والذي سجل وتيرة أقل بكثير مما كان عليه بين سنتي 2006 و2008. كما واصلت موارد الرسوم الجمركية انخفاضها جراء آثار مسلسل التفكيك الجمركي بموجب اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب.
- تميزت الفترة الزمنية الثالثة 2013-2018 بعودة الموارد الجبائية إلى منحها التصاعدي. فبعد تسجيل تطورات معتدلة بين 2013 و2014، تحسنت الموارد الضريبية بشكل ملحوظ منذ 2015، لتسجل زيادة سنوية بنسبة 4,5% بين سنتي 2015 و2018. وقد ناهز معامل مرونة الموارد الجبائية نسبة إلى النشاط الاقتصادي الوحدة (1) خلال هذه الفترة.

ويظهر التحليل المفصل لمختلف الضرائب أن موارد الضريبة على الشركات ارتفعت بنسبة 6,5% في المتوسط سنوياً خلال الفترة 2015-2018 لتبلغ حوالي 49,9 مليار درهم سنة 2018.

وفيما يتعلق بموارد الضريبة على الدخل، فقد بلغت 41,8 مليار درهم سنة 2018 مسجلة بذلك زيادة سنوية بنسبة 4,3% في المتوسط منذ سنة 2015. ويعكس هذا الانتعاش الأداء الجيد لموارد الضريبة المطبقة على الأرباح العقارية وعلى الأجور، والتي عرفت نمواً بنسب 3,1% و 2,3% على التوالي⁴³.

ومن جانبها، تطورت الضريبة على القيمة المضافة الداخلية بنسبة 5,5% لتصل إلى 22,1 مليار درهم سنة 2018 مقابل 20,9 مليار درهم سنة 2017. وقد تحسن معدل نموها سنة 2017 (+8,3%) وسنة 2015 (+9,3%)، باستثناء سنة 2016 التي سجلت تراجعاً بنسبة 4,3% ارتباطاً بالارتفاع المهم في وتيرة الاسترداد.

ومن ناحية أخرى، سجلت موارد الضريبة على القيمة المضافة على الواردات نمواً مهماً نسبياً (6,1%) في المتوسط سنوياً بين سنتي 2015 و2018، وذلك ارتباطاً بالمنحى التصاعدي لنمو الواردات، والتي تحسنت بنسبة 5,3% خلال نفس الفترة.

وبخصوص موارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك، فقد استفادت من الزيادة في استهلاك منتجات الطاقة والسجائر المصرح بها. فخلال سنة 2018، بلغ إجمالي هذه الموارد 28,3 مليار درهم، بزيادة قدرها 3,4%.

وفيما يخص موارد رسوم التسجيل، فقد تراجعت بحدّة خلال سنتي 2016 و2017، وذلك بعد تسجيل ارتفاع قوي خلال سنة 2014 (14,9%)، ارتباطاً بموارد استثنائية متعلقة ببيع جزء من رأس مال شركة اتصالات المغرب (1,4 مليار درهم)، واندماج المكتب الوطني للكهرباء مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب⁴⁴ (1 مليار درهم)، قبل أن تعرف تحسناً بنسبة 4,6% سنة 2018. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة 2015-2018، عرفت موارد رسوم التسجيل تراجعاً بنسبة 2,1%.

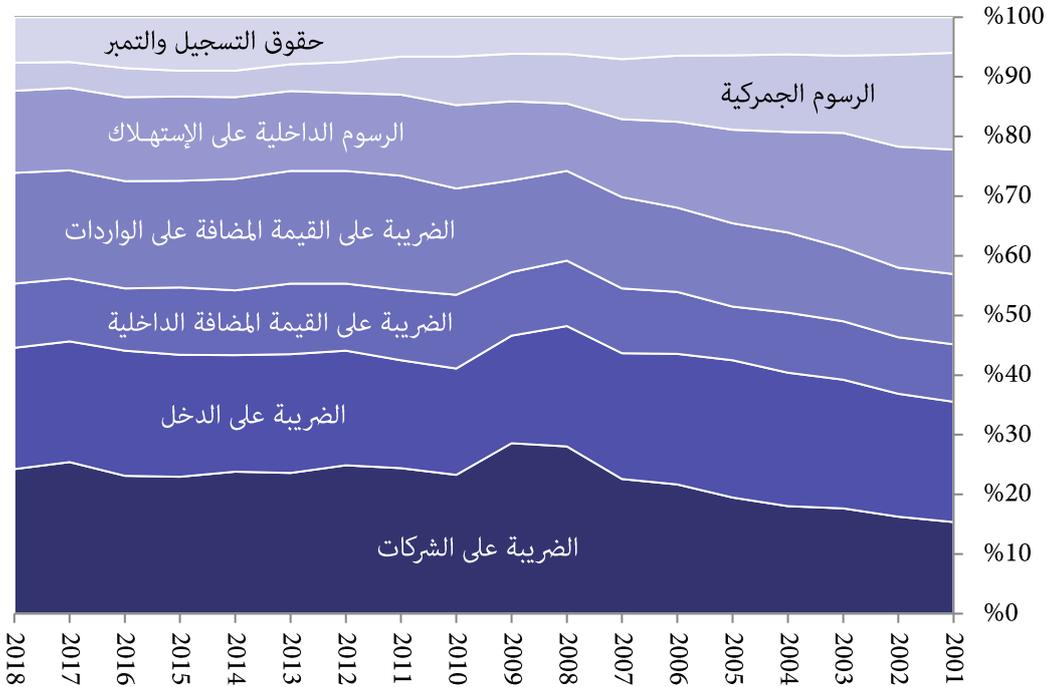
⁴² خلال سنة 2009، تم تخفيض معدل الضريبة على الشركات من 39,6% إلى 37% بالنسبة للمؤسسات المالية ومن 35% إلى 30% بالنسبة للقطاعات الأخرى. أما بالنسبة للضريبة على الدخل، فقد ارتفع معدلها الهامشي من 42% إلى 40% ليصل إلى 38% سنة 2010. وتم رفع الحد المعفى من الضريبة على الدخل إلى 28.000 درهم سنة 2009 ثم إلى 30.000 درهم سنة 2010. وبلغت الخسارة بعد إعادة تنظيم جدول أسعار الضريبة على الدخل إلى 0,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2009 و0,5% سنة 2010.

⁴³ معطيات الخزينة العامة للمملكة.

⁴⁴ علاقة مع تطبيق رسوم التسجيل على بيع أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة من خلال قانون المالية لسنة 2010.

كما سجلت موارد الرسوم الجمركية تطورات متباينة خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2018، وذلك تماشيا وتطور الواردات الخاضعة للضريبة. وبهذا، انتعشت هذه الموارد بشكل كبير سنة 2016 (+17,6%)، وذلك ارتباطا بالزيادة الكبيرة في واردات القمح التي حققت رسوم استيراد بلغت 1,7 مليار درهم (+204% مقارنة بسنة 2015)، لتعرف بعد ذلك تقلصا سنة 2017، بحيث انخفضت الموارد بنسبة 5,1%، بسبب انخفاض رسوم الاستيراد على القمح (-807 مليون درهم). أما بالنسبة لسنة 2018، فقد ارتفعت هذه الموارد بشكل ملحوظ لتبلغ 9,7 مليار درهم أي بارتفاع نسبته 12,6% مقارنة مع سنة 2017.

وفيما يتعلق بمستوى الضغط الجبائي⁴⁵، فقد ارتفع بشكل ملموس منتقلا من 19,5% سنة 2000 إلى 25,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2008، قبل أن يسلك منحى مختلفا ابتداء من سنة 2009، حيث انخفض مستوى الضغط الضريبي من 22,4% سنة 2009 إلى 21,2% سنة 2018. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المستوى من الضغط الضريبي يشمل الموارد المحصلة عن طريق مجهودات الإدارة الضريبية على مستوى المراقبة والتحصيل. وقد مكن هذا المجهود من تعبئة موارد جديدة، وتحسين فعالية عمليات المراقبة واستهداف الأنشطة الاقتصادية. كما تطورت الموارد الناتجة عن التدقيق الفوري بشكل كبير حيث تزايدت من 4,4 مليار درهم سنة 2015 إلى 8,6 مليار درهم سنة 2018، أي ما يقارب الضعف. ويرجع هذا أساسا إلى اعتماد البرمجة الأتوماتيكية، فضلا عن تحسين النظام المعلوماتي للإدارة الضريبية.



المصدر: وزارة الاقتصاد و المالية وإصلاح الإدارة

مبيان 42 : تطور بنية المداخيل الجبائية

وفيما يخص تطور بنية المداخيل الجبائية بين 2001 و2018، فقد تزايدت حصة الضرائب المباشرة بشكل ملحوظ، ارتباطا بالتطور الجيد للضريبة على الشركات على وجه الخصوص. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الضريبة تستفيد من التحسن المتواصل لنتائج الشركات الكبرى، وكذا من ارتفاع عدد الشركات التي تفي بالتزاماتها الضريبية، وهو ما يعد نتيجة طبيعية لجهود الإدارة الجبائية في مجال المراقبة والافتحاص. وفي هذا الصدد، شكلت الضرائب المباشرة نسبة 45,5% من إجمالي الموارد الجبائية سنة 2018 عوض 36,5% خلال سنة 2001. ومن ناحية أخرى، انتقلت حصة موارد الرسوم الجمركية من 16% إلى 4,6% خلال نفس الفترة، نتيجة مواصلة مسلسل التفكيك الجمركي الذي انخرط فيه الاقتصاد الوطني.

⁴⁵ حاصل الموارد الجبائية (بما في ذلك حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة) على الناتج الداخلي الخام الإسمي.

أما فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، فقد ارتفعت حصتها في الموارد الضريبية (28,9% سنة 2018 مقابل 21,1% سنة 2001)، نتيجة التحسن الجيد لموارد الضريبة على القيمة المضافة على الواردات والتي انتقلت حصتها من 55% سنة 2001 إلى 63,4% سنة 2018 من إجمالي موارد الضريبة على القيمة المضافة. ويعكس هذا الوضع آثار الإصلاح الذي بدأ منذ سنة 2005، والذي يهدف إلى تبسيط هذه الضريبة.

2.1.1 الموارد غير الجبائية

تتسم الموارد غير الجبائية بتطور غير منتظم نتيجة الظرفية الاقتصادية التي تؤثر على عائدات الشركات والمؤسسات العمومية، وبالآداءات الاستثنائية المتعلقة بمبالغ المنح، بما في ذلك الهبات، وكذا بعمليات الخصومة المحتملة.

ومثلت الموارد غير الجبائية (دون احتساب مداخيل الخصومة) 2,4% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط السنوي خلال الفترة 2005-2013، حيث بلغت ذروتها خلال سنة 2014 لتصل إلى 3,6% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا الانتعاش إلى تدفق أموال الهبات الواردة من دول الخليج بمبلغ 13,1 مليار درهم. وخلال الفترة 2015-2018، تراجعت الموارد غير الجبائية لتحقيق استقرارا في نسبة 2,3% من الناتج الداخلي الخام. وتميزت سنة 2018، على وجه الخصوص، بتطور سلبي للموارد غير الجبائية، حيث تراجعت بنسبة 18,4% لتبلغ 21,2 مليار درهم. وتعزى هذه النتيجة بالأساس إلى تراجع الموارد المتعلقة بالهبات الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي والتي بلغت 2,8 مليار درهم سنة 2018 مقابل 9,5 مليار درهم سنة 2017.

وفيما يتعلق بعائدات الشركات والمؤسسات العمومية، فقد واصلت منحها التنازلي منذ سنة 2013، حيث انتقلت من 1,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 إلى 0,8% سنة 2018. وقد أدى هذا التطور إلى تباطؤ مساهمتها في الموارد غير الضريبية حيث شكلت 43,9% منها سنة 2017 مقابل 51,6% سنة 2012، وذلك لصالح "الموارد الأخرى غير الضريبية"⁴⁶.

وفيما يتعلق بمداخيل الخصومة، فإن مساهمتها القوية في الموارد غير الجبائية خلال الفترة 2001-2007 ساعدت على خفض عجز الميزانية بنحو 1,4 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام في المتوسط السنوي خلال هذه الفترة. وخلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2016، أصبحت مساهمة هذه المداخيل في تمويل العجز أقل أهمية. وتجدر الإشارة إلى أن سنتي 2017 و2018 لم تسجلا أية عملية خصومة.

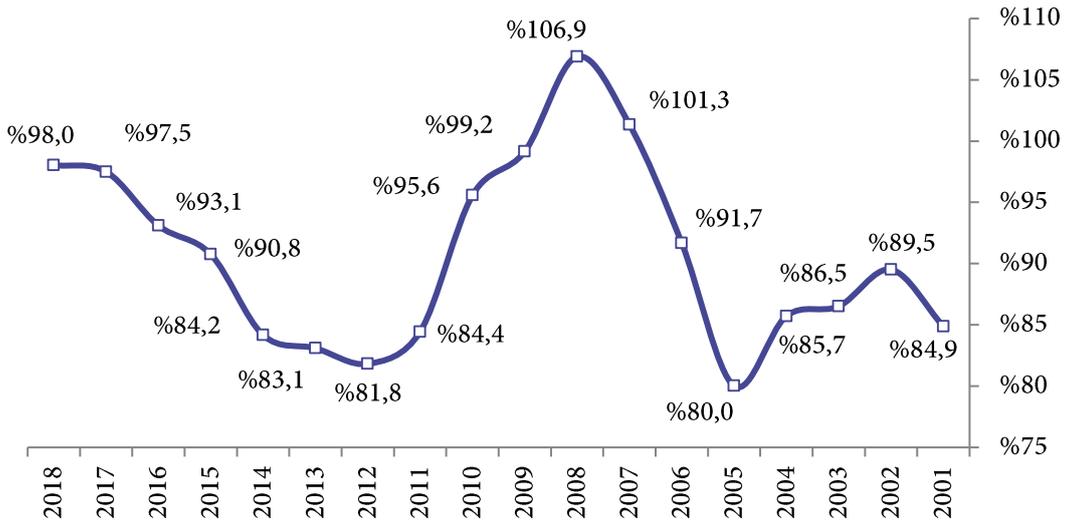
2.1.2 نفقات الدولة

عرف رصيد الميزانية ضغوطات شديدة بين سنتي 2010 و2012، وذلك في سياق يتسم بضغط تصاعدي على النفقات العمومية، خاصة منذ سنة 2011، وبالتطور المتباين للموارد الجبائية. ولمواجهة هذا الوضع، اعتمدت الحكومة، اعتباراً من سنة 2013، إجراءات مهمة لاحتواء الزيادة في النفقات العمومية، مع التركيز على نفقات المقاصة والتحويلات المخصصة للمقاولات والمؤسسات العمومية.

ولقد مكنت الجهود المبذولة بخصوص انخفاض نفقات المقاصة، وتقليص حصتها في الميزانية العامة للدولة بمقدار 15 نقطة بين سنتي 2012 و2017، من تغطية حصة نفقات السلع والخدمات والحفاظ على دينامية الاستثمار العمومي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النفقات وصلت في سنتي 2011 و2012 إلى أعلى مستوياتها لتشكل 25,3% من النفقات العادية، في حين أنها لم تتجاوز 7,6%، في المتوسط، خلال الفترة 2001-2006.

ويوضح تحليل بنية نفقات الميزانية الهيمنة الكبيرة للنفقات العادية (79,5% في المتوسط بين 2012 و2018) مقارنة بنفقات الاستثمار. وتعزى هذه الوضعية إلى الحصة الكبيرة لنفقات التسيير، ولا سيما كتلة الأجور، وارتفاع تكلفة المقاصة.

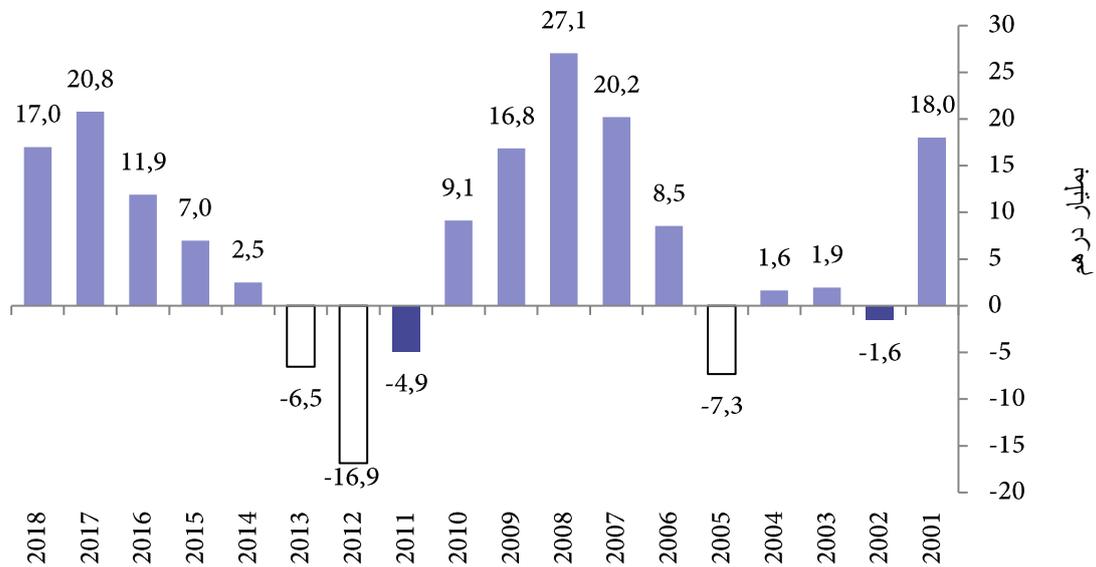
⁴⁶ وهي تشمل، بالإضافة إلى الموارد المختلفة المتأتية من الوزارات، رسوم خط أنبوب الغاز، وموارد تخفيف النفقات، ومبالغ المساعدة، والفوائد المترتبة عن توظيف الأموال والسلفات والموارد المتعلقة بأموال الدولة.



المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية وإصلاح الإدارة

مبيان 43 : تطور معدل تغطية النفقات بالمداخيل

شهد الرصيد العادي، الذي أصبح سالبا منذ سنة 2011، تحولاً منذ سنة 2014 وذلك بفضل الإجراءات التي اتخذتها الدولة لاحتواء ارتفاع النفقات العادية، حيث تم تسجيل أرصدة إيجابية بين سنتي 2014 و2017، مما مكن من تغطية جزء من نفقات الاستثمار. وبفضل الجهد المبذول على مستوى التحكم في النفقات، تحسن معدل تغطية النفقات العادية بالمداخيل الضريبية بشكل كبير سنة 2018 ليصل إلى 98%، مقابل مستوى متوسط يصل إلى 90,3% خلال الفترة 2009-2018.



المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية وإصلاح الإدارة

مبيان 44 : تطور الرصيد العادي

1.2.1 نفقات السلع والخدمات

نفقات الأجور

بلغت نفقات أجور الموظفين 106 مليار درهم⁴⁷ سنة 2018، مسجلة بذلك معدل نمو سنوي بنسبة 5,3% في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2018. ويخفي هذا التطور الاجمالي اتجاهين مختلفين لهذه النفقات. فقد اتسمت الفترة الممتدة بين 2000 و2012 بزيادة سريعة لنفقات الأجور (+7,2%)، نتيجة التدابير المتمثلة في الزيادة في الأجور خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى تأثير عمليات الترقية في الدرجة والسلم⁴⁹. ومن ناحية أخرى، تباطأ نمو هذه النفقات خلال الفترة 2012-2018، مسجلاً معدل نمو سنوي بنسبة 1,5% في المتوسط، أي بوتيرة تطور أقل من معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

وعلى الرغم من انخفاض وتيرة تطور الكتلة الأجرية، لا يزال وزنها بالنسبة للنفقات العادية مرتفعاً، حيث انتقل من 44,8% سنة 2012 إلى 49,7% سنة 2018.

ومن جهة أخرى، تقلصت كتلة الأجور من الناتج الداخلي الخام بشكل واضح، حيث انتقلت من 11,4% سنة 2012 إلى 9,6% سنة 2018. ويمكن تفسير هذا المنحى جزئياً بإلغاء المناصب الشاغرة جراء تقاعد الموظفين المدنيين للدولة وبالتدابير التي اتخذتها الحكومة للتحكم في تطور كتلة الأجور⁵⁰. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد المناصب الملغاة من 8.031 إلى 12.575⁵¹ خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 و2018، 91% منها تهم الأطر المصنفة في السلم 10 فما فوق.

نفقات السلع والخدمات الأخرى

ارتفعت نفقات السلع والخدمات الأخرى بنسبة 7,1% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2001-2018، حيث وصلت 62,2 مليار درهم سنة 2018. ونسبة للناتج الداخلي الخام، مثلت هذه النفقات 5,4% في المتوسط خلال الفترة 2005-2018 مقابل 4,5% في الفترة 2001-2004. ويرجع تطور هذه النفقات بالخصوص إلى تصفية متأخرات الدولة المستحقة للصندوق المغربي للتقاعد وإلى الأثر المالي لعملية المغادرة الطوعية خلال سنة 2005.

ومن أجل تحسين أداء تدبير النفقات العمومية وتوفير الهوامش المالية اللازمة لدعم الاستثمار، تم اتخاذ تدابير على مستوى نفقات تسيير الإدارة العمومية، وذلك عن طريق الحد من وتيرة نموها، ويتعلق الأمر بترشيد نفقات استهلاك الماء والكهرباء، وتكاليف كراء وتهيئة المرافق الإدارية، وتكاليف البعثات وتنظيم الندوات والمؤتمرات إضافة إلى تكاليف حظيرة السيارات.

2.2.1 تحملات المقاصة

ارتفعت حصة تحملات المقاصة في إجمالي النفقات من 3,4% في الفترة 2001-2004 إلى 12% كمتوسط سنوي بين سنتي 2005 و2011، مع تسجيل حصة 20,1% سنة 2011. وبالنسبة للناتج الداخلي الخام، مثلت هذه النفقات 5,9% سنة 2011 و3,2% خلال الفترة 2005-2011 مقابل 0,8% بين سنتي 2001 و2004.

وقد أدى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، في أعقاب الأزمة الاقتصادية الدولية، إلى تزايد الضغط على تحملات المقاصة. وعلى إثر الارتفاع المهول على مستوى هذه التحملات، اضطرت الحكومة إلى تطبيق نظام المقايضة الجزئية على أسعار المنتجات النفطية ابتداء من 16 سبتمبر 2013. وفي بداية سنة 2014⁵²، قررت الحكومة خفض التدريجي لدعم الغازوال إلى جانب حذف

⁴⁷ يشمل الأجر المرتب والعلاوات التي حددها القوانين أو اللوائح، وكذا التعويضات العائلية. ويشتمل الراتب على الراتب الأساسي والتعويض عن الإقامة. وترتبط التعويضات بالدرجة وتحددها المراسيم التي تؤطر مختلف فئات الموظفين. وتشمل المكافآت أيضاً التعويضات التي تمثل مصاريف عامة أو خاصة (مكافأة خدمة، تعويض عن تمثيل، تعويض عن سكن تمثيلي، مصاريف التنقل، إلخ). بالإضافة إلى تعويضات خاصة أخرى تعوض عن بعض المصاعب والمخاطر أو تعوض عن بعض المؤهلات.

⁴⁸ معطيات الخزينة العامة للمملكة.

⁴⁹ تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول نظام الوظيفة العمومية (2017).

⁵⁰ تقرير الموارد البشرية لوزارة الاقتصاد والمالية (قانون المالية لسنة 2017).

⁵¹ تقرير الموارد البشرية لوزارة الاقتصاد والمالية (قانون المالية لسنة 2019).

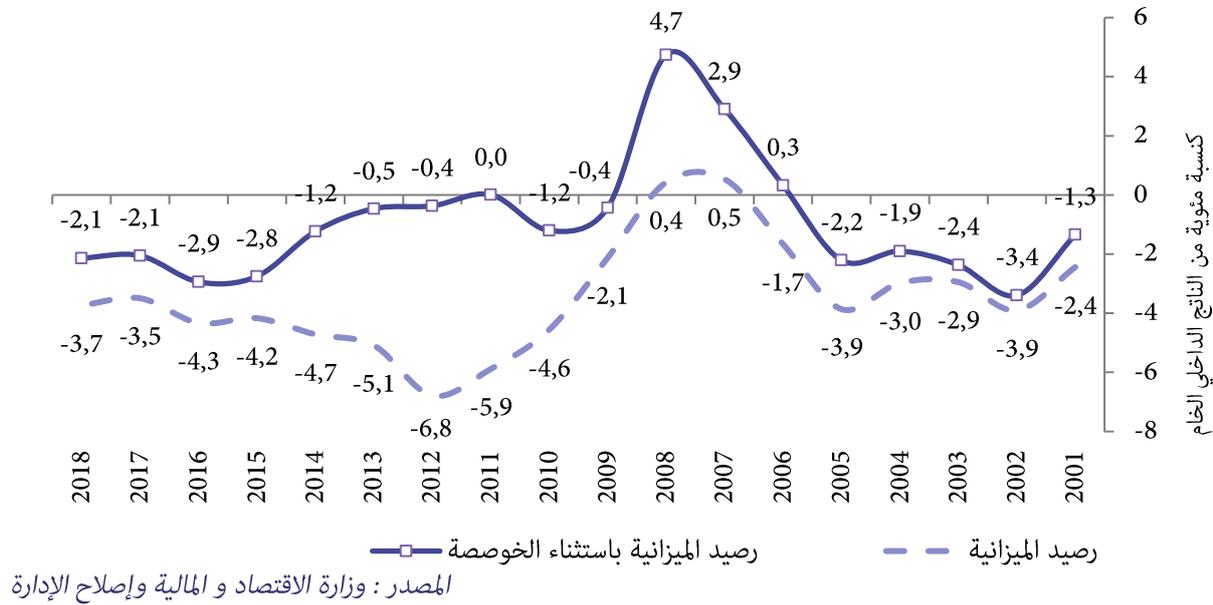
52 قرار رئيس الحكومة رقم 3.01.14 بتاريخ 15 يناير 2014.

الدعم بالنسبة للبنزين والفيول رقم 2. بالنسبة للفيول رقم 2 والمخصص لإنتاج الكهرباء، فقد تم حذف الدعم منذ فاتح يونيو 2014، وتم تعويضه بدعم مباشر في إطار عقد برنامج بين الدولة والمكتب الوطني للماء والكهرباء الممتد بين 2014 و2017.

وبالموازاة مع هذه التدابير، تتحمل الدولة التكاليف الإجمالية لدعم غاز البوتان من أجل ضمان استقرار كلفة الطاقة ذات الاستخدام المنزلي. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت السلطات العمومية تدابير مصاحبة لفائدة قطاع النقل، وذلك من أجل استقرار أسعار النقل العمومي.

وفي إطار مواصلة عملية إصلاح نظام المقاصة، تقرر خلال سنة 2015 حذف الدعم عن الغازوال وحذف آلية المعادلة على البنزين والغازوال التي كانت تهدف لتغطية جزء من دعم غاز البوتان.

وقد مكّنت هذه التدابير من تقليص تحملات المقاصة بشكل كبير، حيث انتقلت إلى 17,03 مليار درهم سنة 2018 شملت غاز البوتان والسكر والدقيق المدعم، بعد أن بلغت هذه التحملات 56,6 مليار درهم سنة 2012 (دون احتساب تكلفة تدابير المواكبة)، مما ساعد على تخفيف حجم عجز ميزانية الدولة. وكنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام، انتقلت نسبة هذه النفقات إلى 1,6% سنة 2018 مقابل 6,5% سنة 2012.



مبيان 45: تطور نفقات المقاصة ورصيد الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام

3.2.1 فوائد الدين

ارتفعت تكاليف فوائد الدين خلال الفترة 2001-2018 بنسبة 2,2% في المتوسط لتصل إلى 27,3 مليار درهم سنة 2018. ويرجع هذا التطور إلى انخفاض تكاليف فوائد الدين الخارجي بنسبة 2,7% في المتوسط وزيادة فوائد الدين الداخلي بنسبة 3,6%. وسجلت تكاليف فوائد الدين خلال سنة 2018 ارتفاعا بمقدار 204 مليون درهم (+0,8%) وذلك بسبب تزايد فوائد الدين الداخلي (+1,04% أو 243 مليون درهم) في حين تراجع فوائد الدين الخارجي (-1% أو -39 مليون درهم).

وشهدت فوائد الدين الداخلي نسبة للناتج الداخلي الخام منحى نحو الانخفاض نسبة إلى الناتج الداخلي الخام خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى 2,1% سنة 2018 مقابل 2,9% سنة 2001. وفي نفس السياق، سجل متوسط تكلفة هذا الدين تراجعا مهما خلال نفس الفترة، حيث بلغ نسبة 4,4% سنة 2018 مقابل 8,2% سنة 2001. ويعزى هذا التطور الإيجابي بشكل رئيسي إلى تحسن شروط التمويل خلال السنوات الأخيرة، مما مكن من إعادة تمويل الدين بشروط أفضل

وفيما يتعلق بتحملات فوائد الدين الخارجي المباشر، فقد استقرت بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام في حوالي 0,4% خلال الفترة 2005-2018 مقابل 1,3% سنة 2001، وذلك بفضل سياسة التدبير النشط للدين.

4.2.1 نفقات الاستثمار

أدت مجهودات السلطات العمومية من أجل دعم النشاط الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين إلى ارتفاع نفقات الاستثمار على مستوى ميزانية الدولة. وانتقلت نسبة هذه النفقات إلى 6% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال الفترة 2008-2018، مقابل 4,1% فقط خلال الفترة 2001-2007. وقد بلغت هذه النفقات 65,7 مليار درهم⁵³ سنة 2018، أي ما يناهز 3 أضعاف نفقات الاستثمار المنجزة سنة 2001. وقد أدى تعزيز هذه النفقات إلى ارتفاع مهم في حصتها من إجمالي النفقات، لتنتقل من 16,7% في المتوسط خلال الفترة 2001-2007 إلى 21,7% خلال الفترة 2008-2018.

وبالرغم من ذلك، نجم عن ضعف القدرة التنفيذية للمشاريع الاستثمارية تراكم كبير للاعتمادات المرحلة التي بلغت 21,3 مليار درهم برسم سنة 2013/2012 قبل أن تصل إلى 15,73 مليار درهم برسم سنة 2017/2016، أي بانخفاض قدره 26,2%.

ولمعالجة هذا الوضع، تقرر في أبريل 2013 إعطاء الأولوية في تنفيذ نفقات الاستثمار للاعتمادات المرحلة، وذلك عبر تجميد مبلغ 15 مليار درهم من اعتمادات الاستثمار المفتوحة برسم سنة 2013. وقد أخذ هذا التجميد بعين الاعتبار القدرة التدييرية للآمرين بالصرف والمشاريع ذات الأولوية والتي هي في طور الإنجاز.

ومن أجل تسوية هذا الوضع وامثالاً للتدابير الجديدة للقانون التنظيمي لقانون المالية⁵⁴، تقرر في إطار قانون المالية لسنة 2017 إلغاء اعتمادات الاستثمار التي لم تكن محل أمر بالأداء حتى نهاية دجنبر 2016. كما تم إلغاء اعتمادات الاستثمار المرحلة من السنوات المالية 2013 وما قبل إلى سنوات 2014 وما يليها والمتعلقة بعمليات النفقات التي لم تكن محل أمر بالصرف ما بين فاتح يناير 2014 و31 دجنبر 2016⁵⁵. كما تم تمديد هذا الإلغاء أيضاً ليشمل عمليات والتزامات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية⁵⁶.

ومن أجل ربط نفقات الاستثمار بنجاعة الأداء وبتحقيق الأهداف، فإن تنفيذ هذه النفقات قد أخذ بعين الاعتبار فقط برمجة المشاريع الاستثمارية ذات المردودية الاجتماعية والاقتصادية والمبررة بدراسات قبلية. كما تم إيلاء أهمية خاصة لترشيد النفقات المتعلقة بالدراسات وتحديد التكاليف المشتركة بالنسبة للنفقات التي يستحيل إلحاق الاعتمادات المرتبطة بها إلى قسم معين بصفة مباشرة، وذلك في إطار تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية⁵⁷.

وقد أظهر تنفيذ نفقات الاستثمار لسنة 2018 مقارنة بتوقعات قانون المالية زيادة قدرها 5,4 مليار درهم، مما يعكس استخداماً أفضل للاعتمادات المتاحة بمعدل إصدار إجمالي بلغ حوالي 80%.

3.1 تطور دين الخزينة

1.3.1 تطور معدل دين الخزينة

سجل دين الخزينة تطوراً متبايناً على مدى العقدين الماضيين. فقد تغير المنحى نحو الانخفاض المسجل خلال الفترة 2001-2009، بسبب تظافر العديد من العوامل سواء الداخلية أو الخارجية، حيث عاد معدل الدين إلى منحاه التصاعدي ليصل إلى 58,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 مقابل 46,1% سنة 2009.

وقد مكنت التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية منذ سنة، من حيث التحكم في الإنفاق وتعزيز الموارد، من الحد بشكل كبير في ارتفاع دين الخزينة. وبفضل التدابير المتخذة في هذا الصدد، انخفض مؤشر حدة تزايد دين الخزينة في المتوسط من 3,3 نقطة من الناتج الداخلي الخام، خلال الفترة 2009-2013 إلى 1,8 نقطة خلال الفترة 2013-2015، لينحصر في 0,7 نقطة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2016-2018.

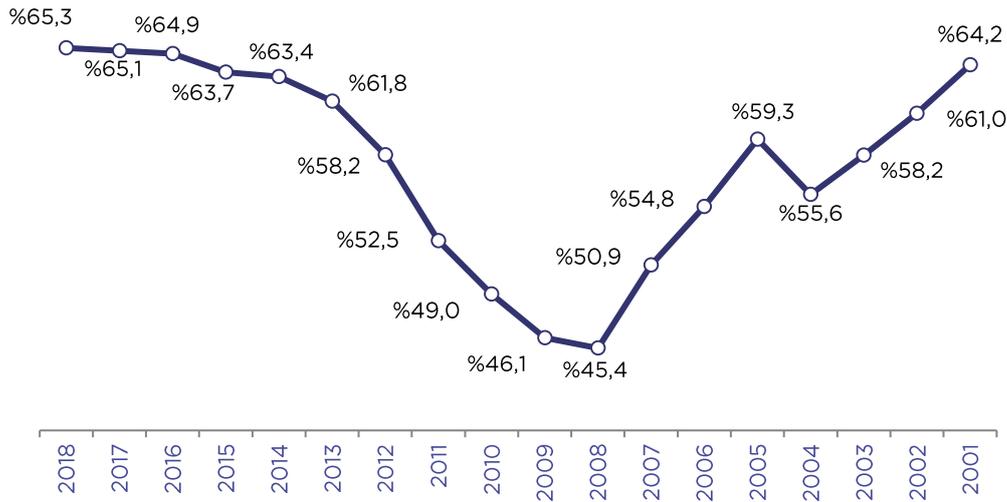
⁵³ مع احتساب الصندوق الخاص بالطرق.

⁵⁴ الفصل 63.

⁵⁵ الفصل 24، قانون المالية 2017.

⁵⁶ الفصل 27، قانون المالية 2017.

⁵⁷ الفصل 43.

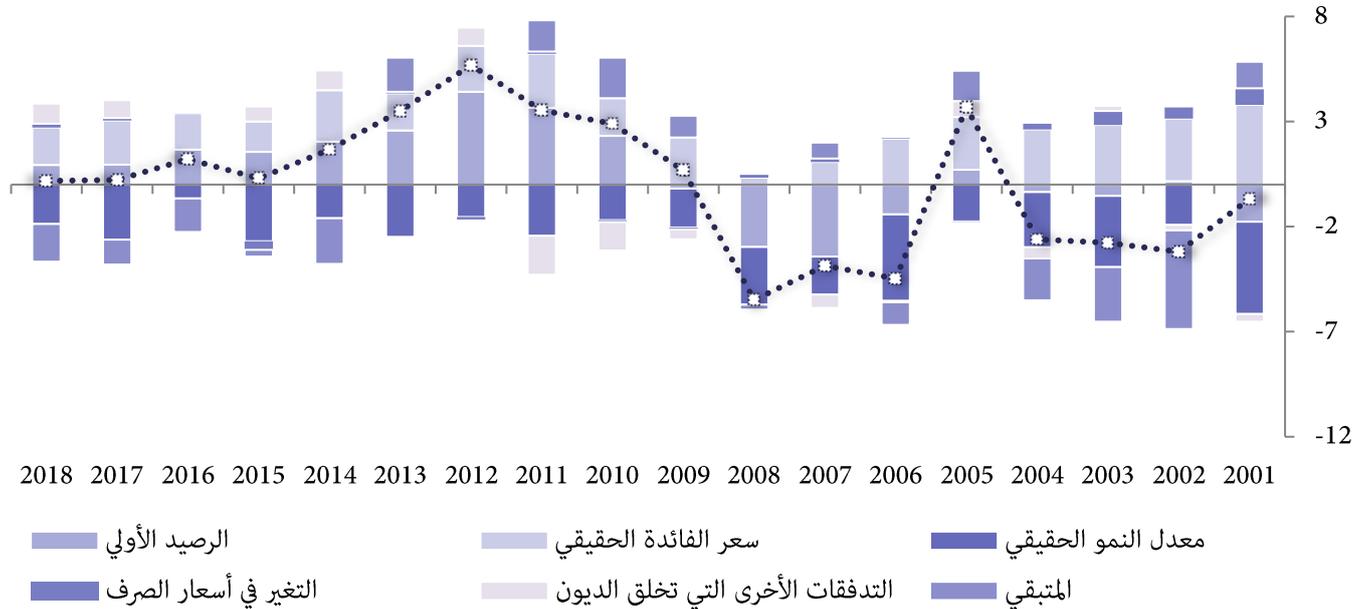


المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية وإصلاح الإدارة

مبيان 46 : تطور دين الخزينة (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)

2.3.1. دينامية دين الخزينة

يبين تحليل دينامية الدين خلال الفترة 2001-2018، بروز مرحلتين أساسيتين في تطور معدلات دين الخزينة، ارتباطا بتغيرات العوامل الماكرو-اقتصادية الرئيسية المتمثلة في معدل النمو والرصيد الأولي ونسب الفائدة وكذا مستوى سعر الصرف.



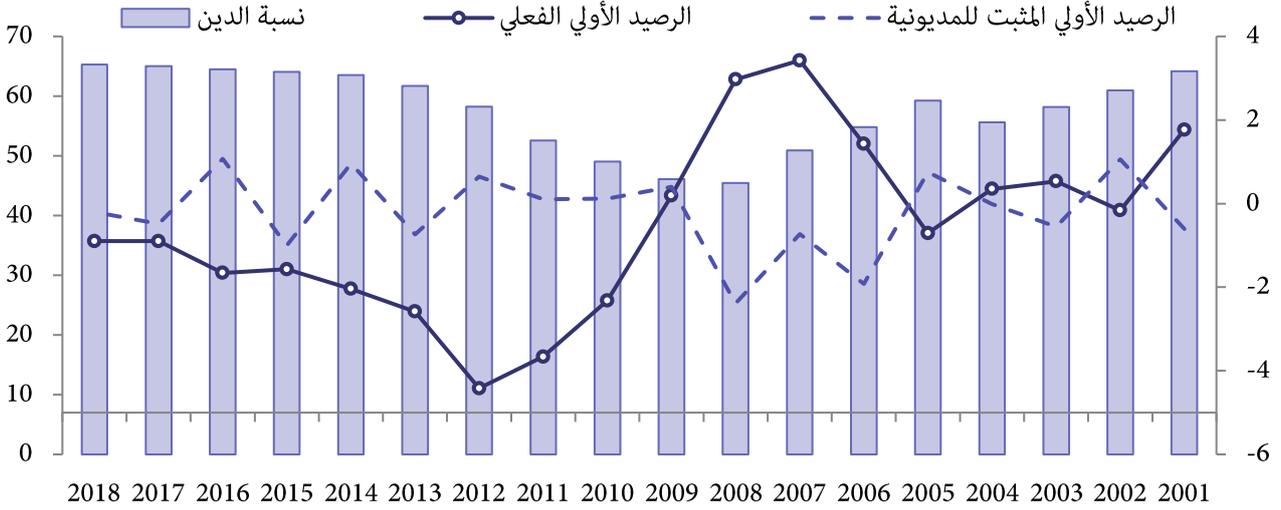
المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية وإصلاح الإدارة

مبيان 47 : تطور العوامل المساهمة في دينامية دين الخزينة

بالنسبة للفترة 2001-2008، عرف معدل الدين منحى تنازليا، بفضل الأداء الجيد للنشاط الاقتصادي وارتفاع الموارد المتأتية من عمليات الخصخصة، مما ساهم بشكل كبير في تحسن المالية العمومية. وخلال هذه الفترة، سجل الرصيد الأولي على العموم فائضا

(1,2% من الناتج الداخلي الخام كمتوسط سنوي)، باستثناء سنتي 2002 و2005⁵⁸. وقد تجاوز هذا الفائض معدل الرصيد الأولي المطلوب لتحقيق استقرار الدين (-0,6% من الناتج الداخلي الخام)، مما ساهم في تقليص معدل الدين⁵⁹ لينتقل من 64,2% إلى 45,4% من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2001 و 2008 على التوالي.

وفيما يتعلق بسعر الفائدة، فقد تراجعت مساهمته في دينامية الدين لتنتقل من 3,8 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2001 إلى 0,3 نقطة فقط سنة 2008. كما يعزى هذا التطور إلى تراجع التكلفة الظاهرة للدين من 6,8% سنة 2001 إلى 5,1% سنة 2008.



المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية وإصلاح الإدارة

مبيان 48 : معدل الدين (السلم على اليسار) والرصيد الأولي والرصيد الأولي المطلوب لتحقيق استقرار معدل الدين

وبالنسبة للفترة 2009-2018، فقد تميزت بتغير منحى تطور دين الخزينة، حيث تفاقم الرصيد الأولي بنحو 3,2 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع مستواه خلال الفترة 2001-2008، مما أدى إلى زيادة كبيرة في مساهمة هذا الأخير في رفع نسبة الدين بنحو 19,9 نقطة من الناتج الداخلي الخام. غير أن عودة العجز الأولي إلى مستويات مستدامة نسبياً، منذ سنة 2013، قد ساعد على التخفيف من هذا الوضع. كما تراجعت مساهمته في ارتفاع معدل الدين من 4,4 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 1 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2018.

أما بالنسبة لمساهمة سعر الفائدة في زيادة معدل الدين، فقد ظلت محدودة نسبياً مقارنةً بالوضع السائد في بداية العقد الأول من القرن العشرين. وبلغت هذه المساهمة نقطتين من الناتج الداخلي الخام، أساساً بفضل تسريع عملية التدبير النشط للدين. تم تسجيل نفس الشيء على مستوى أثر سعر الصرف على معدل الدين خلال الفترة 2001-2018، حيث ظل متحكماً فيه بفضل الجهود المبذولة للحد من تأثيرات تقلبات أسعار صرف العملات والتقليص من تأثيرها على خدمة الدين وحجمه.

2. التطور البنوي للمالية المحلية

تجاوبا مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تسريع مسلسل اللامركز الإداري وتماشياً مع الطفرة الجديدة نحو تعزيز التنمية الجهوية، أصبح لزاماً تبني تدبير رشيد وفعال للمالية المحلية، وذلك بترسيخ مزيد من الالتقائية مع المالية العمومية للدولة، مما يمكنها من المساهمة في التنمية الاقتصادية والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

⁵⁸ بلغ الرصيد الأولي خلال تلك السنتين عجزاً بمعدل 0,1% و0,7% من الناتج الداخلي الخام على التوالي.

⁵⁹ يفسر الارتفاع الاستثنائي لمعدل الدين خلال سنة 2005 بارتفاع الدين الداخلي بعد تحويل متأخرات الصندوق المغربي للتقاعد برسم مساهمات الدولة في سندات الخزينة بمبلغ 11 مليار درهم، وكذا عملية المغادرة الطوعية التي كلفت ما يقارب 11 مليار درهم.

فخلال العشر السنوات الأخيرة، مثلت الموارد الجبائية المحولة أو المسيرة من طرف الدولة، 88% من الموارد الإجمالية للجماعات الترابية، مما قد يجعلها في وضعية صعبة في حالة تراجع الموارد الجبائية للدولة.

1.2. موارد الجماعات الترابية

من خلال تحليل تطور موارد الجماعات الترابية بين سنتي 2002 و2018، يتبين أن معدل نموها قد بلغ في المتوسط 7,2% سنويا، مع تسجيل أداء جد إيجابي سنة 2018، أي + 7,6% مقارنةً بسنة 2017. وقد بلغت الموارد الذاتية للجماعات الترابية، سواء تعلق الأمر بالموارد التي تديرها أو تلك التي تسير لحسابها، ما يقارب 14,6 مليار درهم، أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 5,8% في المتوسط بين سنتي 2002 و2018. في حين، ارتفعت الموارد المحولة، والتي تعتبر المصدر الرئيسي، إلى 27,4 مليار درهم، ممثلة بذلك 65,3% من إجمالي الموارد.

وبلغت الموارد المسيرة من طرف الجماعات الترابية سنة 2018 ما يقارب 7,6 مليار درهم. وتتشكل هذه الموارد خصوصا من الرسوم المحلية (57,3%)، ورسوم الخدمات (12,5%) وكذلك مداخيل السلع (30,3%). كما ناهزت الموارد التي تسير من طرف الدولة لحساب الجماعات الترابية 6,9 مليار درهم، أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 5,1% في المتوسط بين سنتي 2002 و2018. وتأتي الرسوم على الخدمات الجماعية في مقدمة هذه الرسوم بحصة 55,7%، تليها في ذلك الرسوم المهنية (38,6%) وأخيرا وبدرجة أقل الرسوم على السكن (5,7%).

ومن أجل الحد من الفوارق بين الجهات، يتم اعتماد آلية المعادلة⁶⁰ عند تنفيذ التحويلات الضريبية للدولة لفائدة الجماعات الترابية. وجزير بالذكر، فإن 70% من الإيرادات المحولة يكون مصدرها الضريبة على القيمة المضافة، تليها في ذلك الموارد المتأتية من المساعدات (17,4%)، ثم حصة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات لصالح الجهات (10,9%). وقد بلغ حجم مجموع هذه التحويلات سنة 2018، ما يقارب 27,4 مليار درهم، أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 8,2% في المتوسط بين سنتي 2002 و2018. وتمثل الإيرادات الممنوحة من طرف الدولة، والتي تشكل 30% من مجموع إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، المكون الرئيسي لهذه التحويلات، حيث بلغت 19,1 مليار درهم سنة 2018 مقابل 7,4 مليار درهم سنة 2002، أي بمعدل ارتفاع سنوي نسبته 6,1% في المتوسط.

وفيما يتعلق بالتحويلات المتأتية من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، فقد ناهزت سنة 2018 ثلاث مليار درهم، مما يمثل نسبة ارتفاع قدرها 17,2% في المتوسط السنوي خلال الفترة 2002-2018. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة حصة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات المخصصة للجهات اعتبارا من سنة 2016. وتجدر الإشارة إلى أنه ابتداء من القانون المالية لسنة 2016⁶¹، ارتفعت الحصة المخصصة للجماعات الترابية من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات إلى 2% عوض 1% قبل سنة خلت، مع رفع هذه الحصة بنقطة واحدة كل سنة لتصل إلى 5% بالنسبة لكلا النوعين من الضريبة في سنة 2019.

2.2. نفقات الجماعات الترابية

بالموازاة مع التطور الملموس للموس للموارد، سجلت النفقات الإجمالية للجماعات الترابية من جانبها منحا تصاعديا بين سنتي 2002 و2018، لتصل إلى 40,6 مليار درهم نهاية سنة 2018، أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 8,5% في المتوسط. وتتميز بنية هذه النفقات بهيمنة نفقات الاستثمار (40,5% من إجمالي النفقات سنة 2018)، تليها أجور الموظفين (28,9%)، فالسلع والخدمات الأخرى (28,1%)، ثم الإعانات (14,5%) ونفقات خدمة الدين (2,6%).

وقد بلغت النفقات العادية حوالي 24,2 مليار درهم سنة 2018، مسجلة بذلك معدل ارتفاع سنوي نسبته 7,6% في المتوسط منذ سنة 2002، حيث ارتفعت نفقات الموظفين بنسبة 5,9% في المتوسط سنويا إلى أكثر من 11,7 مليار درهم سنة 2018، مقابل 4,6 مليار درهم سنة 2002، لتمثل 56,8% في المتوسط من نفقات التسيير خلال نفس الفترة. من جانبها، ارتفعت النفقات على السلع

⁶⁰ ترتكز هذه الآلية على معايير محددة في الدورية رقم 49 لفتح يناير 1996.

⁶¹ مادة 13 و14 من قانون المالية 2016، تطبيقا لمقتضيات المادة 188 من القانون التنظيمي للمالية.

والخدمات الأخرى، بما في ذلك دعم المعدات ومنح التسيير، إلى 11,4 مليار درهم، مقابل 2,3 مليار درهم سنة 2002. فخلال سنة 2018 لوحدها، ارتفعت هذه النفقات ب 5,1%.

فيما يتعلق بتكاليف خدمة الدين لدى الجماعات الترابية، فقد ارتفع مبلغ الفوائد بنسبة 5,1% سنويا في المتوسط خلال الفترة 2002-2018، حيث انتقل من 469 مليون درهم سنة 2002 إلى أكثر من مليار (1,1 مليار درهم في 2018).

أما بالنسبة لنفقات الاستثمار، فقد شكلت 36,5% في المتوسط من إجمالي النفقات بين سنتي 2002 و2018. وقد بلغ حجم هذه النفقات سنة 2018، والتي تتألف أساسا من الأشغال الجديدة وعمليات الترميم الكبيرة (3,2 مليار درهم) والإصدارات المتعلقة بتنفيذ البرامج الوطنية (برنامج الكهرباء القروية الشمولي PERG، برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب PAGER، البرنامج الوطني للطرق القروية PNR)، 16,4 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 5,6% مقارنة بسنة 2017.

3.2. رصيد الميزانية

أسفرت التطورات المسجلة سواء على مستوى الإيرادات أو على مستوى النفقات، عن فائض في حسابات الجماعات الترابية يقدر بنحو 5,9 مليار درهم سنة 2018، مقابل 3,5 مليار درهم سنة 2002، وهذا مع احتساب فائض رصيد الحسابات الخصوصية والميزانيات الملحقة. ويمثل هذا الفائض 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018، مقابل 0,7% سنة 2002. ويعزى هذا الوضع، من جهة، إلى أهمية الموارد المحولة من طرف الدولة، خصوصا تلك المتعلقة بحصة الضريبة على القيمة المضافة، ومن ناحية أخرى إلى ضعف معدل إنجاز نفقات الاستثمار مقارنة مع التوقعات (44% سنة 2018 كمعدل إنجاز).

3. إصلاح المالية العمومية لدعم الاستدامة والنجاعة والمحاسبة

تتوافق الاختيارات الميزانية التي تحددها السلطات العمومية مع أهداف الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية وتثمين الآثار المترتبة عن تدخلات الدولة، لا سيما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وتستند هذه الاختيارات إلى مواصلة تنفيذ مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية وتفعيل توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات لسنة 2019، والتي ينبغي أن تشكل العمود الفقري للقانون الإطار المقبل بشأن الجبايات.

1.3. مواصلة تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية

بعد دخوله حيز التنفيذ خلال فاتح يناير 2016، سيتواصل خلال سنة 2020 تنفيذ مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، وذلك عبر تطبيق المادة 15 التي تنص على دمج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد في النفقات الخاصة بتكاليف الموظفين. وللتذكير، تشمل نفقات الموظفين المرتبات والأجور والتعويضات، وكذا مساهمات الدولة في أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم إرفاق مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية بتقرير سنوي حول نجاعة الأداء وتقرير افتتاح نجاعة الأداء، وذلك اعتباراً من فاتح يناير 2020. وكما هو منصوص عليه في المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية، فإن التقرير السنوي حول نجاعة الأداء المعد من طرف الوزارة المكلفة بالمالية يقوم بتلخيص وتجميع تقارير نجاعة الأداء المعدة من طرف القطاعات الوزارية أو المؤسسات. وفي هذا الإطار، أعدت وزارة الاقتصاد والمالية نموذجا لهذه التقارير من أجل توحيد وتنميط شكلها ومحتواها. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن منشور⁶² وزير الاقتصاد والمالية المؤرخ في 6 فبراير 2019 قام بدعوة القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية لإعداد تقارير نجاعة الأداء الخاصة بها برسم قانون المالية لسنة 2018، وفق النموذج المرفق بهذا المنشور، وإرسالها إلى مديرية الميزانية، في أجل أقصاه متم شهر يوليوز 2019.

وبالموازاة، يعتبر التصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون من طرف المجلس الأعلى للحسابات وفق المادة 31 من القانون التنظيمي لقانون المالية من بين المقتضيات الجديدة⁶³ التي ستدخل حيز التطبيق خلال سنة 2020.

⁶² منشور وزير الاقتصاد والمالية رقم E/724 والمؤرخ في 6 فبراير 2019 بخصوص اعداد تقارير نجاعة الأداء.

⁶³ المادة 31 من القانون التنظيمي للمالية.

أما فيما يتعلق بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات التي دخلت حيز التطبيق خلال سنة 2019، فقد أعدت وزارة الاقتصاد والمالية نماذج لإعداد ومناقشة البرمجة الميزانية للفترة 2020-2022 على مستوى لجان البرمجة ونجاعة الأداء، إضافة إلى دليل لاستخدام البرمجة الميزانية لثلاث سنوات على مستوى نظام البرمجة الميزانية « e-budget 2 ». ولتمكين القطاعات الوزارية والمؤسسات من إعداد برمجتها الميزانية لثلاث سنوات، أعدت وزارة الاقتصاد والمالية دليلا لهذه البرمجة.

من جهة أخرى، قدم منشور⁶⁴ رئيس الحكومة المؤرخ بتاريخ 28 مارس 2019 التوجهات العامة التي يجب مراعاتها وكذا كيفية إعداد مقترحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات للفترة 2020-2022. وتتجلى هذه التوجهات العامة في إعطاء الأولوية للسياسات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة والتشغيل وإعادة هيكلة برامج وسياسات الدعم والحماية الاجتماعية، ومواصلة الأوراش الكبرى للبنية التحتية والاستراتيجيات القطاعية ودعم الاستثمار الخاص والمقاولة ومواصلة الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية الكبرى إضافة إلى تحسين جودة الخدمات الإدارية.

ونظرا لأهمية إشراك كل المتدخلين في مختلف أوراش الإصلاح الميزانياتي، فقد نظمت وزارة الاقتصاد والمالية خلال سنة 2019 سلسلة من الدورات التكوينية خاصة تلك المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات⁶⁵ وبالتبويب الميزانياتي⁶⁶.

2.3. الإصلاح الجبائي

السياق والأهداف

لقد شكل النقاش حول الإصلاح الجبائي خلال الدورة الثالثة للمناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة في ماي 2019 محورا رئيسيا للتفكير بخصوص تجديد النموذج التنموي الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس. وتستمد هذه الأهمية جوهرها باعتبار أن السياسة الجبائية يمكن أن تكون وسيلة ناجعة لبناء اقتصاد تنافسي وشمولي، قادر على خلق ثروة كافية لصالح مختلف الشرائح الاجتماعية ولصالح جميع الجهات.

وفي إطار استشراف نظام جبائي عادل ومنصف لتنمية بلادنا، تعتبر التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات بمثابة مرجع لصياغة مشروع قانون إطار يحدد مبادئ ومنهجية تفعيل الإصلاح الجبائي الذي سيتم تطبيقه خلال الفترة 2020-2024.

إصلاح جبائي ضروري لتحقيق المزيد من العدالة والإنصاف

تمكن دراسة النظام الجبائي الحالي من رصد استمرار العديد من أوجه القصور وعدم الإنصاف التي تحول دون تحقيق أهدافه، من حيث تعزيز نمو الاقتصاد المغربي وتعميق شموليته الاجتماعية وتوافقه مع متطلبات الاستدامة البيئية⁶⁷.

ويمكن رصد أوجه القصور تلك من خلال ضيق الوعاء الضريبي⁶⁸، حيث أن 50% من إيرادات الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة مجتمعة يتم أدائها فقط من طرف 140 مقالة. فالضريبة على القيمة المضافة مثلا تتميز بتركيز شديد، لأن 50% من إيراداتها مصدرها 150 مقالة فقط.

أما فيما يخص الضريبة على الدخل، فإن 73% من إيراداتها يأتي من الضريبة على الدخل المطبقة على الأجور مقابل 5% فقط من الضريبة على الدخل المطبقة على المهنيين. ويمثل متوسط مساهمة أجير واحد أكثر من خمسة أضعاف مساهمة مهني واحد. وتجدر الإشارة إلى أن 3% فقط من فئة المهنيين تؤدي 50% من الضريبة على الدخل المطبقة على الدخل المهنية. وتستلزم هذه الوضعية التي تناقض مبدأ الانصاف الجبائي توسيع الوعاء الضريبي، وذلك من خلال مساهمة عادلة ومنصفة خاصة للمهن الحرة

⁶⁴ منشور رئيس الحكومة رقم 2019/3 والمؤرخ في 28 مارس 2019 بخصوص اعداد مقترحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات للفترة 2020-2022.
⁶⁵ لقد نظمت هذه الدورة التكوينية لفائدة 246 إطار ومسؤول بوزارة الاقتصاد والمالية وبالقطاعات الوزارية. وتتمحور هذه الدورة التكوينية حول مبادئ البرمجة الميزانية لثلاث سنوات وجدول اعدادها ودور الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ هذا البرمجة وكذا طريقة بنائها.

⁶⁶ لقد نظمت هذه الدورة التكوينية لفائدة 59 إطار ومسؤول بالقطاعات الوزارية والمؤسسات.

⁶⁷ مذكرة تأطير الدورة الثالثة للمناظرة الوطنية حول الجبايات.

⁶⁸ الخطاب الافتتاحي لوزير الاقتصاد والمالية، الدورة الثالثة للمناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة يومي 3 و4 ماي 2019.

وللتجار الكبار. وسيتمكن هذا التوسيع من إعادة تنظيم الضريبة على الدخل، وذلك من أجل دعم الطبقة المتوسطة بشكل كبير مع الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية الكبرى.

وفيما يتعلق بالضريبة على الشركات، فهي تتميز بتركيز شديد، بحيث أن 1% فقط من المقاولات تؤدي 80% من الإيرادات الإجمالية لهذه الضريبة. ويمكن تفسير هذه الوضعية أساساً من خلال عدم تقيد عدد كبير من المقاولات الخاضعة للضريبة على الشركات بالضوابط الضريبية، إضافة إلى ظاهرة التركيز الاقتصادي. كما تجدر الإشارة إلى أن 84 مقاولاً فقط تؤدي 50% من إيرادات الضريبة على الشركات تمثل 28% من رقم المعاملات الإجمالي و40% من القيمة المضافة الإجمالية. بالإضافة إلى ذلك، فمقاولتان من بين 3 مقاولات خاضعة للضريبة على الشركات تسجلان عجزاً مستمراً.

من جهة أخرى، ينتج ضيق الوعاء الضريبي بصفة بنيوية عن التحفيزات الجبائية التي لا تزال قائمة في المدونة العامة للضرائب دون تقييم دقيق ودوري لآثارها الاقتصادية والاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن نظام التحفيزات الجبائية الحالي يتسم بعدم الانصاف، كما أنه يولد خللاً فيما يتعلق بتطوير بعض القطاعات، علماً أن تكلفته السنوية الإجمالية تقدر بنحو 30 مليار درهم سنة 2018 أي ما يقارب 2,5% من الناتج الداخلي الخام.

محاور الإصلاح والتوصيات

تهدف التوصيات التي تم تبنيها خلال المناظرة الوطنية حول الجبايات لسنة 2019 إلى إصلاح شامل ومعمق للنظام الجبائي الحالي، مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات الماكرو اقتصادية للبلاد وحاجيات تسريع مسارها التنموي. ويتمثل الهدف في ضمان وضعية سليمة لمالية الدولة وتمكين السلطات العمومية من تلبية انتظارات المواطنين والمقاولات من باب الإنصاف الجبائي. وترتكز هذه التوصيات حول أربعة محاور: الحقوق الأساسية، والعقلنة الاقتصادية، والتماسك والشمولية والحكامة الجيدة⁶⁹.

للتذكير فإن مسودة القانون الإطار ستكرس معظم مبادئ وتوصيات هذه المناظرة وستشكل المرجع لقوانين المالية للسنوات الخمس القادمة.

• الحقوق الأساسية

تتمثل أهم المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الإصلاح الجبائي لسنة 2019 في مبدأ المساواة تجاه واجب أداء الضريبة، والإنصاف الجبائي والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية. وهكذا، تتجلى أبرز التوصيات المتعلقة بالإنصاف الجبائي في ترسيخ مبدأ التوزيع على أساس الدخل الإجمالي وتوسيع مجال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة ليشمل جميع الأنشطة الاقتصادية وتكريس مبدأ تصاعدي أسعار الضريبة وكذا الحرص على التوزيع العادل للعبء الضريبي حسب قدرات إسهام الفاعلين الاقتصاديين.

كما يعتبر تأطير السلطة التقديرية للإدارة وتوسيع مجال الاستشارة الضريبية القبلية وإعداد ميثاق الملزم وكذا توضيح مقتضيات المدونة العامة للضرائب من المتطلبات الأساسية لتعزيز الأمن القانوني للملزم.

• العقلنة الاقتصادية

فيما يرتبط بهذا المحور، يهدف الإصلاح الجبائي إلى توسيع الوعاء وإعادة توزيع المداخل الإضافية المترتبة عنه ما بين تخفيف الضغط الجبائي وتمويل التغطية والمساعدات الاجتماعية.

كما تتجه التوصيات إلى إرساء نظام جبائي يروم تعزيز تنافسية المقاولات، وذلك من خلال العمل على ضمان حيادية الضريبة على القيمة المضافة والتخفيض التدريجي للسعر الهامشي فيما يخص الضريبة على الشركات موازاة مع توسيع الوعاء وتعميم تطبيق السعر الأعلى على القطاعات المحمية والمنظمة أو الاحتكارية والرفع التدريجي للأسعار المخفضة المطبقة حالياً بالنسبة لقطاع التصدير والمناطق الحرة للتصدير والقطب المالي للدار البيضاء.

⁶⁹ من خلال توصيات الدورة الثالثة للمناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة يومي 3 و4 ماي 2019.

بالإضافة إلى ذلك، يعد ترشيد التحفيزات الجبائية إحدى التوصيات الرئيسية، وذلك من خلال حذف تلك التي لم تحقق الفعالية والنجاعة المنشودة ووضع إطار مقنن يحدد شروط منحها وتأطيرها. كما يوصى أيضا بإعطاء الأولوية، عند الاقتضاء، للدعم عبر التمويل المالي المباشر من الميزانية العامة.

• الشمولية

يعد تعزيز التماسك والشمولية محوراً رئيسياً للإصلاح الجبائي. لذلك، أوصت المناظرة الجبائية بإعادة التوزيع الفعال عن طريق الضريبة، وذلك من خلال العمل على توسيع الوعاء قصد الرفع من مساهمة الضريبة المترتبة على الدخل المهنية، ومراجعة جدول أسعار وأشطر الضريبة على الدخل من أجل دعم القدرة الشرائية لذوي الدخل الدنيا والطبقات المتوسطة، وإصلاح النظام الجبائي المطبق على الممتلكات من أجل مزيد من العدالة الاجتماعية والعقلنة الاقتصادية.

فيما يتعلق بالتماسك الاجتماعي، أوصت المناظرة الجبائية بتدعيمه عبر مراجعة أسعار الضريبة على القيمة المضافة (سعر 0% بالنسبة للمواد الأساسية، و10% بالنسبة للاستهلاك الواسع و20% كسعر عادي وسعر أعلى بالنسبة لمواد الرفاه). كما أوصت بتخصيص حصة من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة لتعميم التغطية الاجتماعية على أساس السجل الاجتماعي الموحد.

أما فيما يخص الجبايات المحلية، تتطلب مراجعتها الشاملة استبدال الرسوم المحلية المحتسبة على أساس القيمة الكرائية وكذا الرسم على الأراضي غير المبنية برسم عقاري محلي يحتسب على أساس القيمة التجارية.

كما تطرقت المناظرة الجبائية أيضا لمراجعة النظام الجزائي وذلك بتعويضه بالنسبة لأنشطة القرب ذات الدخل المحدود بضريبة على شكل "مساهمة مهنية موحدة" تتضمن الضريبة على الدخل والرسم المهني وكذا المساهمة الاجتماعية إن اقتضى الحال.

• الحكامة الجيدة

من أجل تعزيز الحكامة الجيدة، أوصت المناظرة الجبائية بإرساء مقاربات جديدة من أجل انخراط أفضل في الضريبة. وهكذا، فمن بين التدابير المعتمدة، هناك تحديد مخاطب وحيد بالنسبة لكل فئة من الخاضعين للضريبة كيفما كان نوع الضريبة، وتصنيف المقاولات من أجل مقاربة بديلة للمراقبة، ووضع إطار قانوني للدور البيداغوجي المنوط بإدارة الضرائب في مجال المساعدة الجبائية.

كما يعتبر إصلاح سياسة الموارد البشرية للإدارة الجبائية واستكمال مسلسل التحول الرقمي أيضا من بين أهم التوصيات لتدعيم الحكامة الجيدة.

4. مشروع قانون المالية لسنة 2020

1.4. السياق الماكرو اقتصادي لمشروع قانون المالية لسنة 2020

تم إعداد الإطار الماكرو اقتصادي لسنة 2020 مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الحالية للظرفية الاقتصادية الدولية والتحول الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد الوطني، وكذلك أهم التوجهات التي جاء بها التصريح الحكومي.

واعتمادا على ذلك، فمن المتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو يصل إلى 3,7% سنة 2020، بالأسعار الثابتة، بعد 2,9% خلال سنة 2019. وفي المقابل، سيحقق الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي زيادة تقدر بـ 3,7% سنة 2020 بعد 3,3% سنة 2019.

1.1.4 الفرضيات المعتمدة

تم إعداد التوقعات الاقتصادية بناء على مجموعة من الفرضيات تهم المحيط الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني، تعتمد التوقعات على فرضية محصول حبوب يقدر بـ 70 مليون قنطار سنة 2020 بعد 52 مليون قنطار خلال سنة 2019، بالإضافة إلى تحسن أداء باقي الزراعات وكذا تربية الماشية، التي ستستفيد من مواصلة التدابير الاستراتيجية المتخذة في إطار مخطط المغرب الأخضر، وخاصة فيما يتعلق بتحسين الإنتاجية.

وعلى الصعيد الدولي، تعتمد التوقعات لسنة 2020 على فرضية أسعار النفط تقدر بحوالي 67 دولار، في المتوسط، وعلى تزايد الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب (باستثناء الفوسفات ومشتقاته) بنسبة 3,5% وعلى تماثل سعر صرف بين الأورو والدولار يقدر ب1,13. كما تعتمد هذه التوقعات على سعر صرف الدولار مقابل الدرهم (متوسط سعر البيع والشراء) قدره 9,69 وسعر صرف الأورو مقابل الدرهم (متوسط سعر البيع والشراء) قدره 10,94.

آفاق أسعار النفط

عرفت أسعار النفط انتعاشا في بداية سنة 2019 بعدما سجلت انخفاضا حادا في أواخر سنة 2018. وتبعاً لذلك، ارتفعت أسعار البرنت منتقلة من 12% منذ بداية يناير لتصل لـ 63 دولار للبرميل في المتوسط خلال شهر يونيو الماضي. وعلى الرغم من ذلك، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يسجل نمو الطلب العالمي للنفط خلال ما تبقى من سنة 2019 نسبا معتدلة بنفس الوتيرة المسجلة خلال 2018 (+1,2 مليون برميل يوميا). ويبقى هذا النمو مدعوماً من طرف الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) (+1,1 مليون برميل يوميا سنة 2019 بعد +0,9 مليون برميل يوميا سنة 2018) خصوصا الصين ودول آسيا الصاعدة الأخرى التي ستبلغ مساهماتها في نمو الطلب العالمي للنفط 30% و38% على التوالي.

وفي 2020، من المتوقع أن يظل نمو الطلب العالمي على النفط معتدلاً (+1,2 مليون برميل في اليوم)، مع ارتفاع طفيف في الاستهلاك في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (+0,3 مليون برميل في اليوم) ونمو محدود في الطلب من البلدان غير الأعضاء في هذه المنظمة (+0,9 مليون برميل في اليوم). وفي ظل هذه الظروف، ينتظر أن يظل متوسط سعر خام برنت معتدلاً نسبياً في حوالي 67 دولاراً للبرميل.

سعر الصرف

استمر تباطؤ الأورو مقابل الدولار منذ أبريل 2018 إلى غاية السنة الحالية، وبالتالي بلغ تماثل سعر الصرف بين الأورو والدولار 1,13 دولار/أورو في المتوسط خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2019، مسجلاً انخفاضا بنسبة 5,9% مقارنة بنفس الفترة للسنة الفارطة.

ويستمر الدولار في الاستفادة من فارق سعر إيجابي واضح بالنسبة لمنطقة الأورو ومن استئناف انتعاش النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة مقارنة بباقي الدول المتقدمة. ومن جانبه، لا يزال الأورو ضعيفاً بسبب السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي والتي ستستمر لفترة طويلة ما دام معدل التضخم يبقى دون هدفه. وتشكل المخاطر الاقتصادية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي والمرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والآثار المحتملة للسياسة الجمركية الأمريكية، أهم العوامل السلبية التي من شأنها أن تؤثر على العملة الأوروبية.

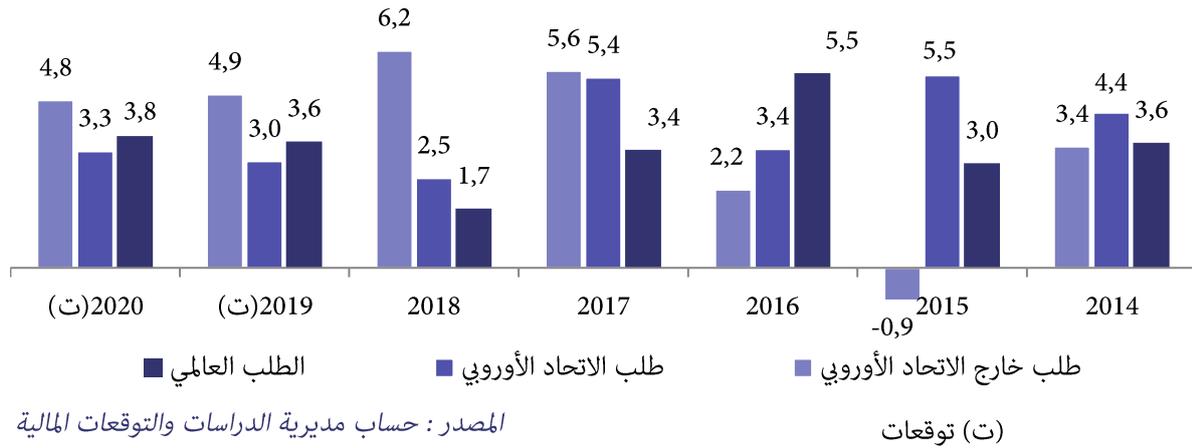
ونظراً لهذه العوامل، سيبقى سعر الصرف بين الأورو والدولار قريباً من المتوسط المسجل منذ بداية 2019 ليستقر في حوالي 1,13 خلال سنة 2019 وسنة 2020.

الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب

من المتوقع أن يشهد الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب تطوراً إيجابياً على العموم بالرغم من الظرفية المطبوعة بنمو معتدل للاقتصاد العالمي وبترجع التجارة العالمية.

ومن المتوقع أن يسجل الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب، باستثناء منتجات الفوسفات ومشتقاته، تزايداً خلال 2020 بنسبة 3,5%. وسيصاحب الارتفاع المرتقب لواردات أهم الشركاء التجاريين للمغرب، مثل إسبانيا وفرنسا، تحسن طفيف في وتيرة نمو طلب دول الاتحاد الأوروبي (3,3% سنة 2020).

كما يتوقع أن ترتفع وتيرة نمو الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب من طرف الدول خارج الاتحاد الأوروبي (4,8% سنة 2020) ارتباطاً بالانتعاش المرتقب لوتيرة نمو الواردات عند الشركاء التجاريين للمغرب خارج الاتحاد الأوروبي، خصوصا البرازيل.



مبيان 49 : تطور الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب (%)

2.1.4. التوقعات الاقتصادية لسنة 2020

اعتمادا على الفرضيات المعتمدة، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الوطني بنسبة 3,7% خلال سنة 2020 بعد 2,9% سنة 2019. ويعزى تحسن النشاط الاقتصادي سنة 2020، بشكل كبير، إلى تزايد القيمة المضافة الغير فلاحية بنسبة 3,6%. ومن المرتقب أن ينمو القطاع الثانوي بنسبة 3,6% مدعوما بالتوجه الجيد المرتقب للأنشطة الطاقية واستخراج المعادن والأنشطة الصناعية. كما ستزيد القيمة المضافة لقطاع الخدمات بحوالي 3,7%، بفضل الأداء الجيد المتوقع للأنشطة التجارية والسياحية والنقل والاتصالات. وعلى وجه الخصوص، سيستمر تعزيز قطاع السياحة ارتباطا بانتعاش النمو العالمي والسياحة الدولية. ومن المتوقع أن تتحسن القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 4,1% سنة 2020، بعد انخفاض قدره 0,6% سنة 2019، وذلك يرجع أساسا إلى محصول زراعي من الحبوب متوقع يناهز 70 مليون قنطار وإلى تحسن أداء مجمل القطاعات الزراعية، ولا سيما الحبوب (مع تزايد قيمتها المضافة بنسبة 14,8%) وزراعة الأشجار (+2,9%) والبستنة (+3%)، وتربية الماشية (+2,6%).

2020	2019	2018	
4,8	-2,3	5,7	الزراعات
14,8	-40,6	6,2	الحبوب
2,4	2,1	11,1	الخضراوات
4,6	4,3	6,4	الزراعات الصناعية والمحاصيل الزيتية
3,0	2,5	2,6	زراعة الخضراوات
2,9	9,8	6,9	زراعة أشجار الفواكه
3,2	3,0	3,1	زراعة علف الماشية
4,2	8,2	6,7	التهيئة والغرس
2,6	3,1	0,4	تربية الماشية
5,0	-4,4	5,6	الغابات والخدمات الملحقة
4,1	-0,6	4,0	القيمة المضافة الفلاحية

المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

الجدول 3 : نمو القيمة المضافة الفلاحية بأسعار السنة السابقة (بالنسبة المئوية)

تعزيز عناصر الطلب الداخلي

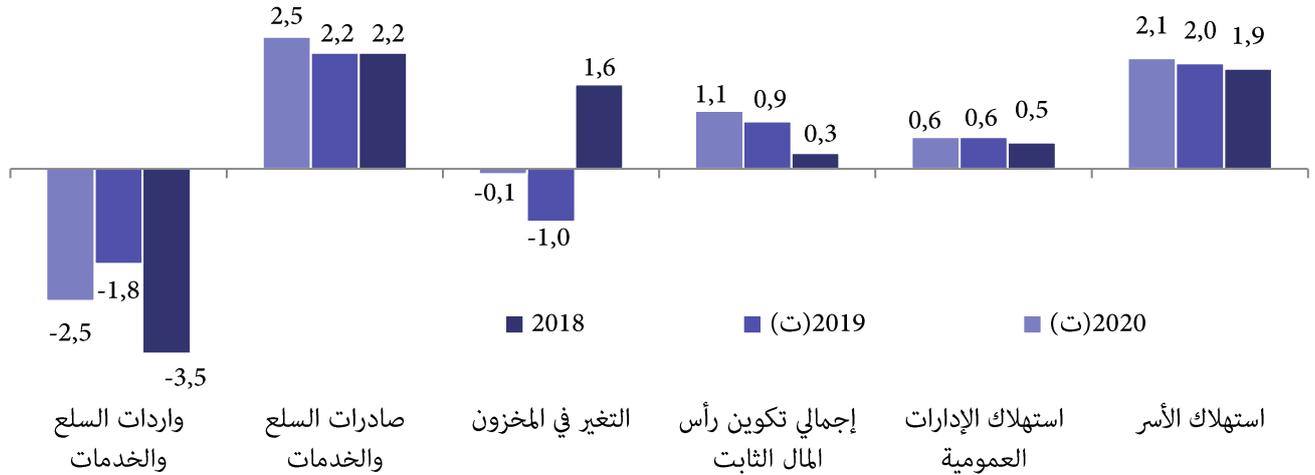
وسيساهم تعزيز ثقة الأسر والشركات، في سياق يتسم بالانتعاش التدريجي للطلب العالمي الموجه إلى المغرب، في دعم نمو مختلف عناصر الطلب خلال سنة 2020.

كما سيستمر التكوين الخام للرأس المال الثابت في التزايد مسجلا نموا قدره 3,7% خلال سنة 2020 بعد 3,1% سنة 2019 مدعوما بالتطور الإيجابي للاستثمارات العامة والخاصة. ويتوقع أن يواصل استهلاك الأسر دعمه للنمو الاقتصادي حيث سيعرف تزايدا قدره 3,6% خلال سنة 2020 مستفيدا من دعم سوق الشغل وتحسين مداخيل الأسر، وذلك بتعزيز تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وبدعم القدرة الشرائية بالإضافة إلى التحكم في مستوى الأسعار في حوالي 1,3%.

ومن شأن الانتعاش المرتقب للطلب الخارجي الموجه إلى المغرب أن يؤدي إلى انتعاش صادرات السلع والخدمات، التي ستسجل نمو بنسبة 6,4% سنة 2020. وسيتم دعم هذه الدينامية من طرف قطاعات ذات قيمة مضافة عالية مثل صناعة السيارات والطيران والإلكترونيك. ومن جهتها، من المتوقع أن يرتفع حجم مبيعات الفوسفاط ومشتقاته، بنفس نسبة تزايد مجموع الصادرات، وخصوصا مبيعات الأسمدة. وستسجل صادرات الخدمات، خاصة المتعلقة بالسفر، زيادة بنسبة 2,7% سنة 2020.

وموازاة مع ذلك، يرتقب أن تؤدي الدينامية المتزايدة للطلب النهائي إلى نمو مضطرب لواردات السلع والخدمات بنسبة 5,2% سنة 2020. وسيشهد حجم الواردات الطاقية تزايدا بنسبة 3,6%، حسب فرضية استقرار سعر النفط في الأسواق العالمية عند 67 دولار للبرميل.

ومن المتوقع أن تسجل مشتريات السلع التجهيزية ونصف المنتجات تزايدا مهما (7,1% و 6,2% على التوالي)، تماشياً مع الدينامية التي تشهدها الاستثمارات العامة والخاصة.



حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 50 : مساهمة عناصر الطلب في نمو الناتج الداخلي الخام (بالنقط)

حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني

سيعرف الدخل الوطني الخام المتاح، بالأسعار الجارية، ارتفاعا بنسبة 5,7% سنة 2020 بعد 4,3% سنة 2019 و 2,7% سنة 2018. ويرجع هذا الانتعاش إلى نمو الناتج الداخلي الخام الإسمي بنسبة 5,4% سنة 2020 بعد 3,9% سنة 2019، وكذا تحسن المداخيل الصافية من باقي دول العالم، ارتباطا بالانتعاش المستمر لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3,5% سنة 2020 مقابل 2,7% سنة 2019.

وسيتحسن الادخار الوطني الخام ليحقق 28,3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020 مقابل 27,5% سنة 2019. بينما سيصل معدل الاستثمار الخام إلى 32,4% سنة 2020 بعد 32% سنة 2019.

وتبعا لهذه التطورات، من المتوقع أن تسجل حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني نسبة 4,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020 أقل ب 0,4 نقطة مقارنة بسنة 2019 (4,5%).

المتغيرات والسيناريوهات

يستند الإطار الماكرو اقتصادي لمشروع قانون المالية 2020 (سيناريو مرجعي) إلى استقرار سعر النفط وسعر صرف الأورو مقابل الدولار عند آخر مستوياتها (67 دولار للبرميل وسعر صرف الأورو مقابل الدولار يقدر ب 1,13). إلا أن تقلبات هذه الأسعار قد تشكل دعما أو كبحا للنشاط الاقتصادي.

وتعرض الجداول أدناه تقييماً لآثار التغيرات المرتبطة بالمحيط الدولي على النشاط الاقتصادي والمالية العمومية. ويتعلق ذلك بانخفاض محتمل للأورو مقابل الدولار بنسبة 2,62%، منتقلا من 1,13 إلى 1,10 وارتفاع في سعر النفط ب 10 دولارات للبرميل، منتقلا من 67 دولار إلى 77 دولار في 2019 و2020.

2020	2019	الانحراف عن السيناريو المرجعي بالنسبة مئوية
-0,13	-0,10	الناتج الداخلي الخام
-0,05	-0,07	استهلاك الأسر
-0,05	0,03	الأسعار المستهلك
-0,26	-0,12	الاستثمار
-0,17	-0,13	صادرات السلع والخدمات
-0,09	-0,05	واردات السلع والخدمات
-0,05	-0,06	ميزان الحساب الجاري (بعد النقط من الناتج الداخلي الخام)
-0,02	0	رصيد الميزانية (بعد النقط من الناتج الداخلي الخام)

المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

الجدول 4 : آثار انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار بنسبة 2.62% على أهم مؤشرات الماكرواقتصادية (بالأسعار الثابتة، الفروق النسبية بالنسبة المئوية)

وسيؤدي انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار إلى ارتفاع قيمة الدرهم بنسبة 1,07% مقابل الأورو وانخفاضها بنسبة 1,58% مقابل الدولار.

وعموما، سينتج عن هذه الآثار ارتفاعاً طفيفاً في أسعار المستهلك بنسبة +0,03% خلال سنة 2019 وتراجع معتدل قدره 0,05% سنة 2020.

وسيشهد استهلاك الأسر انخفاضا طفيفا، كما سيعرف التكوين الخام للرأس المال الثابت تباطؤا أقوى بنسب 0,12% و 0,26% على التوالي خلال سنتي 2019 و2020.

وعلاوة على ذلك، فسيؤدي ارتفاع سعر الصرف الفعلي للدرهم إلى انخفاض طفيف للقدرة التنافسية للأسعار، مما سيؤدي إلى تراجع حجم صادرات السلع والخدمات بحوالي 0,13% سنة 2019 و 0,17% سنة 2020. وسيؤثر انخفاض الطلب سلبا على حجم واردات السلع والخدمات وعلى حجم الناتج الداخلي الخام مسجلا انخفاض بنسبة 0,10% في السنة الأولى و 0,13% في السنة الثانية.

وعلى مستوى الحساب الخارجي، سيلاحظ تراجع طفيف في رصيد الحساب الجاري، بالأسعار الجارية، بنسبة 0,06 نقطة من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2019 و 0,046 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2020. وستتخفف عائدات الضرائب بشكل طفيف، مما يؤدي إلى شبه ركود لرصيد الميزانية بالنقط المئوية من الناتج الداخلي الخام.

2020	2019	الانحراف عن السيناريو المرجعي بالنسبة مئوية
-0,32	-0,21	الناتج الداخلي الخام
-0,39	-0,37	استهلاك الأسر
0,62	0,58	الأسعار الاستهلاك
-0,50	-0,19	الاستثمار
-0,1	-0,04	صادرات السلع و الخدمات
-0,38	-0,15	واردات السلع و الخدمات
-0,80	-0,84	ميزان الحساب الجاري (بعدد النقط من الناتج الداخلي الخام)
-0,23	-0,20	رصيد الميزانية (بعدد النقط من الناتج الداخلي الخام)

المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

الجدول 5 : الآثار الماكرواقتصادية لارتفاع أسعار النفط ب 10 دولارات في 2019 و2020 (بالأسعار الثابتة، الفروق النسبية بالنسبة المئوية)

وسيؤدي ارتفاع سعر البرنت بمقدار 10 دولارات للبرميل إلى ارتفاع الأسعار الاستهلاك بنسبة 0,58% سنة 2019 و0,62% سنة 2020. كما ستؤثر الزيادة في أسعار الاستهلاك على القوة الشرائية للأسر، مما أدى إلى انخفاض في حجم استهلاك الأسر بنسبة 0,37% سنة 2019 و0,39% خلال سنة 2020. وبدوره سينخفض حجم الاستثمار بنسبة 0,19% في السنة الأولى و0,5% سنة 2020.

ومن شأن ارتفاع الأسعار الداخلية أن يؤثر على تنافسية الأسعار للصادرات الوطنية. حيث سينخفض حجم هذه الأخيرة بنسبة طفيفة سنة 2019 (-0,04%) مقابل تباطؤ أكبر بنسبة 0,1% سنة 2020. وستسجل واردات السلع والخدمات والأسعار الجارية انخفاضا بنسبة 0,15% سنة 2019 وبنسبة 0,38% سنة 2020 وذلك تحت تأثير تباطؤ الطلب الداخلي.

وعموما، سيظل التأثير على النشاط الاقتصادي ضعيفا نسبياً، حيث سيتناقص حجم الناتج الداخلي الخام بنسبة 0,21% سنة 2019 وبنسبة 0,32% سنة 2020. وسيساهم ارتفاع الأسعار في التخفيف من انخفاض قيمة الناتج الداخلي الخام ليصل إلى حوالي 0,21% سنة 2019 و0,20% سنة 2020.

وسيزداد عجز الحساب الجاري بنسبة 0,84 نقطة من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2019، وبنسبة 0,80 نقطة في السنة الموالية نظرا لارتفاع أسعار المنتجات البترولية. ومن المتوقع أن يزداد عجز الميزانية بشكل طفيف بحوالي 0,20 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2019 و0,23 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2020.

2.4. الأهداف الرئيسية لمشروع قانون المالية 2020

يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2020، على أولويات حددتها التوجيهات الملكية السامية وتتماشى مع التزامات البرنامج الحكومي خلال الولاية الحكومية الرابعة. وتتجسد هذه الأولويات في تعزيز البعد الاجتماعي من خلال اعتماد سياسات عمومية أكثر نجاعة من حيث تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ووضع آليات فعالة للحماية الاجتماعية.

كما تشمل أولويات المشروع كذلك تعزيز دينامية الاستثمار ودعم المقاولات وذلك من أجل تعزيز النمو وفرص إحداث مناصب الشغل. كما يروم المشروع إعطاء دفعة إضافية لبعض أورش الإصلاح الهامة في اتجاه تعزيز نجاعة الأداء العمومي.

1.2.4. مواصلة دعم السياسات الاجتماعية

يركز مشروع قانون المالية ضمن أولوياته على مواصلة دعم السياسات العمومية، خاصة وأنها تشكل لبنة أساسية للسياسات العمومية، وذلك من خلال تعزيز إصلاح منظومة التربية والتكوين. وبهذا، سيتم الشروع في التنزيل الفعلي للقانون الإطار،

ومواصلة التعميم التدريجي للتعليم الأولي، وتعزيز الدعم الاجتماعي للمدرس، ودعم دور التعليم في تأهيل الشباب لولوج سوق الشغل.

وستعطى الأولوية كذلك إلى تفعيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني المقدمة أمام جلالة الملك في 04 أبريل 2019، خاصة فيما يتعلق بإنشاء مدن الكفاءات والمهمن، وتحديث الطرق التربوية والبيداغوجية.

وعلاوة على ذلك، سيتم إيلاء أهمية خاصة إلى تحسين وتعميم الخدمات الصحية وضمان ولوج المواطن لخدمات صحية جيدة، وذلك عبر مواصلة تفعيل المخطط الوطني للصحة 2025، الذي يهدف إلى توسيع وتحسين العرض الاستشفائي وتطوير البرامج الوقائية والعلاجية على المستويين الحضري والقروي.

بالإضافة إلى ذلك، ستركز الجهود على دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق، وذلك من خلال تسريع برامج تشجيع إنتاج السكن والولوج إليه، وترميم البنايات الآيلة للسقوط، ومدن بدون صفيح.

2.2.4. تقليل الفوارق الاجتماعية والمجالية وإرساء آليات الحماية الاجتماعية

وفقا للتوجيهات الملكية السامية، يلتزم مشروع قانون المالية لسنة 2020 بإعطاء أهمية خاصة لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. وفي هذا الصدد، ستركز الجهود على مواصلة تفعيل البرنامج الملكي لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي.

وفي نفس الصدد، سيتم بذل جهود إضافية لمواكبة المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من خلال إطلاق جيل جديد من المبادرات المذرة للدخل والشغل.

وعلاوة على ذلك، سيتم إيلاء عناية خاصة إلى تنزيل التزامات اتفاق الحوار الاجتماعي باعتبار أثره الإيجابي والفوري على القدرة الشرائية للمواطنين، والتي ستستفيد بدورها من مواصلة دعم بعض المواد الأساسية في إطار صندوق المقاصة.

وبالموازاة مع ذلك، سيتم إيلاء عناية خاصة إلى توسيع التغطية الصحية من خلال تصحيح الاختلالات التي يعرفها تنفيذ برنامج المساعدة الطبية RAMED، وتفعيل التأمين الصحي للمستقلين، بالإضافة إلى توسيع التغطية الصحية الإجبارية للطلبة.

كما سيتم في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020، تحسين استهداف المواطنين في وضعية هشاشة، وذلك من خلال اعتماد الإطار القانوني وإطلاق العملية التجريبية للسجل الاجتماعي الموحد، ومواصلة دعم الأرامل والنساء المطلقات والأمهات المعوزات والكفيلات والأشخاص في وضعية إعاقة.

وفي الأخير، ستتواصل الجهود كذلك لتجويد الخدمات المقدمة لمغاربة العالم، وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

3.2.4. إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاوله من أجل رفع وتيرة النمو وإحداث فرص الشغل

تهدف الحكومة، من خلال مشروع القانون المالي 2020، إلى توطيد أسس نمو اقتصادي قوي ودائم من خلال تعبئة الاستثمارو دعم المقاوله. وفي هذا الإطار، ستتظافر الجهود لدعم الاستثمار العمومي عبر بلورة جيل جديد من المخططات القطاعية وإطلاق برامج جديدة من الاستثمار المنتج والمحدث لفرص الشغل.

كما سيتم التركيز أيضا على تحفيز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي عبر تحسين مناخ الاعمال (الرفع من نجاعة الإدارات والمؤسسات العمومية، وتسريع إخراج الميثاق الجديد للاستثمار، ومواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار،...).

وعلاوة على ذلك، ستتظافر الجهود لدعم المقاوله وبالخصوص المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، وذلك عبر مواصلة التدابير الرامية لتصفية دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم خلال السنوات الفارطة، وتقليص آجال الأداء، وتحسين الولوج للتمويل.

وبالموازاة مع هذه الجهود، ستتواصل الحكومة سياستها فيما يخص دعم التصدير والمقاولات المصدرة، والرفع من قدراتها وتنافسيتها، وذلك من خلال استفادتها من مختلف اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية والتبادل الحر.

ومن أجل مواكبة دينامية الاستثمار والمقاولة، سيتم تعزيز الجهود من أجل إدماج القطاع غير المهيكّل في الدورة الاقتصادية وتشديد المراقبة الجبائية والجمركية، وذلك لمحاربة الغش والتملص الضريبيين ومحاربة التهريب والإغراق واستيراد المواد المقلدة. ومن شأن جل هذه التدابير أن تضمن حماية المستهلك والشفافية والمنافسة الشريفة.

4.2.4. مواصلة الإصلاحات الكبرى

تندرج مواصلة أوراش الإصلاحات الكبرى ضمن أولويات مشروع قانون المالية 2020، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، والتي دعت إلى تعبئة جماعية لجميع القوى الفاعلة للرقى ببلدنا وتحقيق قفزة نوعية في مساره التنموي الشامل.

ويتجلى هذا بالأساس في مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة، وذلك من خلال ترسيخ استقلالية السلطة ومواصلة تبسيط المساطر والإجراءات، وتحسين ظروف الاستقبال وتسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية.

كما سيتم كذلك تعزيز منظومة النزاهة من خلال تسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، وتفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومة.

وتندرج مواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة وإرساء منظومة التعاقد مع الجهات ضمن الأهداف الرئيسية لمشروع قانون المالية لسنة 2020، مما يتطلب مواكبة الجماعات الترابية من أجل ضمان حكمة جيدة فيما يخص تعزيز مواردها الذاتية وخاصة البشرية والمالية، وكذلك فيما يخص تعزيز القدرات التدييرية والتنفيذية. وفي نفس السياق، سيتم إيلاء أهمية خاصة لتفعيل آلية التعاقد بين الدولة والجهات عبر مواكبة إعداد وتفعيل البرامج المتعلقة بالتنمية الجهوية، وكذلك مواصلة المشاورات مع مختلف الشركاء، مما يمكن الجهات من مزاولة المهام المخولة لها.

وبالإضافة لذلك، يتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2020 تفعيل ميثاق اللاتمرکز الإداري لا سيما في شقه المتعلق بالتصاميم المديرية المرجعية، مما يستوجب على مختلف القطاعات الوزارية عرض تصاميمها المديرية على اللجنة الوزارية للاتمرکز الإداري قصد المصادقة عليها. وفي هذا الصدد، يستلزم أن تتضمن هذه التصاميم تصورا واضحا حول تنزيل ورش اللاتمرکز الإداري بشكل تدريجي خلال الثلاث السنوات المحددة بمقتضى الميثاق الوطني للاتمرکز.

وتندرج مواصلة إصلاح الإدارة ضمن الأهداف الرئيسية لمشروع قانون المالية لسنة 2020. وهكذا، سيتم إصلاح البنيات التنظيمية والتدييرية للإدارة وتحديث تدبير الموارد المالية وتخليق المرفق العمومي وكذا تعميم الإدارة الرقمية وتبسيط المساطر، وذلك بهدف تحسين علاقة الإدارة والمواطن وجودتها.

كما يندرج إصلاح منظومة التقاعد ضمن أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2020، وذلك من خلال إطلاق المرحلة الثانية من ورش الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد الوطنية، اعتمادا على نتائج الدراسة الجارية.

كما ينص مشروع قانون المالية لسنة 2020 على مواصلة تنزيل مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية والمبادئ التي أقرها على مستوى شفافية ونجاعة التدبير العمومي، خاصة وأن سنة 2020 تتزامن مع الشروع في اعتماد البرمجة الميزناتية على مدى ثلاث سنوات، وإلزامية إعداد التقرير السنوي لنجاعة الأداء والتقرير السنوي حول افتتاحات نجاعة الأداء.

كما سيتم إيلاء عناية خاصة لتفعيل المقاربة الجديدة في تدبير المشاريع الاستثمارية العمومية، عبر تطبيق النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة لها. وتهدف هذه المقاربة إلى تحسين فعالية المشاريع الاستثمارية ودورها في خلق الثروة وفرص الشغل وذلك عبر وضع معايير مضبوطة وموحدة لانتقاء المشاريع وتتبع تنفيذها وتقييم أثرها الاجتماعي والاقتصادي. ولهذا الغرض، سيتم استخدام نظام معلوماتي ممرکز لدى وزارة الاقتصاد والمالية لتتبع إنجاز مشاريع كل القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية التابعة لها.

وسيتواصل الإصلاح الضريبي كذلك عبر اعتماد القانون الإطار الذي سيشكل مرجعا لقوانين المالية للسنوات المقبلة، من خلال مختلف توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات.

كما تتضمن تدابير مشروع قانون المالية لسنة 2020 تعزيز التنمية المستدامة وتسريع وتيرة تحقيق أهدافها، وذلك من أجل تحسين مستوى عيش المواطنين والمواطنات والحفاظ على الموارد الطبيعية.

3.4. توقعات مداخيل ونفقات الدولة برسم سنة 2020

ساهمت الاختيارات المتخذة من لدن بلادنا فيما يتعلق بالسياسة المالية في وضع المالية العمومية في مسار ملائم على المدى المتوسط، بفضل الجهود المبذولة من حيث التحكم في النفقات وتحسين عملية تعبئة الموارد.

وإجمالاً، تظل توقعات المالية العمومية لسنة 2020 في منحى إيجابي، رغم الظرفية الدولية الموسومة ببعض الركود مقارنة مما كانت عليه في الماضي.

1.3.4. موارد الدولة

دون احتساب حصة الضريبة على القيمة المضافة المحولة لفائدة الجماعات المحلية ومداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة، يتوقع أن يبلغ صافي الموارد العادية خلال سنة 2020 حوالي 264,5 مليار درهم، أي بارتفاع يصل إلى 7,1% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2019، مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المرتقبة والمتأتية من آليات مبتكرة لتمويل الاستثمارات العمومية.

ومن المتوقع أن ترتفع الموارد الجبائية بنسبة 3,3% في إطار قانون المالية لسنة 2020 مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2019، لتصل إلى 227,2 مليار درهم. وستمثل هذه الموارد 18,8% من الناتج الداخلي الخام، أي نفس مستوى الضغط المسجل خلال سنة 2019. ويعزى هذا التطور إلى الزيادة المرتقبة في موارد الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية، بخلاف رسوم التسجيل والتنبر التي ستعرف مواردها انخفاضا.

الضرائب المباشرة

تقدر الضرائب المباشرة بنحو 105,4 مليار درهم، أي بزيادة 2,7% مقارنة مع تقديرات قانون المالية لسنة 2019. ويمثل هذا المبلغ 8,7% من الناتج الداخلي الخام و46,4% من الموارد الجبائية الاجمالية. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى الارتفاع المتوقع في موارد الضريبة على الدخل بحوالي 1,6 مليار درهم وموارد الضريبة على الشركات بنحو 1,1 مليار درهم.

فيما يتعلق بموارد الضريبة على الشركات، فستقدر بنحو 53 مليار درهم أي بزيادة نسبتها 2,1% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2019، وهو ما يمثل 4,4% من الناتج الداخلي الخام، على غرار الارتفاع الذي سجلته هذه الموارد سنة 2019، مما يمثل انعكاسا في الاتجاه مقارنة مع وتيرة النمو المسجلة خلال سنة 2018.

أما فيما يخص موارد الضريبة على الدخل، فتقدر بنحو 46,2 مليار درهم، أي بزيادة نسبتها 3,5% مقارنة بتوقعات سنة 2019، وهو ما يمثل 3,8% من الناتج الداخلي الخام. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطور يأخذ بعين الاعتبار الموارد الإضافية الناجمة عن الزيادة في الأجور.

الضرائب غير المباشرة

تقدر موارد الضرائب غير المباشرة بنحو 95 مليار درهم، وستعرف ارتفاعا بنسبة 5,7% مقارنة مع سنة 2019. ومن بين هذه الموارد، تقدر موارد الضريبة على القيمة المضافة بحوالي 64,9 مليار درهم، أي بزيادة نسبتها 6,9%. وتتأني هذه الموارد الإضافية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة الداخلية بمعدل 3 مليارات درهم والضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بحوالي 1,2 مليار درهم.

وتقدر موارد الضريبة على القيمة المضافة الداخلية بحوالي 23 مليار درهم خلال سنة 2020، أي بارتفاع نسبته 14,9%، وهو ما يمثل 5,4% من إجمالي الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا الاتجاه إلى التحسن المتوقع لاستهلاك الأسر، مدفوعاً بشكل خاص بتحسين مؤشرات سوق الشغل، وبتحسين دخل الأسر، وبتعزيز التحويلات المالية للمغاربة المقيمين بالخارج، وبالحفاظ على القدرة الشرائية للأسر بفضل التحكم في مستوى التضخم.

فيما يتعلق بموارد الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد، فستبلغ 42 مليار درهم حيث سترتفع بنحو 3% خلال سنة 2020، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى الزيادة في الواردات عقب ارتفاع المقننات من الخارج وذلك تماشياً مع متطلبات تطوير القطاع الإنتاجي الوطني، في سياق استمرار ارتفاع أسعار المواد الخام، وخاصة المنتجات الطاقية.

أما فيما يخص موارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك، فتقدر بحوالي 30 مليار درهم أي بزيادة قدرها 3,2% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2019. وتمثل موارد هذه الضريبة 2,5% من الناتج الداخلي الخام وهو نفس المستوى المسجل سنة 2019. كما أن موارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك على التبغ ستزداد بنسبة 2,5% لتناهز 11,3 مليار درهم سنة 2020.

من جهتها، ستحقق موارد الضريبة الداخلية على استهلاك المنتوجات الطاقية زيادة قدرها 3,3% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2019، حيث ستبلغ حوالي 16,9 مليار درهم. وهذا المبلغ سيتحقق اعتمادا على تطور الكميات المخصصة للاستهلاك وعلى إعادة بناء المخزون. من جانبها، ستبلغ الموارد الأخرى للضريبة الداخلية على الاستهلاك 1,9 مليار درهم، أي بزيادة 5,3% مقارنة بسنة 2019.

الرسوم الجمركية

تقدر توقعات الرسوم الجمركية بنحو 10,2 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 8,4% مقارنة مع قانون المالية لسنة 2019. أما حصتها من الموارد الجبائية فستقارب 4,5% سنة 2020، أي بمستوى يزيد بنحو 0,2 نقطة مئوية مقارنة مع المستوى المتوقع لسنة 2019. كما ستستقر هذه الموارد عند 0,8% من الناتج الداخلي الخام خلال 2019 و2020.

رسوم التسجيل والتنبر

ينتظر أن تسجل الموارد المتأتية من رسوم التسجيل والتنبر 16,6 مليار درهم، بانخفاض 7,7% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2019.

الموارد غير الجبائية

بالنظر إلى الموارد الناتجة عن الآليات الجديدة لتدبير الاستثمارات العمومية، والتي تقدر بنحو 12 مليار درهم، فإنه يتوقع أن تبلغ الموارد غير الجبائية حوالي 34 مليار درهم سنة 2020، أي بزيادة صافية بنحو 43,2% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2019. كما ستمثل هذه الموارد 12,9% من إجمالي الموارد العادية و2,8 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام. وفيما يتعلق بموارد الخصخصة المتوقعة وتلك المرتبطة بهبات دول الخليج، فستناهز على التوالي 3 مليارات و1,8 مليار درهم، أي بانخفاض بحوالي 40% و10% مقارنة مع السنة الماضية.

2.3.4. نفقات الدولة

يتوقع قانون المالية لسنة 2020 أن يبلغ إجمالي النفقات (بما في ذلك مصالحي الدولة المسيرة بصفة مستقلة والحسابات الخصوصية للخرينة) نحو 306,8 مليار درهم، أي بزيادة 7,5%، وهو ما سيمثل مبلغ إضافيا تقدر قيمته بأكثر من 21,4 مليار درهم مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2019، مما سيرفع هذه النفقات لتشكّل 25,3% من الناتج الداخلي الخام، أي بزيادة تقدر بـ 0,9 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع سنة 2019.

كما تقدر النفقات العادية بحوالي 242,4 مليار درهم في سنة 2020، أي بزيادة قدرها 3,7% مقارنة بسنة 2019، وهو ما يمثل 20% من الناتج الداخلي الخام، وهو نفس المستوى المسجل خلال سنة 2019.

نفقات السلع والخدمات

ستصل نفقات السلع والخدمات إلى حوالي 198,8 مليار درهم، أي بزيادة 6,5% مقارنة مع قانون المالية لسنة 2019. كما سيصل مستوى نفقات الموظفين إلى 60,1% من نفقات السلع والخدمات وما يعادل 9,9% من الناتج الداخلي الخام، وذلك بزيادة 0,3 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام مقارنة بسنة 2019. وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة الأجور، والتي تصل إلى 119,5 مليار درهم، بزيادة 6,6%، تأخذ بعين الاعتبار تكلفة المناصب المالية المزعم إحداثها وكذا المحددات الرئيسية مثل التغييرات في السلم الإداري، والترقيات المتعلقة بالرتبة والأثر المالي المتعلق بالمقتضيات الأخيرة للحوار الاجتماعي، الذي يقدر بحوالي 6,1 مليار درهم خلال سنة 2020. وفيما يتعلق بالنفقات على السلع والخدمات الأخرى، والتي تتكون أساسا من نفقات التسيير، فسترتفع بنسبة 6,3% مقارنة بسنة 2019 لتصل إلى 79,3 مليار درهم.

تكاليف خدمة الدين

وتقدر تكلفة الفائدة على الدين بنحو 29 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 1,2% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2019 لتمثل 2,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020، نتيجة انخفاض تكاليف فوائد الدين الداخلي بنسبة 1,8% وارتفاع فوائد الدين الخارجي بنسبة 19,4%.

تكاليف المقاصة

خلال سنة 2020، ستبلغ تكلفة المقاصة 14,6 مليار درهم⁷⁰، وهو ما يشكل تراجعاً يقدر بـ 3,7 مليار درهم مقارنة مع السنة المالية 2019. كما تمثل هذه التكلفة 1,2% من الناتج الداخلي الخام، أي بانخفاض 0,4 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2019. وتستند هذه التقديرات إلى سعر غاز البوتان في حدود 350 دولاراً للطن خلال سنة 2020.

نفقات الاستثمار

فيما يتعلق بالاستثمار العمومي، يعكس مشروع قانون المالية لسنة 2020 إرادة السلطات العمومية لمواصلة الجهود المتعلقة بدعم النشاط الاقتصادي على الرغم من الإكراهات المفروضة على الميزانية. ولدعم النشاط الاقتصادي، سترصد الميزانية العامة للدولة ميزانية استثمار تعادل 5,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020. وسترتفع ميزانية الاستثمار، التي تقدر بحوالي 70,4 مليار درهم⁷¹، بنسبة 22,1% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2019، وذلك مع مراعاة آليات التمويل المبتكرة.

3.3.4. عجز الميزانية

من خلال تطورات الموارد والنفقات المتوقعة للسنة المالية 2020، يتوقع أن يصل عجز الميزانية إلى 42,3 مليار درهم، أي 3,5% من الناتج الداخلي الخام، ليستقر في حدود 3% على المدى المتوسط.

⁷⁰ يتعلق الأمر بالتكاليف المستحقة وليس المؤدات.
⁷¹ يتعلق الأمر بتوقعات الاصدارات وليس الاعتمادات المفتوحة.

خاتمة عامة

لازالت التكهّنات بخصوص آفاق الوضعية الاقتصادية الدولية يشوبها الغموض، حيث تظل مخاطر الركود تلقي بظلالها في الأفق وبشكل شامل، مما من شأنه إضعاف وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام العالمي، ولو جزئياً. وهكذا، من المرجح أن تتميز الظرفية الاقتصادية بدينامية أقل في الدول المتقدمة، بخلاف العديد من الاقتصادات الناشئة والنامية التي ستعزز وتيرة نموها، ولو بدرجة أقل مما كانت عليه في السابق.

وفي ظل هذا الوضع غير المستقر، ينتظر أن يسفر تجنب المجازفة من طرف المستثمرين عن مزيد من التدهور، مما سيؤدي بدوره إلى تباطؤ نسبي في المبادلات التجارية وإلى تدفق أقل في رؤوس الأموال على الصعيد الدولي. فالعديد من العوامل تساهم في ضعف الاقتصاد العالمي، كاضطرابات سلاسل القيمة العالمية التي يمكن أن تنتج في حالة تصاعد الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وفي ظل التحديات التي تواجه أوروبا جراء انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، هذا بالإضافة إلى الأخطار المترتبة عن تقلب أسعار المواد الأولية بسبب احتدام التوترات الجيوسياسية.

وفي هذا الإطار، تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020 مع الأخذ بعين الاعتبار تطور السياق الدولي والنتائج التي سجلها الاقتصاد الوطني من الناحية الإجمالية والقطاعية. وتمت بلورة هذا المشروع في اتجاه تسليط الضوء على التقدم الذي أحرزه المغرب في العديد من المجالات وتشخيص التحديات الكبرى التي يجب عليه مواجهتها من أجل خلق طفرة جديدة في مسلسل التنمية الشاملة.

وقد مكن التحليل المعمق لمسار نمو الاقتصاد الوطني من إبراز نوع من المقاومة التي أبان عنها هذا الأخير أمام الصدمات الخارجية مع تقليص واضح في حدة تقلباته. غير أن هذه التطورات لا يمكن أن تحجب ضعف محتوى هذا النمو من حيث القدرة على إحداث المزيد من فرص الشغل، بالإضافة إلى طابعه الممركز على المستوى الجهوي وافتقاره إلى الشمولية، وهي عوامل تعيق تحقيق نمو قوي ومستدام.

وتظل هذه الإكراهات في صلب النقاش الدائر حول تجديد النموذج التنموي الوطني، مما سيتطلب ضمناً تجويد السياسات العمومية في جميع المجالات ذات الطبيعة الهيكلية، سواء خلال مراحل تصميمها أو عند مراحل تنفيذها. إن الإمكانيات الهائلة التي يزر بها المغرب والزخم الإصلاحية الذي انخرط فيه كلها عوامل تبوؤه مكانة أفضل للتفوق في قيادة ورش إعادة بلورة نموذج التنموي. وطبقاً للتوجيهات الملكية السامية، فإن هذا الورش الكبير يتطلب تعبئة جميع الجميع من أجل تعزيز الانخراط الجماعي في الإصلاحات التي سيتم اعتمادها لهذه الغاية وتوفير كافة الشروط اللازمة لإنجاحها.

وأخذاً بعين الاعتبار لكل ما سبق، فإن الاختيارات التي تم اعتمادها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020 تتماشى مع أولويات مسلسل التنمية ببلادنا. فقد تم إيلاء اهتمام خاص للقطاعات الاجتماعية، وذلك للتغلب على كل أوجه عدم المساواة الاجتماعية بجميع أبعادها، وتعزيز الطابع الجهوي المتنامي للسياسات العمومية من أجل إرساء أسس التنمية الجهوية المتوازنة. كما ينطبق نفس التوجه على تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جداً، من أجل تعزيز دينامية الاقتصاد وخلق المزيد من فرص الشغل. كما أعطي نفس الاهتمام لتعميق الإصلاحات المتعلقة ببعض المجالات الهيكلية كالحكامة المؤسسية والترايبية وكذا تحديث الإدارة العمومية.

ملحقات إحصائية

توقعات		متوسط					
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	13-2008
1.1. المحيط الدولي							
النمو الإقتصادي (حسب صندوق النقد الدولي) (%)							
3,4	3,0	3,6	3,8	3,4	3,5	3,6	3,3
2,1	2,4	2,9	2,4	1,6	2,9	2,5	0,9
1,4	1,2	1,9	2,5	1,9	2,1	1,4	-0,3
1,3	1,2	1,7	2,3	1,1	1,1	1,0	0,4
1,8	2,2	2,6	3,0	3,2	3,7	1,4	-1,4
5,8	6,1	6,6	6,8	6,7	6,9	7,3	9,1
3,0	0,2	2,8	7,5	3,2	6,1	5,2	4,7
2,7	0,1	1,1	1,8	5,3	2,5	2,7	3,7
3,7	2,9	3,0	4,2	1,1	4,5	2,7	4,5
2,4	2,6	1,4	1,3	3,2	3,7	3,8	2,8
2,4	1,5	2,5	1,8	1,3	1,2	3,0	2,6
5,9	5,5	5,3	4,1	4,3	4,4	2,9	4,0
2,4	2,2	1,9	2,1	2,0	2,4	3,1	3,8
3,2	1,1	3,6	5,7	2,3	2,8	3,9	2,9
نمو التجارة العالمية (%)							
الأسعار الدولية لأهم المواد							
الفوسفات الخام (دولار/طن)							
107,0	105,0	87,9	89,7	110,5	120,3	110,5	174,3
القمح الصلب للولايات المتحدة الأمريكية (دولار/طن)							
214,0	212,0	209,9	174,2	166,6	204,4	284,9	285,9
2.1- تغير مكونات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (بالنسبة للسنة الماضية) (%)							
الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة							
3,7	2,9	3,0	4,2	1,1	4,5	2,7	4,5
القيمة المضافة للقطاع الأول							
		4,0	15,2	-13,7	11,9	-2,2	9,5
الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأولي							
		2,9	2,9	3,0	3,7	3,4	3,8
الصناعات التحويلية							
		3,5	2,5	0,1	2,3	4,1	3,3
البناء والأشغال العمومية							
		0,1	1,8	1,6	0,7	2,6	3,5
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي							
		2,5	2,4	1,6	0,5	2,5	6,2
5,2	3,7	7,5	7,9	14,5	-1,1	3,8	4,0
الواردات من السلع والخدمات							
3,5	3,4	3,1	3,4	3,2	2,3	2,9	4,9
الإستهلاك النهائي الداخلي							
3,6	3,4	3,3	3,8	3,7	2,3	3,1	4,7
الأسر (2)							
3,1	3,3	2,5	1,9	1,5	2,4	2,0	5,5
الإدارات العمومية							
3,7	3,1	1,2	-0,2	8,8	0,2	-1,3	3,5
التكوين الخام للرأسمال الثابت							
6,4	5,7	5,8	11,1	6,0	5,5	9,0	2,1
الصادرات من السلع والخدمات							
3.1- المساهمة في النمو الإقتصادي (بعد نقط)							
3,7	2,9	3,0	4,2	1,1	4,5	2,7	4,5
الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة							
		0,5	1,7	-1,6	1,3	-0,3	1,1
القيمة المضافة للقطاع الأول							
		2,6	2,6	2,7	3,3	2,9	3,4
الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأولي							
		0,5	0,4	0,0	0,4	0,6	0,5
الصناعات التحويلية							
		0,0	0,1	0,1	0,0	0,1	0,2
البناء والأشغال العمومية							
		0,2	0,2	0,1	0,0	0,2	0,5
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي							
-2,5	-1,8	-3,5	-3,6	-6,1	0,5	1,8	-1,8
الواردات من السلع والخدمات							
2,7	2,6	2,4	2,6	2,4	1,9	2,3	3,8
الإستهلاك النهائي الداخلي							
2,1	2,0	1,9	2,2	2,1	1,4	1,9	2,8
الأسر (2)							
0,6	0,6	0,5	0,4	0,3	0,5	0,4	1,0
الإدارات العمومية							
1,1	0,9	0,3	-0,1	2,5	0,1	-0,4	1,1
التكوين الخام للرأسمال الثابت							
2,5	2,2	2,2	3,9	2,1	1,9	3,0	0,6
الصادرات من السلع والخدمات							
4.1- مؤشرات اقتصادية (%)							
49,0	48,9	49,3	46,8	45,5	42,4	47,1	46,6
الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام							
77,1	77,6	77,0	76,9	77,8	76,8	80,0	78,0
الإستهلاك النهائي الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام							
58,2	58,4	58,0	57,9	58,5	57,5	60,1	59,3
الأسر (2)							
18,9	19,1	19,0	19,0	19,3	19,3	19,9	18,6
الإدارات العمومية							
39,5	39,3	38,7	37,2	35,4	34,8	34,6	33,1
الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام							
88,5	88,2	88,0	84,0	80,9	77,2	81,8	79,7
معدل انفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج (%) (3)							
44,8	44,6	44,6	42,7	41,3	39,4	41,9	41,0
نسبة الواردات في الطلب الداخلي (%) (4)							
32,4	32,0	33,5	32,6	32,4	30,8	32,5	35,5
معدل الإستثمار الخام (%) (5)							
		27,6	29,1	28,2	28,8	26,5	28,8
الإدخار القومي الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)							
		-5,9	-3,5	-4,2	-2,0	-6,1	-6,6
القدرة (+) أو الحاجة للتمويل (-) بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)							
35525	33941	32870	32342	31125	30573	29171	25659
الدخل القومي الخام المتوفر للفرد (بالدرهم)							

المصدر: World Economic Outlook، صندوق النقد الدولي و commodity price data، البنك الدولي

- حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقاً من معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2017 وتوقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالنسبة ل 2018 و 2019

(1) المصدر: المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2018 وتوقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالنسبة ل 2019 و 2020

(2) بما في ذلك المؤسسات غير الربحية

(3) مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

(4) الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للطلب الداخلي من السلع والخدمات، يمكن اعتباره كمعدل انفتاح السوق الداخلي على المنتجات الأجنبية

(5) (التكوين الخام للرأسمال الثابت + تغير المخزونات) \ الناتج الداخلي الخام

						متوسط
2018	2017	2016	2015	2014	13-2008	
5.1- التجارة الخارجية						
275155	248841	225651	218040	200808	160602	تطور الصادرات الإجمالية (بمليون درهم)
10,6	10,3	3,5	8,6	8,3	6,7	نسبة النمو (%)
6,9	8,3	10,2	15,8	6,3	5,7	المواد الغذائية
10,6	6,1	-6,7	21,2	-2,7	5,7	بما في ذلك : - الحوامض
3,8	5,8	10,2	14,0	2,9	5,2	- منتجات البحر (1)
44,4	21,4	-39,0	-53,0	-28,4	21,8	الطاقة و زيوت التشحيم
-1,6	18,9	-16,8	18,3	-1,3	5,6	المواد الخام
15,8	12,1	-6,0	2,5	7,3	5,0	أنصاف المنتجات
17,6	11,6	-10,8	15,9	2,6	18,3	مجموعة المكتب الشريف للفسفاط (2)
19,3	14,3	6,1	15,4	12,1	10,8	مواد التجهيز
6,9	6,7	13,2	9,4	18,0	5,6	مواد الإستهلاك
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الصادرات (%)						
66,3	66,5	65,1	63,7	63,3	59,9	الإتحاد الأوروبي (28 دولة)
21,7	22,9	21,3	20,5	20,6	21,7	بما في ذلك : - فرنسا
23,6	23,7	23,5	22,5	21,9	18,1	- إسبانيا
481035	438080	410584	372225	391296	336071	تطور الواردات الإجمالية (بمليون درهم)
9,8	6,7	10,3	-4,9	2,0	6,6	نسبة النمو (%)
7,6	-4,7	25,2	-14,8	16,5	5,0	المواد الغذائية
9,4	-34,8	49,4	-32,9	55,1	-2,2	بما في ذلك : - القمح
18,1	27,6	-17,7	-28,5	-9,3	11,2	الطاقة وزيوت التشحيم
			-61,3	-22,4	5,6	بما في ذلك : - البترول
18,9	16,1	-14,0	3,5	12,3	2,0	المواد الخام
4,5	4,4	6,5	4,5	2,0	5,1	أنصاف المنتجات
9,8	5,5	27,0	9,9	-2,3	4,8	مواد التجهيز
8,1	2,0	20,1	2,4	12,5	7,0	مواد الإستهلاك
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الواردات (%)						
54,2	56,9	55,7	53,4	51,4	49,6	الإتحاد الأوروبي (28 دولة)
11,9	12,0	13,3	12,4	12,5	14,2	بما في ذلك : - فرنسا
15,8	16,8	15,6	14,4	13,8	12,0	- إسبانيا
7,9	6,9	6,3	6,4	6,9	6,9	الولايات المتحدة الأمريكية
77,9	78,6	76,2	80,8	72,6	72,6	معدل التغطية التجارية من السلع والخدمات (%)
57,2	56,8	55,0	58,6	51,3	47,8	معدل التغطية التجارية من السلع (%)
18,6	17,8	18,3	15,6	20,6	21,9	العجز التجاري الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)
7,4	6,5	5,4	6,7	10,0	10,3	الفاتورة الطاقية بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)
29,9	27,9	24,2	30,4	46,2	51,3	الفاتورة الطاقية بالنسبة للصادرات (%)
10,8	10,3	10,2	8,3	8,0	8,7	استيراد مواد التجهيز بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)
ميزان الأداءات بالنسبة للناتج الداخلي الخام						
-5,5	-3,4	-4,1	-2,1	-6,0	-6,0	رصيد الحساب الجاري
-10,4	-9,6	-10,4	-7,8	-12,4	-12,4	السلع و الخدمات
-17,2	-16,4	-17,1	-14,5	-19,1	-19,1	السلع
6,8	6,8	6,7	6,7	6,7	6,7	الخدمات
-1,9	-1,8	-1,6	-1,9	-2,4	-2,4	الدخل الأولي
6,8	8,0	7,9	7,6	8,8	8,8	الدخل الثانوي
6,6	6,8	6,3	6,2	6,7	7,3	مداخيل الأسفار
5,9	6,2	6,2	6,1	6,2	7,2	تحويلات مغاربة العام
47426	34354	35351	39920	36550	30732	الإستثمارات والقروض الأجنبية (بمليون درهم)
6.1- النقد						
4,1	5,5	4,7	5,7	6,2	8,7	تطور المجمع النقدي M3 (بمليون درهم)
92,4	93,1	94,5	91,5	96,2	88,0	الديون الصافية على الدولة بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)
5,8	6,6	7,3	7,2	5,5	5,5	الموجودات الخارجية الصافية بعدد شهور استيراد السلع الإجمالية (%)
182,6	179,7	176,6	171,4	169,2	169,2	معدل السيولة الإجمالية للإقتصاد (%) (3)
1,9	0,7	1,6	1,6	0,4	1,6	معدل نمو الرقم الإستدلالي لتكلفة المعيشة (%)
أسعار صرف أهم العملات بالنسبة للدرهم (الشراء)						
11,091	10,927	10,851	10,829	11,156	11,208	1 أورو
9,383	9,697	9,804	9,766	8,407	8,228	1 دولار أمريكي

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقاً من معطيات مكتب الصرف و بنك المغرب

(1) منتجات البحر : السمك الطري المملح والمنشف ، قشريات رخويات ومحارات، مصبرات السمك

(2) الفوسفاط، الأسمدة الطبيعية ، والحامض الفوسفوري

(3) السيولة الكلية للإقتصاد (المكونة من المجمع النقدي M3 و مجاميع التوظيفات السائلة) بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

	متوسط							
	19/18	18/17	17/16	16/15	15/14	14/13	13-2008	
1.2- الفلاحة								
معدل التساقطات على الصعيد الوطني (مم)	290,5	375,3	327,0	198,7	348,0	274,0	492,8	
إنتاج الحبوب الثلاثة المهمة (بألف قنطار)	51800	102616	95573	33510	114717	67540	76324	
مردود الحبوب الثلاثة المهمة (قنطار في الهكتار)	14,4	22,9	17,8	9,4	21,4	14,5	14,9	
		2018	2017	2016	2015	2014	13-2008	
2.2- المعادن								
الإنتاج التجاري للفوسفات (بألف طن)	34315	32843	26929	26264	27390	27390	25218	
إنتاج الحامض الفسفوري (بألف طن)	5829	5828	5021	4602	4525	4525	3861	
رقم المعاملات عند التصدير لمجموعة المكتب الشريف للفوسفات	51989	44210	39600	44401	38301	38301	39944	
نسبة مشتقات الفوسفات (%)	84,0	81,1	81,3	77,5	78,6	78,6	73,2	
معدل نمو الرقم الإستدلالي للإنتاج المعدني (%)	4,3	20,1	2,4	-3,6	3,3	3,3	0,2	
3.2- الطاقة والماء								
معدل نمو الرقم الإستدلالي لإنتاج الكهرباء (%)	6,5	2,8	2,0	7,6	3,4	3,4	5,5	
الإنتاج المحلي للكهرباء (بمليون كيلواط)	37293	37080	35273	34273	33380	33380	27874	
استهلاك الكهرباء (بمليون كيلواط)	30709	31356	30004	29453	28827	28827	24796	
معدل ملء السدود (%)	62,3	35,8	52,5	77,0	72,5	72,5	70,8	
4.2- الصناعات التحويلية								
تغير الرقم الإستدلالي للإنتاج الصناعي (1) (%)	3,2	2,1	1,4	2,6	1,8	1,8	1,5	
منتجات الصناعة الغذائية	2,0	1,6	0,8	2,8	3,3	3,3	2,5	
منتجات صناعة النسيج	5,0	4,8	2,7	1,1	1,8	1,8	-0,6	
منتجات صناعة السيارات	9,8	4,4	14,1	9,2	-4,2	-4,2	3,1	
5.2- البناء والأشغال العمومية								
مبيعات الإسمنت الإجمالية (بألف طن)	13287	13791	14151	14251	14060	14060	15001	
عدد رخص البناء	48325	41239	45756	49003	48982	48982	53616	
6.2- السياحة								
نسبة التوافد على الفنادق (%)	43,0	43,0	40,0	40,0	44,0	44,0	42,0	
الوافدون من السياح الأجانب غير المغاربة (بالآلاف)	12289	11349	10332	10177	10283	10283	9045	
الليالي السياحية في الفنادق المصنفة (بالآلاف)	23954	22101	19288	18424	19633	19633	17365	
المداخل السياحية (بمليون درهم)	73039	72127	64226	61150	62034	62034	56527	
7.2- المواصلات السلوكية واللاسلكية								
عدد المنخرطين في الهاتف المحمول (بالألف)	44738	43916	41514	43080	44115	44115	33017	
كثافة الهاتف المحمول (%)	127,0	126,0	122,7	127,3	133,0	133,0	103,2	
مدة المكالمات الخارجة بواسطة المحمول (مليون دقيقة)	53374	55184	57611	52874	48258	48258	22054	
عدد المنخرطين في الهاتف القار (بالألف)	2199	2046	2070	2222	2488	2488	3338	
كثافة الهاتف المحمول (%)	6,2	5,9	6,1	6,6	7,5	7,5	10,5	
عدد المنخرطين في الأترنيت (بالألف)	22782	22192	17058	14471	9969	9969	2788	
كثافة الأترنيت (%)	64,7	63,7	50,4	42,8	30,1	30,1	8,6	
8.2- التأمينات								
رقم معاملات شركات التأمين (بمليون درهم)	41364	38920	35102	30421	28421	28421	23220	
التأمين على الحياة والرسملة (%)	44,0	43,6	40,7	34,7	33,1	33,1	32,2	
التأمين على غير الحياة (%)	56,0	56,4	59,3	65,3	66,2	66,2	67,2	

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقاً من معطيات :
 - وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
 - وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
 - وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
 - وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي
 - المندوبية السامية للتخطيط
 - المكتب الشريف للفوسفات
 - المكتب الوطني للكهرباء والماء
 - الجمعية المهنية لشركات الإسمنت
 - مكتب الصرف
 - الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
 (1) الصناعات التحويلية دون احتساب تكرير البترول

توقعات			متوسط				
2020 م.ق.م	2019 م.ق.م	2018	2017	2016	2015	2014	13-2008
1.3- تحملات و موارد الخزينة (بملايين الدراهم) (1)							
264515	246990	233922	230740	218422	211162	214962	188861
المداخيل العادية (2)							
227213	219953	209024	201127	188958	182254	176158	164329
المداخيل الجبائية							
105401	102674	95025	93262	85075	80835	77593	74286
الضرائب المباشرة							
46181	44602	41806	40156	39036	36685	33985	30598
الضريبة على الدخل							
53036	51961	49862	50368	42962	41091	41480	41129
الضريبة على الشركات							
94955	89828	88673	84304	78982	77612	75248	68159
الضرائب غير المباشرة							
64917	60710	60355	56921	52848	52246	51399	47003
الضريبة على القيمة المضافة							
30038	29119	28318	27383	26134	25366	23849	21156
الرسوم الداخلية على الإستهلاك							
10214	9424	9692	8610	9074	7715	7738	10791
الرسوم الجمركية							
16643	18026	15634	14951	15827	16092	15579	11093
حقوق التسجيل والتمبر							
34001	23737	21183	25957	25896	25536	35633	21175
المداخيل غير الجبائية							
3300	3300	3715	3656	3568	3372	3171	3357
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية							
306801	285374	278864	273298	266619	259511	264002	228666
مجموع النفقات (2)(3)							
242443	233768	213206	206289	202968	200820	209695	181888
النفقات العادية (4)							
198787	186715	168207	163881	161773	159552	152259	126690
السلع والخدمات							
119514	112159	105993	104901	104859	102959	101505	84883
الأجور							
79273	74555	62214	58980	56914	56593	50754	41806
سلع و خدمات أخرى							
29016	28684	27281	27078	27098	27291	24788	18995
فوائد الدين العمومي							
24292	24729	23548	23305	23316	23305	21052	15937
الداخلي							
4724	3955	3733	3773	3782	3986	3736	3058
الخارجي							
14640	18370	17718	15330	14097	13977	32648	36204
الموازنة							
70358	57606	65658	67009	63651	58691	54307	46778
نفقات الإستثمار							
6000	6000	3589	5415	4300	7181	5396	6554
رصيد الحسابات الخصوصية							
2.3- مؤشرات المالية العمومية (بالنسبة للنتائج الداخلي الخام)							
21,9	21,1	21,1	21,7	21,6	21,4	23,2	23,5
المداخيل العادية (2)							
18,8	18,8	18,9	18,9	18,6	18,4	19,0	20,5
المداخيل الجبائية							
8,7	8,8	8,6	8,8	8,4	8,2	8,4	9,3
الضرائب المباشرة							
3,8	3,8	3,8	3,8	3,9	3,7	3,7	3,8
الضريبة على الدخل							
4,4	4,4	4,5	4,7	4,2	4,2	4,5	5,1
الضريبة على الشركات							
7,8	7,7	8,0	7,9	7,8	7,9	8,1	8,5
الضرائب غير المباشرة							
5,4	5,2	5,5	5,4	5,2	5,3	5,6	5,9
الضريبة على القيمة المضافة							
2,5	2,5	2,6	2,6	2,6	2,6	2,6	2,6
الرسوم الداخلية على الإستهلاك							
0,8	0,8	0,9	0,8	0,9	0,8	0,8	1,3
الرسوم الجمركية							
1,4	1,5	1,4	1,4	1,6	1,6	1,7	1,4
حقوق التسجيل والتمبر							
2,8	2,0	1,9	2,4	2,6	2,6	3,9	2,6
المداخيل غير الجبائية							
25,4	24,4	25,2	25,7	26,3	26,3	28,5	28,5
مجموع النفقات (2)(3)							
20,0	20,0	19,3	19,4	20,0	20,3	22,7	22,7
النفقات العادية (4)							
16,4	15,9	15,2	15,4	16,0	16,1	16,5	15,8
السلع والخدمات							
9,9	9,6	9,6	9,9	10,3	10,4	11,0	10,6
الأجور							
6,6	6,4	5,6	5,5	5,6	5,7	5,5	5,2
سلع و خدمات أخرى							
2,4	2,4	2,5	2,5	2,7	2,8	2,7	2,4
فوائد الدين العمومي							
2,0	2,1	2,1	2,2	2,3	2,4	2,3	2,0
الداخلي							
0,4	0,3	0,3	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4
الخارجي							
1,2	1,6	1,6	1,4	1,4	1,4	3,5	4,5
الموازنة							
5,8	4,9	5,9	6,3	6,3	5,9	5,9	5,8
نفقات الإستثمار							
21,1	21,0	21,2	21,2	20,9	20,7	21,4	23,0
الضغط الجبائي (5)							
3.3- معدل المديونية للخزينة							
مخزون الدين الداخلي بالنسبة للنتائج الداخلي الخام							
		65,3	65,1	64,9	63,7	63,4	50,4
مخزون الدين الخارجي بالنسبة للنتائج الداخلي الخام							
		51,9	50,7	50,8	49,4	48,1	39,1
		13,4	14,4	14,1	14,3	15,2	11,3

المصادر : وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

(1) دون احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة

(2) مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق

(3) مع احتساب الرصيد الصافي للحسابات الخاصة للخزينة

(4) مع احتساب صندوق دعم الأسعار

(5) المداخيل الجبائية (مع احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة) بالنسبة للنتائج الداخلي الخام

م.ق.م مشروع قانون المالية

ق.م قانون المالية

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
1.4- الديمغرافيا								
35587	35220	34852	34487	34125	33848	32950	32597	السكان (بالألف) (1)
62,9	62,4	61,9	61,3	60,8	60,3	59,2	58,8	معدل التمدين (%)
50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,3	50,3	معدل الأنوثة (%)
4,3	4,4	4,4	4,5	4,5	4,6	4,7	4,8	متوسط عدد أفراد الأسر
19/18	18/17	17/16	16/15	15/14	14/13	13/12	05/04	
16,9	17,2	17,4	17,6	17,9	18,1	18,3	20,2	المعدل الخام للولادات (بالنسبة للألف)
5,1	5,1	5,2	5,4	5,6	5,1	5,1	5,5	المعدل الخام للوفيات (بالنسبة للألف)
11,8	12,1	12,2	12,2	12,3	13,0	13,2	14,7	المعدل الخام للتزايد الديمغرافي (بالنسبة للألف)
2.4- التربية والتكوين								
99,8	99,5	99,1	97,4	99,1	99,5	99,6	87,9	معدل التمدن الخاص بالتعليم الاساسي (6-11 سنة) (%) (2)
103,6	102,7	101,1	99,4	98,3	100,8	97,9	82,8	الوسط القروي
103,3	101,9	100,3	98,2	98,4	101,0	97,7	77,8	الإناث بالوسط القروي
2014	2013	2012	2010	2008	2004	1994	1982	
32,0	35,4	36,7	38,1	40,5	42,7	54,9	65,0	معدل الأمية (ب %) (3)
22,1	24,4	25,3	26,9	28,6	30,8	41,7	51,0	ذكور
41,9	45,7	47,6	48,8	51,9	55,0	67,5	78,0	إناث
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2010	2004	
3.4- التشغيل والأجور								
46,0	46,7	46,5	47,4	48,0	48,3	48,4	52,2	معدل النشاط (ب %) (4)
41,8	42,4	40,5	41,4	42,1	42,4	42,8	45,5	الحضري
53,2	54,1	55,7	56,7	57,2	57,5	57,0	61,2	القروي
9,5	10,2	9,4	9,7	9,9	9,2	9,0	10,8	معدل البطالة (%)
8,4	8,8	8,9	9,4	9,7	9,1	8,7	10,7	ذكور
14,0	14,7	10,9	10,5	10,4	9,6	9,9	11,1	إناث
13,8	14,7	13,9	14,6	14,8	14,0	13,4	18,4	معدل البطالة بالوسط الحضري حسب فئات السن (%)
43,2	42,8	41,0	39,0	38,1	36,0	33,5	33,3	سنة 24-15
21,2	21,6	20,1	21,1	20,9	19,8	19,6	26,0	سنة 44-25
6,2	6,7	6,4	7,3	8,1	8,1	6,9	10,6	بدون شهادة
19,1	19,6	19,4	19,5	19,5	18,2	18,2	25,6	حاصل على شهادة
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2011	
4.4- الصحة (3)								
1382	1435	1485	1540	1596	1698	1703	1650	عدد السكان لكل طبيب (في القطاعين العمومي والخاص)
16850			12352	12222	11814	12098	12116	عدد السكان لكل مؤسسة للعلاج الطبي الضروري
1487				1546	1587	1553	1499	عدد السكان لكل سرير في القطاع العام
(4)2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
76,1	75,9	75,8	75,5	75,3	75,1	74,9	74,8	أمل الحياة عند الولادة (بالسنوات)
74,5	74,3	74,2	74,5	74,3	74,2	74,0	73,9	ذكور
77,8	77,6	77,4	76,4	76,2	76,0	75,8	75,6	إناث
2014	2011	2008	2007	2004	1994	1985	1971	
5.4- مستوى المعيشة والتجهيزات الأساسية								
4,8	6,2	8,8	8,9	14,2	16,5	21,0	42,7	معدل الفقر (%)
1,6	3,5	4,7	4,9	7,9	10,4	13,3	38,3	الوسط الحضري
9,5	10,0	14,2	14,4	22,0	23,0	26,8	44,7	الوسط القروي
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2004	
97,0	96,6	96,0	95,0	94,5	94,0	93,0	60,0	نسبة الساكنة القروية المستفيدة من الماء الصالح للشرب
99,6	99,5	99,4	99,2	99,0	98,5	98,1	72,0	برنامج كهربية العالم القروي
								نسبة كهربية القرى (%)

المصادر : - وزارة الصحة
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

- المندوبية السامية للتخطيط

(1) إسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014

(2) نسبة السكان المندرسين الخاصة بالفئة العمرية 6-11 سنة أي كان المستوى الدراسي

(3) تقارير "الصحة في أرقام" وتقارير "الموارد البشرية لوزارة الصحة في أرقام" والبحث الوطني حول السكان والصحة العائلية

والخريطة الصحية، أكتوبر 2019، وزارة الصحة و احصائيات أساسية 2019 المندوبية السامية للتخطيط

تضع وزارة الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة تحت اشارتكم

مجموعة من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب تويتر

Twitter '@financesmaroc'

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

<http://lof.finances.gov.ma>